آراء حول الخليج
العدد 110
أغسطس - 2016

عام على الصفقة النووية: شراكة أمريكية - إيرانية على حساب الشركاء التقليديين

المتطرفون قدموا الذرائع ومنطقتنا تعاني ابتلاء المطامع

ترامب يتهم كلينتون بدعم الإخوان وخراب ليبيا والعراق

ملف العدد:

العلاقات الخليجية-اللاتينية: الفرص والتحديات

- ملف العلاقات الخليجية - اللاتينية مازال طريًا ويعاني إهمال المنظمات الرسمية
- اليسار اللاتيني ليس أيدلوجيًا وضد الهيمنة الأمريكية ومؤيد لتعاون الجنوب - الجنوب
- اللاتينيون: «القمة» تركز على السياسة وليس الاقتصاد وحجم التبادل الخليجي ٢٪
- ١٠ مراكز بحثية لاتينية للشؤون العربية مقابل مركزين عربيين عن أمريكا الجنوبية
- أمريكا اللاتينية تضم ٦٢ جماعة إرهابية وإيران تضعها الهدف الثاني على قائمة أولوياتها
- ٤٥ مليون فدان للزراعة في أمريكا اللاتينية والكاريبي والأمازون به ٢٠٪ من مياه العالم
- حزب الله يستغل الجالية العربية في تهريب المخدرات وغسيل الأموال لتمويل عملياته
- الاتحاد الأوروبي مشغول بمشاكله ولا يؤيد ولا يعارض الشراكة الخليجية - اللاتينية
- قيادة الحكومات والصناديق السيادية للاستثمارات في أمريكا اللاتينية تضمن نجاحها

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
salah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد 4

الخليج وأمريكا اللاتينية: علاقات مؤجلة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية 6

الشرق الأوسط بعد عام من الصفقة النووية:
شراكة أمريكية - إيرانية

د. أميرة الراشد

متابعات عربية 9

السياسة الغربية السوداء تجاه العرب والمسلمين ... ؟!

د. صدقه يحيى فاضـــــل

دراسة العدد 12

التعاون العربي اللاتيني يعزز شراكة الجنوب- الجنوب ويحقق
التنمية الشاملة والسلام

سيسيليا مايلز

رؤية وتحليل 19

ملف العلاقات الخليجية - اللاتينية مازال طريًا ولم نسبر أغواره

د. محمد الرميحي

قضية العدد 23

اليسار اللاتيني ليس أيدلوجيًا بل ضد الهيمنة الأمريكية ومؤيد
لتعاون الجنوب - الجنوب

أمل مختار

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

حوار

29

بعد تجربة ٢٠ عامًا من العمل الدبلوماسي في الأرجنتين.. السفير فؤاد ناظر:

الاستثمارات الناجحة تقودها الحكومات والصناديق السيادية الخليجية

ملف العدد

لورا لوبيز 32

أحمد بن عبد الرحمن الجبير 36

د. ظافر محمد العجمي 40

د. علي الدين هلال 44

د. مصطفى علوي 49

د نادر نور الدين محمد 53

د. محسن منجيد 59

محمد عباس ناجي 65

د. محمد البنا 70

أحمد بن صالح الصالحي 75

د. كريستيان كوخ 80

محمود حمدي أبو القاسم 84

د. صدفة محمد محمود 89

اللواء محمد إبراهيم 93

خالد عز الدين 97

متابعات دولية

101

ترامب يتهم كلينتون بدعم الإخوان في مصر وخراب ليبيا وانتشار الفوضى بالعراق

د. أمل مدللي

إصدارات

107

خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية

وقفة

108

تأملات في قمة الخيمة العربية

جمال أمين هّمام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) يتضمن عدة موضوعات من بينها ملفًا متكاملًا عن العلاقات الخليجية مع دول أمريكا اللاتينية من حيث ماضيها وواقعها واستشراف مستقبلها، وتضمن الملف حزمة من الدراسات والمقالات لمتخصصين في الشأن الخليجي وشأن دول أمريكا اللاتينية جاءت جميعها لشرح طبيعة هذه العلاقات في بعديها التاريخي والمستقبلي في شتى المجالات، كما تناولت الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول قارة أمريكا اللاتينية، وأوضحت كذلك الجوانب القابلة للنمو والتطوير بين الكتلتين، وتطرقت إلى التحديات التي تواجه تطوير هذه العلاقات وتفعيلها إلى مصاف الشراكة.

يرى الكثير من المحللين ضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي في مستقبل هذه العلاقة اعتباره الأهم ومنه تنطلق الجوانب الأخرى حيث تتركز مصالح الطرفين وأنهما يستطيعان إقامة شراكة اقتصادية نظرًا للإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة لهما، وكذلك لاحتياجات كل طرف منهما، إضافة إلى التماثل في بعض جوانب هذه الموارد ما يتطلب التنسيق بشأنها خاصة النفط في ظل انخفاض أسعار هذه السلعة والبدائل التي طرأت على سوق الطاقة.

كما أن دول القارة اللاتينية تمتلك قدرة هائلة لجذب الاستثمارات الخليجية في المجال الزراعي الذي تحتاجه دول مجلس التعاون، إضافة إلى التكنولوجيا والصناعات اللاتينية خاصة مع زيادة التبادل التجاري بين الطرفين لا سيما البرازيل في السنوات الأخيرة، وأيضًا في ظل التكتلات الاقتصادية التي تنضم إليها دول أمريكا اللاتينية.

وركز الباحثون على أهمية التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية لمواجهة الإرهاب من جهة، ولتنويع الشراكات والتحالفات من جهة أخرى، خاصة أن الجانبين يعانيان من ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد أن نشر حزب الله خلاياه في أمريكا الجنوبية وزيادة النفوذ الإيراني بشكل واضح ومؤثر، ناهيك عن تهريب المخدرات والاتجار غير القانوني بها واستخدام عائدات هذا التهريب في تمويل العمليات الإرهابية.

ولفت الباحثون الاهتمام إلى ضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي في مؤتمرات القمة العربية ـ اللاتينية في المستقبل، مع ضرورة التواجد العربي في هذه القارة التي هي مقصد لإسرائيل وإيران في المقام الأول ما يمثله ذلك من خطورة على الأمن العربي الجماعي في ظل الغياب العربي، كما لفتوا إلى ضرورة الاستفادة العربية والخليجية من القوى الناعمة والتي تمثلها الجاليات العربية التي توطنت في أمريكا اللاتينية والتي تزيد نسبتها عن ١٠ ٪ من سكان هذه القارة.

محاور العدد المقبل

"العلاقات الخليجية ـ الهندية: المنافع المتبادلة والتحديات"

ويتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل ما يلي:

- استقرار الخليج وشبه القارة الهندية: التحديات المشتركة.
- الخليج والهند: مرحلة ما بعد النفط وتوطين التكنولوجيا.
- مستقبل العلاقات التجارية الخليجية ـ الهندية.
- التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج والهند ومواجهة الإرهاب.
- الصراعات العسكرية والنووية في شبه القارة الهندية وتأثيرها على استقرار الخليج.
- تأثير العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية / الإيرانية على مستقبل العلاقات الخليجية ـ الهندية.
- دور الهند في تجمع البريكس وتجمع شنغهاي: المزايا والانعكاسات.
- الاستراتيجية العسكرية الهندية وانعكاسها على الأمن الخليجي والمنطقة العربية.
- دور الهند المتوقع في المنطقة على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.
- الديموقراطية الهندية واستيعاب تعدد الداخل والمتغيرات الإقليمية.

الخليج وأمريكا اللاتينية: علاقات مؤجلة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

العلاقات التاريخية بين المنطقة العربية عامة وشبه جزيرة العرب خاصة مع دول قارة أمريكا اللاتينية قديمة وتعود لأكثر من ٥٠٠ سنة عندما رست سفن البحارة العرب على شواطئ هذه القارة، والتي قصدها لاحقًا أبناء الدول العربية في القرن التاسع عشر الميلادي بقصد الهجرة والتوطن الدائم، واختلفت الإحصاءات حول عددهم هناك لكن في المتوسط تخطى عددهم طبقًا لبعض الدراسات حاجز الـ ٢٥ مليون نسمة و يمثلون ١٠ ٪ من إجمالي عدد سكان القارة اللاتينية، وتجدد التقارب بين المنطقتين في منتصف القرن العشرين و نتج عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ومجموعة عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧ لاحقًا، إضافة إلى وجود ثلاث دول من هذه القارة في الوقت الحاضر ضمن مجموعة العشرين التي تضم المملكة العربية السعودية أيضًا.

كما أن دول القارة اللاتينية كانت في مقدمة دول العالم التي ساندت القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية المركزية وأطول القضايا الإقليمية أمدًا وأكثرها سببًا في عدم الاستقرار الإقليمي والدولي، قبل أن تطل برأسها آفة الإرهاب التي باتت تقض مضاجع دول وشعوب العالم بأسره.

وفي الوقت الحاضر طرأت مشكلات جديدة على الساحة الدولية تهم المنطقتين، دول الخليج والدول اللاتينية، وهي مشكلة انخفاض أسعار النفط، ووجود الطاقة البديلة باعتبار أن الكتلتين من منتجي ومصدري النفط الخام ومشتقاته، ومن ثم فإن انخفاض أسعار النفط سوف يؤثر على اقتصاد الطرفين بصورة مباشرة، إضافة إلى تأثيره على تدني نسب معدلات النمو في الاقتصادات الناشئة التي تنتمي إليها دول الكتلتين أو أكثرها على الأقل، وهذا ما حدث بالفعل خلال العامين الأخيرين.

ومع ما تقدم ذكره من أواصر مهمة وتحديات مشتركة تستوجب توثيق العلاقات بين الجانبين، ورغم أهمية دول أمريكا اللاتينية للأمن الجماعي العربي والخليجي، فقد تراجع الحضور العربي في هذه القارة وقابله حضور دولي كبير بل تنافس بين مجموعة دول لها أجنداتها الخاصة ومصالحها التي تتعارض مع المصالح العربية

والخليجية وفي مقدمتها إيران وإسرائيل وغيرهما من الدول الإقليمية ذات المصالح المتقاطعة في كثير من الأحيان مع مصالح منطقتنا، ومن المعلوم أن دول أمريكا الجنوبية هي البوابة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية وقارة أمريكا الشمالية برمتها ومن ثم فهي محط أنظار الكثير من دول العالم، ناهيك عن مساحتها الشاسعة وما تمتلكه من موارد طبيعية متنوعة خاصة الزراعة والمياه العذبة وغير ذلك.

مؤخرًا، وبعد الغياب العربي طويل الأمد عن دول أمريكا اللاتينية والذي اقترب من نصف قرن، عاد العرب ليفكروا في أهمية دول أمريكا الجنوبية، أو بتعبير أدق سعت الدول اللاتينية إلى التقارب مع الدول العربية من خلال القمة الدورية المشتركة بين الجانبين والتي بدأت بقمة البرازيل عام ٢٠٠٥م، وتوالت فكانت القمة الثانية في العاصمة القطرية الدوحة عام ٢٠٠٩م، ثم القمة الثالثة في ليما بجمهورية البيرو عام ٢٠١٢م، وأخيرًا القمة العربية ـ اللاتينية الرابعة التي استضافتها الرياض في شهر نوفمبر من العام الماضي ٢٠١٥م.

والبيانات الختامية لهذه القمم تجسد تطور مضمونها وأهميتها وتوجه الزعماء العرب واللاتينيين حيال القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، خاصة أن الجانبين يسعيان إلى توسيع التحالفات والانضمام إلى الكثير من التكتلات الاقتصادية الإقليمية باعتبارهما من دول الاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى زيادة دورها الإقليمي والدولي بما يتواكب مع إمكانياتها الاقتصادية وأهميتها السياسية، وبالفعل قطعت الدول اللاتينية شوطًا كبيرًا في الإفلات من هيمنة الولايات المتحدة عبر إنشاء اتحاد دول أمريكا اللاتينية (ميركوسور) وكذلك تكتل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

لكن رغم المحاولات لإحياء العلاقات العربية ـ اللاتينية، ورغم ما حققته القمم الدورية المشتركة خلال عشر سنوات من تقارب، ورغم تنامي العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية التي ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ في الميزان التجاري الخليجي- اللاتيني مؤخرًا، تظل العلاقات بين المنطقتين دون المستوى المطلوب ولا ترقى للطموحات التي تواكب الإمكانيات الموجودة لدى الطرفين، وكذلك الفرص الممكنة ومنها على سبيل المثال فرص الاستثمار الزراعي المتوفرة في دول أمريكا اللاتينية، وفرص التصنيع الزراعي والغذائي، وكذلك التعاون في مجال التصنيع العسكري وتوطين التكنولوجيا اللاتينية في دول الخليج حيث تمتلك دول أمريكا الجنوبية قدرات جيدة في هذه المجالات وقطعت شوطًا بعيدًا في هذا الشأن، وفي المقابل تمتلك دول مجلس التعاون النفط ومشتقاته والرغبة في الشراكة الاقتصادية بل الاستراتيجية مع دول أمريكا الجنوبية الصاعدة، كما لديها خططها في زيادة استثماراتها الخارجية، وأيضًا جذب استثمارات جديدة في إطار توجهها ورؤيتها لمرحلة ما بعد النفط.

وأيضًا من الضروري زيادة التعاون الأمني والعسكري لمواجهة آفة الإرهاب التي تسللت إلى جميع مناطق العالم بما فيها أمريكا اللاتينية التي تتواجد فيها ميلشيات حزب الله المدعومة من إيران بقوة، إضافة إلى عناصر القاعدة، وكذلك شبكات التهريب الدولية العابرة للحدود المتخصصة في تهريب المخدرات حيث تستفيد الجماعات الإرهابية من عائدات المخدرات المهربة في التمويل والتسليح وغسل الأموال ومن ثم تنفيذ الجرائم الإرهابية في مختلف دول العالم.

وإذ تخصص مجلة (آراء حول الخليج) هذا العدد لمناقشة العلاقات الخليجية ـ اللاتينية، فهي تطرح المعلومات الكافية عن طبيعة العلاقات بين الطرفين وآفاقها والتحديات التي تواجهها من أجل رسم معالم أكثر جدية ووضوحًا للتعاون المستقبلي، واستفادة الطرفين من المعطيات المتاحة ومواجهة المعوقات والتحديات بشكل واقعي من أجل تفعيل التعاون والارتقاء به إلى حد الشراكة في مختلف المجالات بما يعود بالنفع على الجانبين في ظل عالم تحكمه المصالح مع وجود التكتلات الكبرى خاصة في المجال الاقتصادي الذي يأتي في مقدمة أطر التعاون باعتباره يخدم مصالح الشعوب ويأتي في أولوية اهتماماتها، إضافة إلى مواجهة الإرهاب والتصدي للعبث بمقدرات الشعوب، ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي لا تعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية أو الديانات أو تنوع الحضارات والثقافات، كما أنه يجب التركيز في القمم المشتركة المستقبلية على تنفيذ المشاريع المشتركة بعيدًا عن لغة السياسة الفضفاضة، مع إيجاد الحلول الواقعية لمشكلة النقل بين المنطقتين بما ينعكس مباشرة على التبادل التجاري.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

الصفقة لم تضمن تقييم لسلوك إيران الإقليمي في زعزعة استقرار المنطقة

الشرق الأوسط بعد عام من الصفقة النووية: شراكة أمريكية ـ إيرانية

شكل الاتفاق النووي الإيراني وما يرتبط به من سياقات صمود الاتفاقية وانعكاساته من أهم الأمور المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، بيد إنها ليست المسألة الوحيدة فالمنطقة برمتها تتخبط في أزمات ومخاطر تهدد استقرارها ناهيك عن الاضطرابات الشعبية وتباين الإيديولوجيات الدينية، وجميع هذه التطورات مترابطة إذا ما تم جمعها سوية، مما يشكل تهديدًا للمصالح القومية لدول وشعوب المنطقة، عدا صعوبة حماية التدفق الحر للنفط والغاز إلى الاقتصاد العالمي ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

د. أميرة الراشد

ومع تطلع حكومات المنطقة لامتثال إيران بجميع التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي بما يصب في اتجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، تبرز الحاجة لمراجعة الحراك السياسي والأمني للحكومة الإيرانية بعد مضي سنة من الاتفاق النووي من توقيعه في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥م، كخطوةً هامة للتعامل مع هذه التهديدات إذ أنها تضمن لدول المنطقة حقها بقول كلمتها في التطورات التي تؤثر على أمنها من خطر الانتشار النووي في هذا المنعطف الحاسم في تاريخ الشرق الأوسط، ومن حيث السلوك الإيراني الإقليمي إذ لم تضمن الصفقة النووية مراجعة إيران لسياساتها الإقليمية غير البناءة التي تعد مصدرًا جوهريًا لزعزعة أمن المنطقة، ومجانبة كل ما من شأنه جلب الأمن و الاستقرار بسبب السياسات الطائفية التي تتبناها إيران.

ولا يوجد في الأفق ما يؤشر إلى تغير ملامح هذه السياسة إزاء بعض الملفات الشائكة في المنطقة حتى ما بعد إعلان النتائج الأولية للانتخابات الإيرانية الأخيرة وإن كانت الفروقات واضحة بين توجهات النخب الإصلاحية والمحافظة في مواقفهم من قضايا المنطقة إلا أنها ستكون هامشية فيما يتصل بالسياسة الخارجية، التي تتسم بالثبات لخضوعها للسلطة الدينية بشخص المرشد الأعلى وليس بمجلس الخبراء، أو مجلس الشورى الإسلامي، وهو نظام حكم معادي لتطلعات شعوب المنطقة وتسوده علاقات متدهورة مع دول الجوار منذ نجاح ثورة ١٩٧٩م، وحتى اليوم وما الانتخابات الإيرانية إلا التفافة سياسية لمحاكاة العالم الغربي، للإيحاء بنجاح سياسات إيران فيما يتعلق بالملف النووي، فإذا كانت طهران قادرة على تحقيق أهدافها الأساسية تحت وطأة سلسلة العقوبات، فمن المؤكد أن مضاعفة التدفقات ستحسن موقفها الإقليمي، ناهيك عن التحول الجوهري في الاستراتيجية الإيرانية الذي ينبغي أن تحرزه الصفقة النووية.

وكسبت إيران على مستويات عدة، مع فتح الباب أمامها للعودة إلى المجال الدولي والاقتصادي، والسماح لها بجلب استثمارات في مجال الغاز والنفط ومجالات أخرى كون العقوبات التي رفعتها الولايات المتحدة ويتم التدقيق فيها متعلقة بالموضوع النووي فحسب، بينما هناك الكثير من العقوبات الأخرى التي فرضت على إيران بسبب تطوير صواريخ أرض – أرض ورعاية وتمويل الإرهاب واللوائح المصرفية — التي فرضت في إطار الحرب الأمريكية ضد تبييض الأموال والتحويلات المالية للعناصر الإرهابية، لم يتم التحقق منها والتدقيق فيها حتى الآن للتأكد من مدى التزام إيران بتنفيذ حيثياتها خصوصًا أن ما يقارب نصف الاقتصاد الإيراني مملوك للمؤسسات العسكرية والأمنية والدينية، وهذه المؤسسات تقف خارج أطر الرقابة كما هي معفاة من دفع الضرائب، والأكثر خطورة أن الأموال المخصصة للسياسة الخارجية الإقليمية تديرها المنظمة ذاتها المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة ممثلة في الحرس الثوري الإيراني الذي طالت سيطرته مصادر الدخل، مما يعني استقلال

التمويل ووضع السياسات، بدءًا من حقيقة الحرس الثوري الذي يأخذ زمام المبادرة – سياسيًا وعسكريًا وماليًا – في قيادة سياسة إيران الإقليمية، وقراراتها الاستراتيجية وهو الترتيب الذي بالكاد تحدَّته العقوبات المفروضة على إيران طيلة عشر سنوات.

أما من حيث انعكاسات الصفقة النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط خلال عام نوجز التالي:

انعكاسات الصفقة على الانتشار النووي في الشرق الأوسط

مؤكد أن صفقة النووي من شأنها تأخير تطوير إيران للسلاح النووي وليس منع إيران أن تكون مسلحة نوويًا، والسماح لإيران بتطوير بنيتها التحتية النووية لما بعد ١٠- ١٥ سنة، لن يحول بينها وبين إنعاش نموها الاقتصادي وتطوير أجهزة الطرد المركزي وأنظمة إطلاق الصواريخ الذي من شأنه تمكين إيران كثيرًا من الموارد المخصصة لامتلاك قدرات نووية إيرانية في المستقبل وتغيير قواعد اللعبة في المنطقة بالتزامن مع استدارة الولايات المتحدة لشرق آسيا وتقليص تواجدها في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيدفع دول المنطقة للنظر في خيارات نووية خاصة بها خصوصًا مع تزايد واستمرار أنشطة إيران غير القانونية في عام ٢٠١٥م، لمشتريات المواد التي تتسم بحساسية انتشارها في ألمانيا والتي سجلها المكتب الفيدرالي لحماية الدستور وعلى مستويات عالية حتى بالمقاييس الدولية، وينطبق ذلك بصورة خاصة على مواد يمكن استخدامها في حقل التقنية النووية وبرنامج تقنية الصواريخ، التي يمكن أن تخدم من بين أشياء عدة، إطلاق الرؤوس النووية باستخدام طرق سرية لتحقيق أهدافها وهو ما دفع المستشارة الألمانية « أنغيلا ميركل » إلى تحذير البرلمان الألماني « البندستاغ » من أن إيران واصلت تطوير برنامج صواريخها الأمر الذي يتعارض مع الأحكام ذات الصلة في مجلس الأمن الدولي.

انعكاسات الصفقة على التوازنات العسكرية التقليدية في الصراعات الإقليمية

إن توقيع اتفاقية البرنامج النووي كانت ولا زالت تحكمها نتائج مسبقة، تتفق والمصالح الإيرانية العليا كما ترسمها دوائر القرار، ممثلة بالمرشد الأعلى وعدد من المؤسسات النافذة المرتبطة به، لا كما تعكسها توجهات المنظومة الدولية لإعادة انفتاح إيران على العالم الخارجي والنماء الاقتصادي، بل إن المستفيد الأوحد من الاتفاق النووي الإيراني هم رجال الدين في إيران، وفكرة أن الاتفاق سيجلب السلام والاستقرار للشرق الأوسط والعالم تعد مجرد أوهام، إذ لم تغير إيران سياستها ولا سلوكها منذ اجتماعات فيينا، كما أن القمع مازال مستمرًا داخلها وسعيها للهيمنة في المنطقة مستمر دون توقف، لا سيما أن المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران كانت محدودة النطاق، وركزت على الحد الأدنى من برنامج إيران النووي في مقابل تخفيف من العقوبات ذات الصلة النووية ولم تضمن الصفقة أي تقييم لسلوك إيران الإقليمي في زعزعة استقرار المنطقة خصوصًا تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لجيرانها، وإثارة الانقسام الطائفي باستخدام وكلاء لها مثل « حزب الله – الحوثيين » لتحقيق أهدافها في الإخلال بالتوازنات العسكرية التقليدية القائمة عبر تدخلها المباشر في الحروب الأهلية السورية واليمنية، لتقويض الحكومات المنافسة لها، والوضع قابل للتفاقم مع رفع العقوبات والُفراج عن عشرات المليارات من الأصول المجمدة، وإنهاء عزلتها الدولية، بما يعزز قدرتها الاقتصادية، وتحديث جيشها وترسانتها العسكرية لتوسيع نفوذها كقوة مهيمنة في المنطقة.

ولا ينظر لزيادة النفوذ الإيراني في المنطقة وتصعيد الصراع بالضرورة مدفوعًا بالاتفاق النووي نفسه، بيد أن السياسة الخارجية لبسط نفوذها الإقليمي بل والدولي ثابتة ولا تغيير فيها، وإنما التغير في العوامل الهيكلية المواتية لإيران جراء حالة عدم الاستقرار الإقليمي وما نتج عنه من فراغ السلطة لتآكل بعض دول المنطقة ووظفته إيران كقوى إقليمية مؤثرة.

وبالرغم من امتثال إيران لبنود الاتفاق النووي إلا أن علاقة طهران مع دول المنطقة والمنظومة الدولية لم تتحسن كثيرًا خارج البنود الدقيقة للاتفاق، فحالة الصراعات الداخلية والمذهبية في المنطقة، ما زال يؤججها تنامي قوى الإرهاب الذي يجد دعمًا سخيًا من إيران في لبنان والعراق وسوريا واليمن على نحو يهدد بقاء الدولة القومية في العالم العربي، مستغلة بذلك الصراعات الداخلية لإثارة وتدويل الأزمات، كما لا تزال طهران ترسل قواتها لكسب المزيد من النفوذ في العراق وتشن عددًا مطردًا من اختبارات الصواريخ الباليستية التي تكسبها قدرات في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي اكتفي بمناشدتها بالحد من التجارب الصاروخية، كما أطلقت في ديسمبر صواريخ قريبة بشكل خطير من حاملة طائرات أمريكية في مضيق هرمز لأنها اعتقلت مجموعة من البحارة الأميركيين.

وحذر السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة « جون بولتون » عن مضي إيران لجعل ما تبقى من العراق امتدادًا لنظام ولاية الفقيه ، إذ دعمت النظام السوري بـ ٧٠ ألفًا هذا العام من القوات النظامية من الحرس الثوري والميليشيات والقوات شبه العسكرية ومستمرة في تمويل وتسليح "حزب الله" واعتبر أن مقترح بيع طائرات بوينغ من أمريكا لإيران يظهر خللًا في اتفاق فيينا، خصوصًا مع كشف الاستخبارات الألمانية عن أن نظام الملالي مازال يحاول الحصول على تكنولوجيا نووية حساسة والتي تنطبق فقط على برنامج الأسلحة النووية مؤكد أن رفع العقوبات الاقتصادية سيستفيد منه نظام الملالي وليس المواطن الإيراني العادي.

وضاعفت الحرب في اليمن من حدة التهديدات الإيرانية لدول المنطقة الداعمة للتدخل العسكري بقصد إنهاء استيلاء الحوثيين ممن يسمون بـ « أنصار الله « على السلطة ، ولازالت « حركة الحوثي " تتلقى الأسلحة والمال والخبرة من إيران حيث استولت البحرية الفرنسية مؤخرًا على مخبأ كبير للأسلحة في طريقها من إيران لدعم الحوثيين في تمردهم ضد الحكومة اليمنية الشرعية المدعومة من الأمم المتحدة في أواخر فبراير ، كما اعترضت البحرية الاسترالية سفينة قبالة ساحل عمان مع الآلاف من AK-47S وقذائف صاروخية، كما أعلنت طهران مؤخرًا استعدادها لإرسال مستشارين عسكريين لمساعدة الحوثيين.

مما يؤشر لتزايد نفوذ طهران في اليمن بفعل السيطرة الحوثية على البلاد مع عرقلة دعم التدابير التي تنهي الأزمة اليمنية من أجل إطالة المعركة في اليمن بهدف ترتيب وضعها والمفاوضة على حضورها في المنطقة، وتوسيع مساحة دورها في الترتيبات القادمة من خلال الدعم المتعدد الأشكال وخاصة السلاح، أو عبر أصدقائها الفاعلين في المشهد الدولي ، ولا يستبعد أن تمارس دورها في اليمن بنفس الأسلوب الذي تمارسه في العراق وسوريا ولبنان وستعمل على أن يظل دورها فاعل مالم يحدث تغير جوهري وحاسم في سياسة الشرعية وتحالفاتها الإقليمية.

كما استمرت إيران على ذات نهج مهاجمة السعودية ، والذي بات ديدن المسؤولين الإيرانيين مؤخرًا، حيث حذّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني « علاء الدين بروجردي « من أن دخان نار الحرب في اليمن سيرتد على السعودية، فيما تنبأ عضو البرلمان « علي رضا زكاني « أن الثورة اليمنية ستمتد إلى داخل الأراضي السعودية مع الإشارة إلى أن سكان المنطقة الشرقية السعوديين سيقودون تلك الاحتجاجات، توعد مسؤولون حوثيون بتنفيذ عمليات انتحارية داخل المملكة مؤكدين أن تدخل السعودية في اليمن هو نهاية النظام السعودي.

انعكاسات صفقة النووي على مكافحة الإرهاب

فشلت إيران في صد خطر تمويل الإرهاب حيث أعرب «الفريقَ الدوليَّ المشترَكَ بين الحكومات Groupe Intergouvernemental d'action financière - GAFI» في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٦م، الماضي عن قلقه الشديد والخاصِّ من فشل إيران في صدِّ خطرِ تمويلِ الإرهاب، حيث استثمرت إيران التحولات الأمنية والجيوسياسية بفعل ثورات الربيع العربي لدعم نفوذها في المنطقة، كما وجدت فيها فرصة لاستخدام وتوظيف قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط استخدامًا سياسيًا في الإطار الأوسع الخاص بالعلاقات المتوترة إقليميًا ودوليًا، على خلفية اندلاع أزمة الملف النووي وما سببته من تداعيات سلبية على علاقاتها بالغرب ويلحظ على الموقف الإيراني من الحرب على الإرهاب بصفة خاصة، التناقض الواضح تجاه الحركات الراديكالية المسلحة، ففي الوقت الذي تقاتل فيه طهران تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، احتفظت – ولا تزال – بحقها في إرسال حرسها الثوري وأذرعها العسكرية « حزب الله – الحركة الحوثية « في لبنان وسوريا والعراق واليمن، كما انقلبت على الإسلاميين في كل من سوريا وليبيا والعراق ناهيك عن سياستها المناهضة لحقوق الإنسان في قمع المعارضة الإسلامية داخل إيران ذاتها، وهناك ما يشبه الإجماع على أن المعالجات الإيرانية للأقليات الدينية هي معالجات خاطئة، تسببت في كثير منها على إقبال أبناء الشيعة على الحرب في صفوف « داعش « الذي يرتبط بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادهم، وإن كانت علاقة النظام الإيراني بتنظيم « داعش « تثير الكثير من التساؤل لا سيما أن هذا التنظيم ارتكب الكثير من الأعمال الإجرامية باتجاه العرب ولم يرتكب جرائم تذكر ضد إيران في العراق وسوريا.

وفي سياق آخر، استمرت طهران في تنفيذ سياسة اقتحام السفارات الذي انتهجته سابقًا في سفارة الولايات المتحدة وانجلترا، للحصول على تنازلات كبيرة دون مقابل، كان آخرها التعدي على السفارة السعودية في طهران من قبل المتشددين في إيران هذا العام، مما يعكس دليلاً صارخًا لانتهاك اتفاقية فيينا حول حصانة البعثات الدبلوماسية.

انعكاسات الصفقة على الاستراتيجية الدولية لاحتواء والتقارب مع إيران

من المؤكد أن صفقة النووي تمت بناءً على علاقات إيرانية جيدة مع الولايات المتحدة على حساب مواقفها مع دول المنطقة سيما ما يتصل بتهميش المعارضين منهم لطموحات إيران النووية، ويمكن النظر للصفقة كجزء من إعادة الإقليمية غير المواتية لشركاء أمريكا التقليديين، وميزة للاعتراف الدولي بدور إيران وإدماجه كقوة إقليمية، وهو ما سيضاعف من فرص التنافس لتأكيد هيمنته الإقليمية المتزامن مع انسحاب الولايات المتحدة أو على الأقل الحد من وجودها العسكري في المنطقة والقبول الدولي بدور ونفوذ بارز أو مركزي لإيران، ومن ثم تحول ولاء الغرب من التركيز الحصري على الشركاء العرب إلى نهج متوازن بين هؤلاء الشركاء وفي مقدمتهم إيران التي قد تصبح شريكًا الولايات المتحدة في إدارة والتأثير على الصراعات والسياسة في الشرق الأوسط.

* خبير دراسات سياسية واستراتيجية

توني بلير بذل ما يستطيع لتمكين إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية

السياسة الغربية السوداء تجاه العرب والمسلمين... ؟!

رغم الاعتقاد بوجود « مؤامرة « غربية كبرى – إن صح التعبير – ضد العرب والمسلمين، إلا أنه لا يصح (أبدًا) رد سوء الوضع العربي وترديه إلى تلك « المؤامرة « المفترضة فقط. فهناك مسببان رئيسان لما الأمة (المنطقة) فيه من ضعف وتخلف وهوان، هما :

د. صدقه يحيى فاضـــل

أ- المسبب الذاتي: ويتجسد في الأسباب الرئيسة الأربعة المتفرعة والمتداخلة التالية: الاستبداد السياسي، سيادة تفاسير مختلفة ومتناقضة للدين الإسلامي الحنيف، الأمر الذي أدى لنشوء "المذهبية" بكل مساوئها المعروفة، وجود تعدد طائفي في كل مجتمع، غالبا ما يخضع للطائفة الأقوى، وتغمض حقوق الطوائف الأقل قوة. وذلك لعدم وجود إطار قانوني مدني يعطي لكل ذي حق حقه. وذاك يكاد يلغي مفهوم "الدولة المدنية" التي يتعايش فيها جميع المواطنين. إضافة إلى وجود جماعات متطرفة ومتشددة، بعضها مسلح ... تمارس الإرهاب، باسم الدين، متجاوزة الدولة.

ب- المسبب الخارجي (الأجنبي): ويتجلى أساسًا في: حركة "الاستعمار الجديد" وما يحيكه من دسائس وخطط مدمرة، ضد هذه الأمة، بالتحالف مع الحركة الصهيونية. إضافة إلى سياسات "فرض ومد ودعم النفوذ" التي تمارسها القوى الدولية العظمى والكبرى بالمنطقة.

ويجب –في رأيي– تحميل "المسبب الذاتي" النسبة الأوفر والمسؤلية الأكبر عن الوضع المزري الذي فيه أغلب الأمة العربية (المنطقة)... فمن يهن يسهل الهوان عليه. ومع كل ذلك، فإن "المسبب الخارجي" لا يجب التقليل من تأثيره السلبي، ودوره الهدام. فالمسببان مترابطان، ومتداخلان، أشد التداخل. وهذه العلاقة الوثيقة تدفع للقول بأنه: لولا "المسبب الذاتي" ما وجد وإستشرى "المسبب الخارجي" ... ولولا "المسبب الخارجي" ما كان "المسبب الذاتي" مستتبًا ومتمكنًا بالقوة التي هو عليها الآن.

ولا شك، أن هناك دائما "خطة" غربية كبرى، أو سياسة سلبية غربية، تجاه العالمين العربي والإسلامي – باعتبارهما من العالم النامي الجنوبي، وحسابهما على دين ... معاد للغرب وقيمه – كما يعتقدون هم في الغرب، على الأقل. إن هذه الخطة (السياسة) هي عبارة عن: "أهداف" (غالبها سلبي) يسعى الغرب المتنفذ لتحقيقها في الوطن العربي، و "وسائل" ، تستخدم لتحقيق هذه الأهداف.

إنهم يعتبرون "الإسلام"، الآن، تهديدًا كبيرًا لدينهم (المسيحي) ولقيمهم الأساسية. وقد قدم المتطرفون "الإسلاميون" للغرب "ذرائع"... لشن حروبه المعروفة، وآخرها ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب"... وبالمنطقة العربية إمكانات وموارد، يسيل لها لعاب الطامعين، وأولها: الثروة النفطية الهائلة. وتتلخص الأهداف الغربية المذكورة في: محاولة استغلال المنطقة العربية، وإخضاعها لنفوذ الغرب الأقوى – الدائم. وعبر وسيلة "الهيمنة السياسية" غير المباشرة، والتمزيق والإضعاف، يتم هذا الاستغلال، ويتم ضمان بقاء ورفاه إسرائيل، وتسيير الأمور في معظم العالم العربي على النحو الذي يذلل إمكاناته لهذا الغرب.

ويعتقد البعض أن أبرز أسباب ما تعاني منه معظم أرجاء المنطقة من اضطراب وعدم استقرار وصراعات، يعود لوجود التحالف الاستعماري – الصهيوني، الذي يعمل على استغلال أوضاع المنطقة وتناقضاتها من أجل أن يتحكم أكثر في أغلب مقاليد الأمور فيها، وغالبًا عبر "وكلاء" من نفس المنطقة. ولكن هؤلاء يقللون، بغير مبرر منطقي، من تأثير المسببات الذاتية.

وبدون فهم كل القوى والعوامل التي ذكرت آنفا، وفهم طبيعة العلاقات فيما بينها، لا يمكن فهم واستيعاب حقيقة ما يجري بالمنطقة –بصفة عامة– فهمًا صحيحًا، وما يسود فيها من أوضاع، اجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية، غير سارة في غالبيتها.

هذه المنطقة هي المنطقة الوحيدة في عالم اليوم، التي تعاني من هذا الابتلاء المتمثل في: المطامع الاستعمارية وسياسات ما يعرف بـ "الاستعمار الجديد"، وقيام ونمو وتوسع وعربدة إسرائيل. إضافة إلى معاناة بعض بلدانها من ظاهرة "الرؤساء الضرورة". إن فهم هذه القوى، وفهم أهدافها ووسائلها، وطبيعة علاقاتها، يسهل فهم "شرق العجائب الأوسط".

ويمكن أن ترد السياسة السلبية الغربية تجاه العرب والمسلمين، إلى العصور الوسطى ومرحلة الحملات الصليبية في المشرق العربي. ولكن هذه السياسة الغربية تجددت وتبلورت منذ إبرام اتفاقية سايكس – بيكو الشهيرة في العام ١٩١٦م. ثم تبلورت أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م. وفي كل فترة، يبرز زعماء غربيون، ينبئ تحليل نظرتهم وسلوكهم وأقوالهم وأفعالهم ومجمل فكرهم وسياساتهم نحو العرب والمسلمين، عن كونهم من رموز وقادة هذه السياسة الغربية السلبية، أو السياسة الغربية السوداء، إن صح التعبير، وسنلقي بعض الضوء على بعض أبرز هؤلاء الساسة فيما يلي.

قادة ينفذون:

في الفترة المعاصرة، برزت عدة شخصيات وزعامات سياسية غربية ... تعمل جاهدة على تنفيذ هذه السياسات تجاه الأمتين العربية والإسلامية، فتراهم يبذلون قصارى جهودهم، ويراوغون، ويناورون، ولا يتوانون لحظة في العمل على تحقيق الهدف الرئيس لهذه السياسات السوداء، وهو: إضعاف الأمة، وإنزال أكبر أذى ممكن بها ... عبر غمط حقوقها، والتلاعب بمصيرها وقضاياها، وتكريس ضعفها، وترسيخ تخلفها، وزيادة درجة خضوعها للمطامع الاستعمارية.

ومن أبرز هذه الزعامات الغربية التي لعبت دورًا سلبيًا موجعًا تجاه العرب والمسلمين، في الفترة المعاصرة، نذكر كلا من المسؤولين السابقين التالية أسماؤهم: هنري كيسنجر (وزير خارجية أمريكا) جورج بوش الابن (رئيس أمريكا) نيقولاي ساركوزي (رئيس فرنسا) خوسيه ماريا أزنار (رئيس وزراء إسبانيا) مارك روتا (رئيس وزراء هولندا) ستيفان هاربر (رئيس وزراء كندا) توني بلير (رئيس وزراء بريطانيا) كاثرين أشلي (المفوض الأوربي للسياسة الخارجية) وغيرهم كثير.

والمذكورون يمكن اعتبارهم من أكثر المعادين المعاصرين (صراحة وضمنًا) للعرب والمسلمين، والمحاربين بخبث لهم ولمصالحهم الحيوية. وفي هذا الصدد يتسم هؤلاء بخصائص مشتركة كثيرة عندما يتعلق الأمر بالعرب والمسلمين (دون غيرهم من الأمم) ومن بعض أهم كتاباتهم وسلوكياتهم الملاحظة في هذا الشأن، يمكن أن نستشف هذه الخصائص فيما يلي:

١. النظر باستخفاف، واحتقار أحيانًا، للعرب والمسلمين بصفة عامة.

٢. الوقوف ضد قضايا العرب والمسلمين الكبرى، ومن ذلك: دعمهم الخفي وغير المحدود للكيان الصهيوني ... نكاية بالعرب والمسلمين في أغلب الحالات.

٣. تحين وإستغلال أي فرصة مواتية للإضرار بالبلاد العربية، وشن الحروب والاعتداءات ضد بعضها.

٤. العمل الدؤوب لتكريس ضعف وتخلف البلاد العربية بشكل مباشر وغير مباشر.

يحمل كل من هؤلاء الزعماء الغربيين ـ كما يبدو ـ حقدًا على العرب والمسلمين، وكراهية للدين الإسلامي، ورغبة جامحة في الإضرار بهم ما أمكن. ولكنهم ينكرون وجود هذه المشاعر لديهم. بل ويحاولون الظهور بمظهر "الصديق" المتفهم لقضايا العرب، وآمالهم وآلامهم. ويدعون من حين لآخر الموضوعية، وعدم حمل أي مشاعر سيئة تجاه أي فئة بعينها... في الوقت الذي يعملون فيه العكس. ومن حقهم، بالطبع، أن يحبوا أو يكرهوا ما شاءوا، ولكن ليس من حقهم أن يضروا ملايين ظلمًا بسياساتهم.

توني بلير مثالا:

ويعتبر « توني بلير » رئيس وزراء بريطانيا السابق، في الفترة ١٩٩٧ –٢٠٠٧م، أحد أبرز الأمثلة المعاصرة الواضحة على هذا النوع من الزعماء الغربيين. وقد أمسى هذا السياسي سيئ السمعة، في بلاده وغيرها، نظرًا لانكشاف كذبه والاعيبه وخدعه. وما زالت هناك ضغوطًا شعبية بريطانية وعالمية كبيرة تدعو لضرورة محاكمته، وإنزال العقوبات المناسبة به، على ما قام به خلال فترة رئاسته للوزارة، خاصة جريمة غزو واحتلال وتدمير العراق، بالمشاركة مع جورج بوش الابن، رئيس أمريكا السابق، وغيره.

ولكن النفوذ الصهيوني الإمبريالي تدخل بقوة، لإنقاذه،

قدم المتطرفون للغرب ذرائع شن حروبه وآخرها " حرب الإرهاب"

وبالمنطقة موارد يسيل لها لعاب الطامعين

منطقتنا الوحيدة في العالم التي تعاني من ابتلاء المطامع الاستعمارية وسياسات الاستعمار الجديد وعربدة إسرائيل

والاكتفاء بترك رئاسة الوزراء ... ثم تنصيبه، في نفس يوم تركه رئاسة الوزراء (يوم ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٧م) رئيسًا لما سمي بـ « لجنة السلام الرباعية » التي أنشئت لحل القضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين ...؟! فقام الرجل ببذل أقصى ما يستطيع من جهد لتمكين إسرائيل، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية نهائيًا، ومفاقمة معاناة الشعب الفلسطيني لعقود قادمة. ونلقي فيما يلي بعض الضوء على ما قام به ضد العرب والمسلمين، تحقيقًا لأهداف السياسة الغربية السوداء.

ولد بلير عام ١٩٥٣م، ودرس الحقوق واشتغل بالمحاماة. انضم لحزب العمال، وأصبح سنة ١٩٩٤م رئيسًا لهذا الحزب، وقاده للانتصار في الانتخابات البريطانية العامة لثلاث مرات متتالية. أخذ عليه اتباعه الأعمى للسياسة الأمريكية، رغم ما نجم عن تلك التبعية من خسائر تكبدتها بريطانيا.

ويمكن أن نوجز أبرز أعماله المناوئة للعرب في النقاط الثلاث التالية:

١. ساهم بلير بقوة في جريمة غزو واحتلال وتدمير العراق عام ٢٠٠٣م، التي نجم عنها مقتل وجرح وتشريد ملايين العراقيين، وتدمير بلادهم. وأقحم بلاده في حرب لا هدف لها سوى إرضاء قيادة أمريكية رعناء، وخدمة إسرائيل وتمكينها. وتكبدت بريطانيا، من دخولها هذه الحرب، خسائر فادحة، من جراء تآمره هذا. وأقيمت لجنة بريطانية للتحقيق في هذا الحدث... موجهة أصابع اتهامها إلى بلير ... الذي حاول كثيرًا أن "يبرر" فعلته هذه .. **حتى أضطر (بتاريخ ٢٦/١٠/ ٢٠١٥م) لتقديم ما يشبه الاعتذار عن قراره ذاك، معللاً إياه بعدم توفر معلومات كافية وقت اتخاذ قراره ...؟!**

ويوم ٦ يوليو ٢٠١٦م، أصدرت اللجنة البريطانية المكلفة بالتحقيق في الحرب على العراق، والتي يشار إليها باسم رئيسها "جون شيلكوت"، تقريرها الذي حملت فيه "بلير" مسؤولية "المشاركة في الحرب قبل استنفاد كل الحلول السلمية ... وكون خطط ما بعد الحرب غير مناسبة" وقد فتحت نتيجة التحقيق هذه باب محاكمة بلير، من قبل عائلات ضحايا الحرب وغيرهم، على مصراعيه. وذلك أرغم بلير على تكرار الاعتذار عما وصفه بـ "الأخطاء المتصلة بغزو العراق" ...؟!

٢. منذ توليه رئاسة اللجنة الرباعية، بذل بلير، وبشهادة بعض مرافقيه، قصارى جهده لتسهيل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية من فلسطين، عبر **التستر على سعي إسرائيل المسعور لإقامة مستوطنات صهيونية في طول الضفة وعرضها.** كما ضغط على الأوربيين للتغاضي عما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية من عمليات تهويد واستيطان، ورفع الحظر عن شراء منتجات المستوطنات الإسرائيلية. كما حاول إلغاء المقاطعة الأكاديمية من قبل بعض الجامعات البريطانية لإسرائيل. وفي ذات الوقت، كان يتعامل مع السلطة الفلسطينية بتعال، ويضغط دائمًا عليها للتجاوب مع ما تطلبه إسرائيل ...؟!

٣ ـ في محاضرة له، طالب الاتحاد الأوربي بالاهتمام أكثر بالمنطقة العربية بسبب التداخل الجغرافي اللصيق بينها وبين أوروبا، حاثًا الأوربيين للتدخل بقوة في هذه المنطقة، **لأسباب أربعة رئيسة حددها، هي:** النفط، إسرائيل، الإرهاب، الإسلام. دعى أوربا لضمان انسياب نفط المنطقة إليها بأقل تكلفة ممكنة، وحماية إسرائيل ودعم سياساتها بقوة أكثر. وأيضًا محاربة الإرهاب، الذي تقف وراءه الجماعات الإسلامية المتطرفة، ولم يكتف بلير بانتقاد التطرف الإسلامي، بل إنه يرى أن الإسلام بصفة عامة (حتى الجزء المعتدل منه) به "الكثير من العنف والتحجر... ولا بد من تعديله عبر التعليم ..." ...؟! هكذا.

كثيرون في بريطانيا وغيرها يعدونه "مجرم حرب" بسبب مشاركته في الحرب على العراق، وكذبه. استمر في رئاسة اللجنة الرباعية ثمان سنوات (حتى ٢٠١٥م). لقد عين كـ "وسيط سلام"... ولكنه كان أثناء هذه الفترة يعمل وكأنه مندوبًا لإسرائيل. ونادى نواب بريطانيون، بعد ظهور تقرير لجنة شيلكوت، بتصويت بمجلس العموم على قرار "يعزل رئيس الوزراء السابق بلير سياسيًا، ويحرمه من تولي أي منصب بعد الآن، لكذبه على ذلك البرلمان بشأن الحرب على العراق" وأيد رئيس حزب العمال "جيرمي كوربين" وعدد كبير من النواب العمال والمحافظين هذا الاجراء.

حصل هذا في موطن بلير، وفي الغرب الشعبي بصفة عامة. أما في العالم العربي، أحد ضحايا سياسات بلير ومن معه، فلا رد فعل يذكر، ولا حتى استنكار، أو شجب. بل أن كتابًا عربًا متصهينين أخذوا يكتبون مستخفين بنتيجة تحقيق لجنة شيلكوت، ومدافعين عن بلير ...؟!

لو كان للعرب ردود فعل منطقية وشجاعة، لاتخذت الجامعة العربية (مثلا) موقفًا عقابيًا ضد بلير هذا، ومن شابهه ... حده الأدنى هو المنع من دخول أي دولة عربية.

*عضو مجلس الشورى ـ أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الملك عبد العزيز

المبادئ المشتركة تخلق الثقة المتبادلة لتسهيل العمل المشترك

التعاون العربي اللاتيني يعزز شراكة الجنوب-الجنوب ويحقق التنمية الشاملة والسلام

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تطوّر التعاون بين بلدان الجنوب في السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، بما في ذلك مقدمة عن التعاون الإقليمي مع الدول العربية والخليجية.

سيسيليا مايلز

في القسم الأول، نلخص السياق الجيوسياسي (الجغرافي السياسي)، والذي انبثق عنه التعاون بين بلدان الجنوب والمبادئ التي توجّه آفاق هذا التعاون: وينصب اهتمامنا على فهم هذا النوع من التعاون باعتباره مرتبطًا بحركات النضال من أجل التحرر، واستغلال بلدان الشمال لبلدان الجنوب ولشعوبها على مر التاريخ.

وفي القسم الثاني، نناقش التوسع في مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في دول أمريكا اللاتينية، وتحديداً، على مدى الاثني عشرة سنة الماضية، عندما بدأت مجموعة من الحكومات التقدمية في أمريكا اللاتينية تنفيذ جدول أعمال سياسي طموح لتعزيز التضامن والدعم المتبادل، والذي يهدف إلى تعزيز تنمية إقليمية شاملة، وإلى السلام والديمقراطية. وفي هذا القسم، سوف نوضح البيانات المتعلقة بالأرجنتين والبرازيل، باعتبارهم لاعبين رئيسيين في التعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية.

وفي القسم الثالث، اخترنا أن نركز بشكل خاص على وصف الدور الهام لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)، وشرح بعض تفاصيل تأسيسها والمبادرات الرئيسية التي قامت بها والتي توسعت بشكل كبير على مدى الخمس سنوات الماضية.

وفي القسم الرابع، نقوم بوصف الروابط التاريخية والجهود المشتركة لتعزيز قوى بلدان الجنوب على مستوى العالم بقيادة دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والخليجية، وتحديداً مع تأسيس «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) والتجمع الذي يطلق عليه «قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية» (ASPA Summits)، والتي جمعت كافة بلدان اتحاد دول أمريكا الجنوبية والدول الأعضاء بجامعة الدول العربية جنبًا إلى جنب، بهدف خلق ظروف سياسية، واجتماعية، واقتصادية تمكّن المنطقتين كلتيهما من تعزيز نفوذهما في ظل عالم متعدد الأقطاب سريع التغير.

١ — سياق التعاون بين بلدان الجنوب: التاريخ والمبادئ

يضرب التعاون بين بلدان الجنوب بجذوره بعيداً، إذ نجده في النضال المشترك ضد الاستعمار الذي فرضته الرأسمالية الغربية (بلدان الشمال). ولذلك، فقد كانت مبادئ وأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب متأثرة بنماذج التحرر والتقدم نحو الاستقلال لشعوب وزعماء آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

وبحلول النصف الثاني من القرن الماضي، تكاتفت الدول والقيادات في تلك المناطق ووحدت سياساتها الخارجية والوطنية من أجل تحقيق رؤيتها في الاستقلال وتقرير المصير والمساواة والتنمية. ويُعتبر مؤتمر باندونغ معلمًا رئيسيًا في هذه العملية، كما يعد خطوة هامة أيضًا نحو تأسيس مجموعة الدول الأفرو آسيوية -وهي كتلة الدول النامية والتي تعرف حاليًا باسم مجموعة الـ ٧٧ -والتي تشمل أيضًا بلدان أمريكا اللاتينية. وتعتبر مجموعة الـ ٧٧ هي إحدى أهم المجموعات في الأمم المتحدة؛ إذ تهدف إلى تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية التي تُبقي على بلدان الجنوب على مستوى العالم فقيرة وغير متطورة. وجدير بالذكر أنّ مؤتمر بوينس آيرس (الأرجنتين) في

عام ١٩٧٩م يعتبر منعطفًا هامًا ساعد في تنسيق وتكامل مُختلف الجهود لتعزيز التعاون بين البلدان النامية، وخلال هذا المؤتمر، تم اعتماد «خطة عمل بوينس آيرس» والتي قدمت مبادئ وتوصيات أكثر قوةً ووضوحًا للتعاون بين بلدان الجنوب.

وواجهت مبادرات التعاون بين دول الجنوب منذ سبعينيات القرن الماضي عدة انتكاسات بسبب الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فقد زادت أهمية التعاون بين بلدان الجنوب خلال العقد الماضي، واتسعت مجالاته في جميع أنحاء دول أمريكا اللاتينية والعالم. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مختلفة، من ضمنها نمو اقتصاديات بلدان الجنوب على مستوى العالم، وبسبب تطبيق مجموعة من دول الجنوب لبعض السياسات النموذجية للتنمية الشاملة والديمقراطية والسلام، وكذلك الاتجاه العالمي نحو «تعدد الأقطاب»، على عكس نظام ما بعد الحرب الباردة.

ويمكن تقديم أحد التعريفات المُتفق عليها إلى حد ما بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو التالي: «التقاسم الثنائي والمتعدد الأطراف للموارد والتكنولوجيا والمعرفة بين البلدان النامية، بهدف تعزيز وتحقيق التنمية عن طريق الاعتماد على أنفسهم كدول منفردة، وكذلك بوصفهم كتلة من الدول التابعة لدول الجنوب العالمي».

وخلال مؤتمر نيروبي، وافقت الدول على مبادئ التعاون التالية بين بلدان الجنوب (**المبادئ المعيارية**):

أ) احترام السيادة الوطنية،
ب) الشراكة بين الدول المتكافئة،
ج) عدم فرض شروط ,
د) عدم التدخل في الشؤون الداخلية،
هـ) المنفعة المتبادلة.

أمّا **المبادئ التنفيذية** المتفق عليها فكانت على النحو التالي:

أ) المساءلة والشفافية المتبادلة،
ب) فعالية التنمية،
ج) تنسيق المبادرات القائمة على الأدلة والنتائج،
د) تبني نهج تعدد أصحاب المصالح.

وعلى صعيد المبادئ التنفيذية، يعتبر أهم فرق بين التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من جهة، وبين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبعضها البعض من جهة أخرى، هو التصميم على ضمان احترام القيادة المحلية والوطنية، واحترام الملكية من خلال عدم فرض شروط للتعاون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتطمح بلدان الجنوب من خلال التزامها بالتعاون فيما بينها إلى التغلب على النماذج التنازلية والاستعلائية لبلدان الشمال، وذلك من خلال ضمان الحوار الأفقي والدعم المتبادل بين الشركاء على قدم المساواة.

٢ – التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة أمريكا اللاتينية

في أمريكا اللاتينية، وصل التعاون بين بلدان الجنوب إلى درجة عالية من الدعم والتأييد على مدى الاثني عشر سنة الماضية، عندما قامت كثير من الحكومات التقدمية بصياغة جداول أعمال وطنية، وإقليمية، تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية. وتُعتبر البرازيل إحدى الدول الرئيسية على الصعيد العالمي ممن يطبق برامج التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك مع الأرجنتين والمكسيك وكوبا، ومن حيث كمية ونوعية العمل المشترك الذي يتم بالتعاون مع الشركاء الجنوبيين.

"باندونج" معلمًا لاستقلال الجنوب وبوينس آيرس منعطفاً في تكامل جهود الدول النامية

وأكد «التقرير الخاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الدول الأيبيرية –الأمريكية لعام ٢٠١٥» –وهو تقرير يصدر سنويًا من قبل الأمانة العامة لمنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية ويُحلل البيانات المُجَمَعَة من كل البلدان الأمريكية اللاتينية – على تعزيز الأنشطة والجهود المُكثفة للمنطقة فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب. ويشير التقرير إلى أنّه «خلال عام ٢٠١٣م، قامت ١٩ دولة من أمريكيا اللاتينية بتنفيذ ٥٧٦ مشروعًا و٣٩٩ نشاطًا بموجب التعاون الأفقي الثنائي فيما بين دول الجنوب. ووفقًا للتقرير، استحوذت خمس دول يعملون كموردين على ما يقرب من ٨٥٪ من جميع المشاريع في عام ٢٠١٣م: البرازيل والأرجنتين (البرازيل ١٦٦ مشروعًا والأرجنتين ١٤٠ مشروعًا، أي ما يعادل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي المشاريع)، بالإضافة إلى المكسيك وتشيلي وأوروجواي بنسبة بلغت ١٠٪ لكل دولة، وهو ما يفيد استحواذهم على نسبة ٣٠,٩٪ أخرى من إجمالي ٥٧٦ مشروعًا. بينما تتوزع حوالي ١٦% من النسبة المتبقية على تسع دول من بينها كوبا وكولومبيا (كوبا: ٣٤ مشروعًا وكولومبيا: ٣٠ مشروعًا). بينما نفذت بوليفيا وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وبيرو وفنزويلا (ما بين ١ و١٢ مشروع). ولم تلعب كل من باراغواي، جمهورية الدومينيكان وهندوراس ونيكاراغوا، دورًا فعّالاً كمورّدين في عام ٢٠١٣ «.

وتقدر تدفقات المعونة البرازيلية بنحو ٩٠٠ مليون دولار، تُوجه معظمها من خلال المنظمات الإقليمية والمنظمات متعددة الأطراف. وتركز البرازيل على أمريكا اللاتينية، ولاحقًا على آسيا وإفريقيا. وشهد هذا البلد زيادة كبيرة في ذلك النوع من الاستثمار من

عام ٢٠٠٩م، فصاعدًا، وتحديدًا نتيجةً لدورها في حفظ السلام والعمليات الإنسانية بعد الزلزال الذي شهدته دولة هاييتي. ونظرًا لعدم الاستقرار السياسي في البرازيل حاليًا، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية، فهناك توقعات أن يقل مستوى التعاون بين بلدان الجنوب. ويبدو أن انحياز الحكومة الحالية للتوجّهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، له تأثيره أيضًا على تباطؤ استثمارات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعتبر البرازيل أحد الأعضاء التي تستثمر كمية هائلة من الموارد من خلال مصرف بريكس للتنمية.

وعلى عكس البرازيل، فإنّ الأرجنتين لا تنتج ولا تقدم بيانات الميزانية المُجمعة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، فإن الأرجنتين هي ثاني دولة أمريكية لاتينية -بعد البرازيل -تهتم بهذا النوع من المبادرات. ففي عام ٢٠٠٩م، وضعت استراتيجية أكثر تكاملاً للتعاون بين بلدان الجنوب، أدت إلى زيادة الاستثمارات ورفع فعالية المبادرات الوطنية. كما، أنشأ مكتب وزارة الخارجية الأرجنتينية الصندوق الأرجنتيني للتعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب، وهو الذي يقود تنظيم مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب.

بموضوعية، يُسلط تقرير الأمانة العامة للمنظمة الأيبيرية الأمريكية الضوء على حجم مشاريع التعاون؛ ويُفيد أن ثلث المشاريع في أمريكا اللاتينية تتركز على تعزيز القدرات الاجتماعية - وتحديدًا في قطاع الصحة، بينما تتركز نسبة ٣٠٪ على المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة، ومن اللافت أيضًا- وفقًا للتقرير-عدد المبادرات الموجهة نحو تعزيز السياسات العامة والإدارة، والتطور القانوني والقضائي، والأمن القومي والأمن العام وحقوق الإنسان.

وأخيرًا، أنه خلال العقد الماضي، شهد مجال التعاون الإقليمي تطورًا ضخمًا من خلال المؤسسات التي تم إنشاؤها حديثًا، بما يشمل «اتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR» و«مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي CELAC». ويشير التقرير المذكور إلى أهمية دور تلك التجمعات؛ حيث لعبت الآليات والمنظمات الإقليمية دورًا فيما لا يقل عن ٩٢,٠ ٪ ٩٦,٤٪ من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب. وسوف نبحث في هذه المقالة بمزيد من التفصيل دور «اتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR».

وفي ظل عالم يسوده عدم الاستقرار، ستترك الأحداث السياسية المتقلبة آثارها على سياسات التعاون بين بلدان الجنوب. لذا سيكون من الضروري رصد التطورات، أثناء بناء روابط أقوى بين تلك البلدان، ليكونوا مستعدين للتفاعل بصورة جماعية مع مختلف الفرص والتحديات.

٣ – اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR): مبادرة حاسمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

شرعت حكومات دول أمريكا اللاتينية على مدى السنوات الاثني عشر الماضية في تعزيز علاقات إقليمية متينة تقوم على

إسرائيل تتعامل مع إفريقيا عبر مؤسسات قوية ومدعومة من الدولة وأسست (الماشاف) لهذا الهدف

مبادئ التكافل فيما بين بلدان الجنوب. ولذلك، كان إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية إنجازًا هامًا في عملية التكامل الإقليمية تلك.

- إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR

تم إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية في ٢٣ مايو ٢٠٠٨م، في احتفال رسمي حضره جميع رؤساء دول أمريكا الجنوبية. وعلى الرغم من كونها مؤسسة حديثة، إلا أنها تتسم بالفعالية، ونظمت بعثات للوساطة في بعض النزاعات، ومراقبة الانتخابات، كما عملت على زيادة ميزانيتها من أجل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكان توقيع المعاهدة التأسيسية لاتحاد دول أمريكا الجنوبية تتويجًا للنقاشات التي بدأت في عام ٢٠٠٠م، من قبل الرؤساء السابقين، هوجو شافيز في (فنزويلا)، ونيستور وكريستينا كيرشنر (الأرجنتين)، ودا سيلفا (البرازيل) وفاسكيز (أوروغواي)، وهم الرؤساء الذين لعبوا دورًا رئيسيًا في التعبئة لإنشاء الاتحاد. ووفقا لتلك المعاهدة، فإنّ على اتحاد دول أمريكا الجنوبية السعي لأجل «بناء قيم المواطنة والهوية الأمريكية الجنوبية، وتعزيز تنمية حيز سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي ومالي وبيئي وهيكلي موحد في جميع أنحاء المنطقة»، وبالتالي المساهمة في «تعزيز وحدة دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي». ويُعتبر مفهوم الذاكرة التاريخية أمرًا حيويًا لفهم الدور الذي يلعبه اتحاد دول أمريكا الجنوبية في التحول الديمقراطي والوساطة والتنمية والأمن في أمريكا الجنوبية. وفي العقد الأخير، فكرت بلدان أمريكا اللاتينية في الأحداث السابقة لأخذ العبرة، واتخاذ قرارات استراتيجية لا تقود المنطقة مرة أخرى للاعتماد سياسيًا واقتصاديًا على الولايات المتحدة الأمريكية، أو أي دولة من الدول المتقدمة ممن لديها مصلحة في فرض سيطرتها الجيو استراتيجية بالمنطقة. وكان اتحاد دول أمريكا الجنوبية تجسيدًا لعملية خلق هوية مؤسسية ترتبط بأفكار اللاعودة إلى ديكتاتورية الماضي والمعاناة التي نجمت عن الاستغلال والإقصاء السياسي والاقتصادي.

ولدور الأرجنتين أهمية جوهرية على المستوى الإقليمي، فعلى سبيل المثال، أصدرت محكمة وطنية قبل أسابيع حكماً لأول مرة يثبت أن هناك جمعية غير مشروعة في أمريكا اللاتينية، تم تأسيسها لإخفاء المعارضين السياسيين بغض النظر عن الحدود الوطنية -وهو التحقيق المُسمى «خطة كوندور» -وثبت أن أمريكا لعبت دورًا رئيسيًا في تقديم الدعم الإداري واللوجستي والمالي للأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية لاضطهاد وإبادة أولئك الذين تسميهم «بالإرهابيين». ولا يقتصر التدخل الأمريكي على دعمها الأخير للعديد من الحكومات الديكتاتورية: ففي الحقبة الزمنية من منتصف القرن التاسع عشر، وعام ١٩٨٩م، غزت الولايات المتحدة كوبا، والدومينيكان، والسلفادور، وغرينادا، وهايتي، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس وبنما وبورتوريكو. وظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من المشروعات البحثية التي تحقق في دور الولايات المتحدة في الدعم المباشر للإطاحة برؤساء دول أمريكا اللاتينية المُنتخبين ديمقراطيًا، بما يشمل فنزويلا (٢٠٠٢) وهندوراس (٢٠٠٩). وفي هذه البيئة، يُنظر أحيانًا إلى منظمة الدول الأمريكية (OAS)-التي تتألف من جميع بلدان قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا – باعتبارها بشكل أساسي، منظمة تمكّن الولايات المتحدة من تنفيذ سياساتها الخارجية. فعلى سبيل المثال، لا تضع واشنطن نفسها داخل هذه المنظمة في الموقف نفسه الذي تنتهجه بلدان أمريكا اللاتينية: فالولايات المتحدة لم تصدق على الوثيقة الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تضع جميع البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية تحت اختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لضمان الدفاع عن حقوق الإنسان في المنطقة. وفي هذا السياق، فإنّ المفاهيم التي تنتهجها دول أمريكا الجنوبية مثل «الاستقلال» و«المساعدات الإقليمية المتبادلة»، قد اكتسبت مزيدًا من القوة، حيث يشير اتحاد دول أمريكا الجنوبية باستمرار إلى نضال القادة من أجل الاستقلال مثل سيمون بوليفار وآخرين ممّن جاهدوا لنيل الحرية وتعزيز العلاقات الإقليمية.

- الثقة والرؤية المشتركة: اتحاد دول أمريكا الجنوبية = «منطقة سلام»

أُنشئ اتحاد دول أمريكا الجنوبية واجتمع على رؤية واضحة وقوية: اتحاد دول أمريكا الجنوبية هو «منطقة سلام». وتم الإعراب عن هذه الرؤية في جميع الإقرارات أثناء مؤتمرات قمة زعماء أمريكا اللاتينية، إذ التزم الجميع بتطبيق الحل السلمي للخلافات، والتضامن من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية. وفي هذا الصدد، من المهم أن نذكر عاملين مهمين قد ساهما في بناء الثقة:

١) التوقيع على تدابير الثقة المتبادلة وتأسيس مجلس للدفاع.
٢) تعريف الفهم متعدد الأبعاد للسلام.

وافق مجلس الدفاع على مشاركة المعلومات العسكرية، وتنسيق الدعم المتبادل في المناطق الحدودية، وصدّق على حماية الديمقراطية وتضمين جميع المعاهدات الدولية داخل الآليات التشريعية لكل بلد. والالتزام بإبقاء أمريكا الجنوبية خالية من الأسلحة النووية. وتبرز أهمية وشرعية جهود وساطة اتحاد دول أمريكا الجنوبية سواء في حالات النزاع داخل الدولة أو بين الدول، كما في حالة فنزويلا حاليًا. ويتبنى الاتحاد المفهوم متعدد الأبعاد للأمن، الذي يلتقي فيه الأمن البشري والتقليدي، وأيضًا تقوم فيه منظمات المجتمع المدني بدور هام. وتعمل مجالس اتحاد دول أمريكا الجنوبية و«صندوق المبادرة المشتركة» على خلق استثمارات لدعم مشاريع البنية التحتية وتعزيز التنمية.

٤ – التعاون بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والخليجية

خلال العقد الماضي، نشطت أمريكا اللاتينية في استثمار علاقاتها المتنامية مع دول الجنوب على مستوى العالم. ومن المهم تسليط الضوء على تعزيز العلاقات مع الدول العربية والخليجية. وفي الفقرات التالية، سنقوم بإبراز بعض خصائص هذه العلاقة، مع تقديم تحليل عميق حول العمل المشترك لاتحاد دول أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية، من خلال تنظيم « قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية» (ASPA).

- النفط والموارد الطبيعية الضرورية للتنمية في دول الجنوب

كانت العلاقات بين أمريكا اللاتينية ودول الخليج محورًا جوهريًا في تأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وهي التكتل الأكثر تأثيرًا بين التكتلات متعددة الجنسيات التي تقودها الدول العربية، ويعود التعاون في مجال الحوكمة العالمية بين الحكومات في دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية، لعقود عدة. وكانت إحدى نتائج هذا التعاون هو تأسيس أوبك ١٩٦٠م. وكان بيريز ألفونسو وزير الطاقة الفنزويلي، والشيخ عبد الله الطريقي، وزير النفط السعودي آنذاك هما أول من اقترحا تأسيس هذه المنظمة». وتعتبر فنزويلا والإكوادور من الدول الرئيسية المنتجة للنفط، لذلك لعبت الدولتان دورًا حيويًا في تشكيل المنظمة، والإبقاء على دعم أهدافها.

وتمشيًا مع رؤية تعزيز آفاق التعاون بين الجنوب، انبثقت منظمة الأوبك من فكرة خلق أوضاع جديدة لتحدي النظام الذي أقامه سوق النفط العالمي، والذي سيطرت عليه مجموعة بعينها من شركات النفط متعددة الجنسيات والتي كان يطلق عليها «الأخوات السبع». وأكّد «البيان التفسيري لسياسة النفط في الدول الأعضاء» في عام ١٩٦٨م، على الحق الثابت لجميع الدول في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية لمصلحة التنمية الوطنية. وكانت السيادة، والسيطرة على الأراضي المستقلة والموارد الطبيعية من صميم اهتمامات بلدان الجنوب لخلق ظروف أفضل لنيل الحرية وتحقيق التنمية الذاتية.

وحققت كل من البرازيل والأرجنتين والمكسيك وكولومبيا، مؤخرًا، اكتشافات هامة في احتياطيات النفط والغاز –بما فيها الأنواع التي تخضع لعمليات التكسير. وفي عام ٢٠٠٩م، زادت الاكتشافات المؤكدة بنسبة ٢٠ % في جميع أنحاء العالم، في حين كانت الزيادة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي بنسبة ٤٠ %. وتمتلك دول أمريكا اللاتينية ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد منطقة الشرق الأوسط، ونجد مثالا على أهمية صناعة النفط في أمريكا اللاتينية من خلال القرارات في الأرجنتين: فقبل بضع سنوات، قررت البلاد إعادة تأميم شركة النفط (YPF)، و تم خصخصتها في التسعينات بسبب الضغط الذي مارسته ما يُسمى «بإجماع واشنطن النيو ليبرالي» وعلى الرغم من وجود الحكومات «اليمينية» الجديدة في الأرجنتين والبرازيل، والوضع الهش في فنزويلا، فهناك إجماع متزايد على أهمية حماية الموارد الطبيعية استراتيجيًا لتعزيز التنمية الشاملة.

وبطبيعة الحال، فإن أسعار النفط الحالية تؤثر سلبًا على أهداف النمو في أمريكا اللاتينية وسياسات الاستثمار الشاملة. وقد يعني هذا أنه سيكون هناك اهتمامًا متزايدًا بإعادة انضمام بعض القوى من أجل الدفاع عن احتياطيات النفط والصناعة، كوسيلة لضمان الشروط الأساسية التي تسمح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حاول رئيس الإكوادور، رفاييل كوريا، مؤخرًا خلال اجتماع إقليمي مع بعض الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، بما في ذلك كولومبيا والمكسيك، إلى الوصول إلى موقف مشترك لبلدان أمريكا اللاتينية، بهدف دعم ارتفاع أسعار النفط التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاديات المحلية.

وفي ظل هذا السياق السريع التغير، روّج اتحاد دول أمريكا الجنوبية لفكرة جديدة عن الأمن في أمريكا الجنوبية. وتشمل هذه الفكرة «تأمين الموارد الطبيعية من الطاقة والمياه وغابات الأمازون المطيرة والأراضي الزراعية». ويعزز النظام الأساسي لمجلس دفاع اتحاد دول أمريكا الجنوبية (٢٠٠٩م)، من فكرة العمل المشترك بهدف «دعم الدفاع السيادي عن الموارد الطبيعية في دول أمريكا الجنوبية». ولذلك يُعتبر الربط بين السيادة، والموارد الطبيعية والتنمية المستقلة، من صميم عمل اتحاد دول أمريكا الجنوبية. ولدعم العمل المشترك في هذا الاتجاه، دعا كل

من اتحاد دول أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية، المملكة المتحدة للامتناع عن القيام بأنشطة أحادية الجانب لاكتشاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتي يتم إجراؤها حاليًا في الجرف القاري الأرجنتيني حول جزر مالفيناس المتنازع عليها.

- اتحاد دول أمريكا الجنوبية والعمل المشترك مع جامعة الدول العربية: قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ASPA)

تُعتبر «القمة العربية اللاتينية ASPA» من أهم التجمعات التي تتسع من خلالها العلاقات بين أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية. وتعتبر مؤتمرات القمة آلية ثنائية إقليمية للتعاون والتنسيق السياسي. وتم انطلاق هذه القمة بناء على اقتراح من الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، عام ٢٠٠٥م. وانعقدت القمة الثانية في الدوحة، عام ٢٠٠٩م، وانعقدت القمة الثالثة في ليما، بيرو عام ٢٠١٢م، وانعقدت آخر قمة في نوفمبر ٢٠١٥م، بالرياض.

التعاون الاقتصادي

شهدت التجارة بين أمريكا الجنوبية والدول العربية نموًا ملحوظًا بدءاً من العام السابق على انطلاق القمة العربية - اللاتينية عام (٢٠٠٤م)، إذ ارتفعت من ١١ مليار دولار إلى ٣٠ مليارًا في عام (٢٠٠٨م). وقد وقّعَ تكتل ميركوسور اتفاقية تجارة حرة مع مصر، وتونس، ولبنان، وفلسطين. كما وقع التكتل نفسه أيضًا اتفاقيات إطارية مع الأردن، ومجلس التعاون الخليجي، والمغرب، وسوريا. ويبدو أن هذا التعاون آخذ في النمو، إذ تتمثل أهداف أمريكا اللاتينية في تنويع اقتصادها والإبقاء على شراكات أكثر قوة خارج الأسواق التقليدية.

ومن اللافت للنظر في إعلان الرياض، إعراب الدول المتكرر عن أن الطاقة ينبغي أن تصبح أحد محاور العلاقة الثنائية الإقليمية في السنوات المقبلة، وخصوصًا فيما يتعلق بمشروعات إنتاج الطاقة وتحسين كفاءتها، وتطوير استخدام الطاقة المتجددة والطاقات النظيفة، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات أخرى لمعالجة التغير المناخي. وفي هذا الصدد، يمكن لتضامن الدول العربية بشأن أسعار النفط أن يكون أمرًا محوريًا من أجل دعم تمكين بلدان الجنوب على مستوى العالم.

التعاون على الصعيد السياسي والأمني وحقوق الإنسان

وعلى صعيد التنسيق السياسي، تبنّت القمة العربية اللاتينية مواقف مشابهة للسياسات التقليدية التي طالما نادت بها الدول النامية في المحافل الدولية، مثل إعادة هيكلة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز موقف دول «العالم الثالث» – كما كان يطلق عليها سابقًا – داخل هيآت صنع القرار؛ واحترام التعددية والقانون الدولي (في مقابل الإجراءات أحادية الجانب)، واعتماد جدول أعمال موجه نحو التنمية في منظمة التجارة العالمية؛ والحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

وتدرك كلتا المنطقتين التحديات المعاصرة للمبادئ التي تطمحا إلى تحقيقها من إنهاءٍ للاستعمار واحترام الأراضي ذات السيادة وضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتمشيًا مع تلك المبادئ، أعرب البيان الأخير للقمة عن «رفضه اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب تتعارض مع مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية». فعلى سبيل المثال، خرجت القمة الأخيرة بآراء سياسية دعّمت من خلالها كلتا المنطقتين المفاوضات التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبًا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وتعهّدت بعودة المملكة المتحدة للدخول في حوار مع الأرجنتين فيما يتعلق بالنزاع على سيادة جزر مالفيناس / فوكلاند. فضلاً عن ذلك، شجّعت القمة الحوار الجاري بين فنزويلا والولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالأمن، فمن المهم تسليط الضوء على أن تأييد نزع السلاح النووي والحد من انتشاره يرتبط بدعم حرية الدول في تطوير الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية ودعم الجهود المتبادلة للتغلب على الإرهاب والنزاعات، بما يشمل تلك الموجودة في سوريا والعراق ولبنان ودول عربية أخرى. وبالنظر إلى تزايد مستوى الثقة في اتحاد دول أمريكا الجنوبية وطبيعته التي لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، فسيكون من المثير للاهتمام رؤية ما إذا كانت هناك فرص لتدعيم الوساطة يقوم بها نظراؤهم.

وأخيرًا، نود الإشارة إلى العزم على تدعيم عملية التعلم والمعرفة فيما بين بلدان الجنوب في مجال حقوق الإنسان: حيث رحّب البيان الأخير لقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، بفكرة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان استجابةً لتطلعات الشعوب العربية، كما تبنى أهداف المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان التي تقدم الإرشاد والدعم في هذا الصدد. ويُعدّ ذلك تطورًا إيجابيًا بالنظر إلى الدور الهام للمحكمة الأمريكية في دعم الحقوق والسلام في أمريكا اللاتينية.

التعاون للقضاء على الفقر وعدم المساواة

إعلان الرياض: أكد ممثلي ٣٤ دولة على التزامهم بأهداف خطة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥م، بشأن التنمية المستدامة، ومكافحة عدم المساواة والفقر، إلى جانب التركيز على الاستثمارات. وهناك دعوة صريحة لوضع أهداف محددة لزيادة التعاون في مجالات الصحة والتعليم والحد من الفقر، وأيضًا على صعيد شؤون البيئة، والتغير المناخي، والطاقة، وإدارة

موارد المياه، والأمن الغذائي والبطالة. وأكدت كلتا المنطقتين مجددًا على أنّ الاستثمار هو أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل آلية مهمة تساعد بشكل فعال على خفض معدلات الفقر وعدم المساواة.

٥ – ملاحظات ختامية: المصالح المشتركة والاختلافات البنّاءة

تؤكد هذه الدراسة على أهمية التضامن فيما بين بلدان الجنوب، من أجل خلق عالم أكثر عدلاً. فلا يزال النضال المشترك لتحقيق الحرية والتنمية المستقلة يربط بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية.

وخلال العقد الماضي، ارتفعت معدلات التعاون والعمل المشترك بين الجانبين بشكل كبير، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج هامة في مجال التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، فضلاً عن الإنجازات في مجال حقوق الإنسان. كما اكتسبت كلتا المنطقتين المعرفة اللازمة، وتعلمتا من دروس الماضي وحققتا الإنجازات في عدد من السياقات المتكاملة. فعلى سبيل المثال، نجد الدول العربية وقد نمت وتطورت اقتصاديًا بشكل كبير على مدار السنوات الماضية. ويمكن لدول أمريكا اللاتينية أن تتعلم من هذه التجربة، في الوقت الذي تشارك فيه بخبرتها حول كيفية ضمان توظيف ذلك النمو الاقتصادي لصالح الغالبية العظمى من الناس، وتهيئة الظروف المؤدية إلى خلق مجتمعات تسودها العدالة. وفي الوقت نفسه، استطاعت دول أمريكا اللاتينية التغلب على سنوات من العنف ونجحت في خلق نماذج وطنية تتبنى الحرية ومشاركة الجميع، وتُقيم الأساس لعالم أكثر سلامًا. ويمكن مشاركة هذه التجربة مع الدول العربية، وفقا لما أظهرته من رغبة في ازدياد خبرتها ببعض القضايا ذات الصلة مثل حقوق الإنسان.

وتلعب المبادئ المشتركة بين الجانبين، من عدم التدخل، والحوار الأفقي، وحماية السيادة، دورًا هامًا في خلق شعور من الثقة المتبادلة، باعتبارها شرطًا مسبقًا لتسهيل العمل المشترك. ولذلك، فإننا نتوقع وجود فرصة كبيرة لمزيد من التعاون الذي يقوم على الاحترام المتبادل والرؤية المشتركة لتنمية بلدان الجنوب.

*أستاذة علم الاجتماع. محللة سياسية. متخصصة في الصراع الدولي والتنمية الشاملة. زميلة في وحدة دول الجنوب لشؤون الوساطة التابعة لمركز بريكس للسياسة. البرازيل.

إهمال متبادل من المنظمات الرسمية وعدم الاستفادة من المتاح

ملف العلاقات الخليجية- اللاتينية مازال طريًا ولم نسبر أغواره

يهيمن على العالم اليوم ثلاث قوى رئيسية تقريبًا متوازنة في قوة الردع الكبرى ، هي الولايات المتحدة و روسيا، و الصين، على الرغم من تفاوت القوة التقليدية بينهما، وتاريخ العلاقات لكل منهما مع دول الشرق الأوسط و دول الخليج، إلا أن توازن القوة غير التقليدية جعل من العالم اليوم ثلاثي الأركان ، أي ذو ثلاثة رؤوس بدلا من كونه أحادي (لفترة قصيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي) و ثنائي لفترة طويلة (فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى سقوط الاتحاد السوفيتي أوائل تسعينات القرن الماضي) الأخير سارع في الانتعاش على المستوى الدولي باسم روسيا الاتحادية ، ووجد أن هناك قوة شرقية قبلها الغرب نكاية في البداية في الاتحاد السوفيتي القديم، إلا أنها أصبحت ذات تأثير بسبب قوتها الاقتصادية وهي الصين.

د. محمد الرميحي

من هذه القوى الثلاثية لا توجد واحدة قادرة على الانفراد أو السيطرة على العالم، أو إجبار القوى الأخرى على الصدع لمشروعاتها في السلام وتنظيم الاقتصاد الدولي، فلدينا الآن شبه توازن ثلاثي القوة يقود العالم الذي نعيش، ليس أمامه إلا التوافق الحذر والوصول إلى تفاهمات في بعض المواقع، لأن الخيارات الأخرى غير مطروحة وهي الصراع النهائي.

من جانب آخر، فإن انسحاب الولايات المتحدة وعودتها إلى (العزلة) أصبح ظاهر للعيان، فقد وجدت واشنطن أن الاشتباك الإيجابي مع مشكلات الشرق الأوسط مكلف دما ومالا ، في نفس الوقت الذي تعاني في الداخل من عقبات اقتصادية كبيرة، منها نزوح رأس المال الأمريكي إلى الخارج وبالتالي زيادة البطالة في الداخل، ومنها التكلفة الباهظة للاشتباك الإيجابي مع مشكلات الدول الخارجية خاصة في مسرح الشرق الأوسط. لذلك لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية يتآكل نفوذ الولايات المتحدة في الخارج ويبدو الإعياء عليه، وتظهر أصوات للعزلة عن العالم الخارجي المليء بالاضطراب! والتخلي عن المهمة الأخلاقية التي نادت بها الولايات المتحدة على الصعيد الدولي لفترة طويلة، لتفسح المجال صعود المصالح الاقتصادية البحتة في السياسة الخارجية، لأن كل السياسات هي (سياسات داخلية) *All politics are local politics* ، تبع منها السياسات الخارجية ، فقد تركت الولايات المتحدة (الموقف الأخلاقي) في الصفوف الخلفية من الأهمية. و بدأت تتعرض علاقات دول الخليج مع الولايات المتحدة لأول مرة إلى تصدع واضح، وخلاف حول الأولويات و الوسائل وخريطة التحالفات، ولا زال البعض في دول الخليج وفي الولايات المتحدة على حد سواء، يأمل أن يلتئم هذا الصدع بين الحليفين التاريخيين، عن طريق تغير في الإدارة، إلا أن المأمول هذا لن يتحول إلى ما كان في السابق من تحالف وثيق، بل أن الدولة العميقة في الولايات المتحدة الأمريكية قد عزمت منذ فترة على صرف النظر عن الاستثمار المالي والإنساني في قضايا الشرق الأوسط المتشابكة و المعقدة، لأنها مكلفة ماليًا وإنسانيًا، خاصة أنها الآن ليست بحاجة إلى موارد الطاقة النفطية لسببين، الأول توفر البدائل للطاقة، بعد التطور التقني الهائل والاستغناء عن معظمها في الصناعة الثقيلة والمتوسطة، والثاني ظهور مناطق أخرى منتجة للطاقة أو الطاقة البديلة، فلم يعد الشرق الأوسط يستقطب موافقة واسعة من النخب السياسية الأمريكية للانشغال بأمنه أو حماية موارده. ولأول

تمتين العلاقات بين دول مجلس التعاون وأمريكا اللاتينية أقل من المأمول وتوجد معوقات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية

مرة بعد العصر النفطي الذهبي تفتر العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة، وتفترق وجهات النظر في العديد من القضايا، بل وتسمح الولايات المتحدة لقوة عظمى في مشاركتها في منطقة الشرق الأوسط (روسيا في سوريا) ولقوة محلية (إيران) لمشاركتها في العراق وأيضًا في الخليج!

عنصري روسيا وإيران اللذان يدخلان بقوة على المنظومة الخليجية (في سوريا والعراق ولبنان واليمن) يحدثان خللًا في المنظومة الأمنية والسياسية في دول الخليج، وتتطلع إيران إلى دول خليجية أخرى من أجل الهيمنة والتوسع، تدفع دول الخليج لضرورة استراتيجية أن تنظر إلى أماكن أخرى خارج الثلاثية المهيمنة، وبعض حلفائها في المنطقة.

هذا الخطب المتلاطم من تضارب المصالح وتلاقيها، يفرض على دول الخليج البحث عن تحالفات جديدة، منها النظر إلى الهند البلد الجار والصاعد اقتصاديًا وعسكريًا، ومنها تركيا التي تتشارك في الإسلام (السني) والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية قريبة المدى، ومنها بالطبع النظر بعيدًا خارج المنظومات التقليدية وهي دول أمريكا اللاتينية، التي بدأت معها دول الخليج ومنذ فترة حوارًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، ولكن غير الطافح على وجهة وسائل الإعلام أو الدبلوماسية، وآن له أن يُعمق ويصبح مؤسسيًا وذو أولوية.

لماذا دول أمريكا اللاتينية؟

لأنها تتشارك مع دول الخليج في عدد من الدوائر، هي أولاً بلاد بعضها ينتج النفط، كما دول الخليج، وكانت هناك شراكة قديمة مع فنزويلا التي بدأ معها إنشاء (الأوبك) أي تحالف المنتجين للنفط منذ أكثر من نصف قرن ومنها أن اقتصاديات دول الخليج و دول أمريكا اللاتينية تتكامل ، كل منها لديه شيء يعطيه للآخر ،وسار التعاون في هذه المنظمة وخارجها مع بعض

دول أمريكا اللاتينية بيسر ، ولكن ببطء ، حتى في الأزمات التي واجهتها دول الخليج، منها بالطبع الأزمة الأكبر وهي احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م، التي وقفت فيها بعض تلك الدول موقفًا شجاعًا على الأقل على الصعيد الدبلوماسي .

أمريكا الجنوبية والدول العربية (السياسة والاقتصاد)

في ١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٥م، استضافت الرياض القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، كان هناك ثلاث قمم سبقتها الأولى في البرازيل ١٠ مايو ٢٠٠٥م، ثم الثانية في الدوحة ..قطر مارس ٢٠٠٩م، ومن ثم الثالثة فقد عقدت في مدينة ليما في بيرو في أكتوبر ٢٠٠٣م، من تسلسل هذه القمم وشبه انتظامها دليل على حرص الجانبين العربي واللاتيني على توثيق العلاقة بين الطرفين، إلا أن ما يلفت أن القمم التي عقدت في الجانب العربي في عواصم خليجية (الرياض والدوحة) وحضرت جميع دول الخليج كل تلك القمم. كما يلفت أنها غير منتظمة وشبه موسمية , بعض القضايا التي ناقشتها القمم الأربع أصبحت ثابتة منها التعاون الاقتصادي والمشترك والتعاضد الدبلوماسي على المستوى الدولي وتنمية قدرات الدول المحتاجة في القارة الأمريكية الجنوبية، وفي القمم الأخيرة طبعًا دخل موضوع محاربة الإرهاب وتجفيف جذوره الاقتصادية والاجتماعية. كما كانت القضية الفلسطينية أحد محاور تلك الاجتماعات التي أكدت بياناتها المتعاقبة على ضرورة الوصول (إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط) الاتفاقات الاقتصادية بين بعض الدول العربية وبعض الدول اللاتينية أيضًا وجدت لها مكانًا في هذه القمم، فوقعت اتفاقات للتجارة الحرة بين دول لاتينية ودول عربية، من القضايا المشتركة (نزع السلاح النووي) الذي هو لصالح الدول العربية واللاتينية على السواء. من الممكن القول أن هناك مساحات من المصالح المشتركة بين الدول العربية بشكل عام، وبين الدول في أمريكا اللاتينية، إلا أن هناك على وجهة خاصة مصالح مشتركة بين دول الخليج والدول الواقعة جنوب الولايات المتحدة يمكن تطويرها واستثمارها استراتيجيًا .

لم تقتصر العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية و دول الخليج على الشكل الرسمي ، فقد نشط القطاع الخاص في إقامة اللقاءات بين الطرفين الخليجي واللاتيني ، كون كلتا المنطقتين تسير نحو تشجيع القطاع الخاص ومبادراته الذاتية للإسهام في التنمية ، وتتحول كل من دول أمريكا اللاتينية و دول الخليج المالكة للطاقة الأحفورية (الغاز والنفط) إلى فتح الباب للقطاع الخاص في تلك البلاد للمساهمة في تنمية المجتمع والذي كان حكرًا للحكومات، ومن هنا جاءت اللقاءات المتكررة بين القطاع الخاص في كلا الإقليمين، وعقد حتى الآن أربعة اجتماعات لممثلي القطاع الخاص في الدول اللاتينية والعربية، مرة أخرى احتضن عدد منها عواصم الخليج. وبالنظر إلى حجم الصادرات والواردات بين الدول العربية و بين دول أمريكا اللاتينية فإننا نجد نموًا مضطردًا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ متوسط النمو السنوي للصادرات العربية إلى دول أمريكا اللاتينية (بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٦م) ١٧% بينما بلغ متوسط النمو السنوي الواردات العربية من دول أمريكا اللاتينية ٢٠٪ الا أن الغوص في تفاصيل الأرقام تظهر لنا أن أكثر الصادرات إلى أمريكا اللاتينية هي النفط (من دول الخليج) ومن ثم الأسمدة (أيضًا من دول الخليج) ثم الحديد والصلب ، أما أهم الواردات من دول أمريكا اللاتينية فهي اللحوم (إلى دول الخليج معظمها) و خامات المعادن والمواد الغذائية.

أمريكا اللاتينية ساحة للصراع وإيران تحاول الاستفادة منها كباب لأمريكا الشمالية وكندا

أمريكا الجنوبية والدول العربية (محاربة الإرهاب)

لأن دول أمريكا اللاتينية بعيدة نسبيًا عن عيون و متابعة الأجهزة التي تتعقب الإرهاب ، فقد وجدت بعض المنظمات الإرهابية الساحة شبه مفتوحة لها في تلك الأصقاع ،خاصة في السنوات الأخيرة، فقد نشط حزب الله الإرهابي في تلك المناطق التي يعتبرها بعيدة عن التركيز و المتابعة، من الناحية الاقتصادية (استثمار الأموال) ومن الناحية العملياتية في تنفيذ بعض المهمات أو التدريب، فقد كشفت أجهزة الاستخبارات المكسيكية بالتعاون مع نظيرتها الكندية تحركات حزب الله بدعم من إيران في منطقة أمريكا اللاتينية، وحددت أماكن تغلغله التي شملت فنزويلا و المكسيك ونيكاراغوا وتشيلي وكولومبيا، وعظمت هذه التحركات بعد التدخل الروسي في سوريا ،وتخبرنا وكالات الأنباء على امتداد السنوات القليلة الماضية عن القبض على عناصر تابعة لحزب الله في بعض العواصم لأمريكا اللاتينية، إما متورطة في الإرهاب، أو تعد لعمليات إرهابية في عواصم ومدن أمريكا اللاتينية، أو بجوارها أو حتى ملاذات استثمارية مع المافيا المنتجة للمخدرات هناك ويستفيد حزب الله (وإيران بعده) من وجود جالية عربية مسلمة واسعة في دول أمريكا اللاتينية، وبسبب بعدها الجغرافي النسبي، يسعى حزب الله إلى إغراء شرائح من مواطنيها و ضمهم إلى منظمته الأيديولوجية، يستخدم في ذلك الجزرة الإيرانية التي تقدم تسهيلات لبيع النفط لبعض تلك البلدان بأسعار خارج نطاق السوق العالمي . نشاط حزب الله في دول أمريكا اللاتينية

قديمًا، كما أن ردود الفعل على ذلك النشاط قد ظهر في أكثر من عاصمة، منها إ طلاق النار على دبلوماسي إيراني (ربما من قبل المعارضة الإيرانية) في الأرجنتين عام ١٩٩٥ ونقلت الصحف الإيرانية أن ذلك ردة فعل لتفجير مركز يهودي وقع في بونس ايرس، العاصمة الأرجنتينية، قبل ذلك بعام(١٩٩٤). ما يمكن الإشارة اليه هنا أن النشاط الإيراني الدبلوماسي والسياسي والاستخباراتي والاقتصادي (باستخدام الاذرع المتوفرة بما فيها حزب الله) الذي يستفيد من كون جزء من المهاجرين العرب هناك من الشيعة، هي ساحة للاستقطاب السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والتجاري. إلا أن العلاقة بين عدد من العواصم في أمريكا اللاتينية وإيران مرت بعدد من التطورات غير المستقرة، ففي الوقت الذي رفضت فيه مثلا الأرجنتين قبول الشاه محمد رضا بهلوي لاجئًا سياسيًا بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ قبلت البرازيل قبلها لجوء خمسين عائلة إيرانية مناوئة للثورة جاءت من باكستان ودول أخرى يحمل النظام الإيراني همومًا من جراء نشاط الجالية الإيرانية التي هاجرت بعد الثورة ووجدت لها ملاذًا في بعض عواصم الدول اللاتينية.

على مقلب آخر تسعى بعض دول أمريكا اللاتينية إلى تسويق منتجاتها الحربية و المدنية إلى دول الخليج بسبب وجود السيولة المالية لديها ،فهناك بعض الصناعات المتطورة مثل طائرات الركاب و طائرات حربية (خاصة التي تستخدم للتدريب) وسيارات ركاب جماعية، وغيرها تتجها البرازيل وتجد لها سوقًا في دول الخليج فدول أمريكا اللاتينية هي ساحة للصراع السياسي و الاستخباراتي و التجاري تحاول إيران أن تستفيد منها كباب خلفي للدخول إلى السوق الأمريكي و السوق الكندي الزاخر بالإمكانيات من هنا تأتي أهمية الفضاء الأمريكي اللاتيني للدول العربية على وجه العموم، و دول الخليج على وجه الخصوص، التي يتوجب أن تبذل جهودًا جادة للدخول المنظم إلى تلك البلدان و تطوير استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى نحو ذلك الهدف ،وهو أمر ليس ببعيد عن الفكر السياسي الخليجي ، فقط لاحظ وزير الخارجية السعودي مؤخرًا (أن البعد الجغرافي في الماضي شكل عائقًا أمام تطوير العلاقات بن المجموعتين (العربية و اللاتينية) إلا أن ثورة المعلومات مكنت شعوبنا من فهم ومعرفة ثقافة بعضنا بعضًا، كما أن طفرة المواصلات قربت المسافات و سهلت التنقل، يضاف إلى ذلك القواسم المشتركة و الهجرة العربية التاريخية إلى تلك البلاد).

مستقبل العلاقات الخليجية مع دول أمريكا اللاتينية:

منذ إعلان برازيليا ٢٠٠٥م، (العربي اللاتيني) والتوجه الخليجي نحو تلك القارة الجنوبية ودولها ينمو باستمرار، إلا أن ذلك النمو لم يكن من الجانب الخليجي موحدًا أو نشطًا أو متزامنًا بما فيه الكفاية، ومع تحول القوى الدولية الذي لاحظناه في صدر هذه المطالعة، يبقى تمتين العلاقات بين دول مجلس التعاون وبين الدول في أمريكا اللاتينية أقل من المستوى المأمول، وهناك عدد من المعوقات التي يمكن ملاحظتها، منها معوقات اقتصادية و أخرى سياسية ودبلوماسية. على سبيل المثال لا الحصر ، هناك غياب لتشجيع القدرات التصديرية الأساسية لكلا السوقين (الخليجي واللاتيني) مما أدى إلى ضعف الروابط التجارية ، وأيضًا المعرفة المحدودة بالأسواق من كلا الجانبين وضعف الاستثمار المتبادل ،مما أدى إلى ضعف في التنسيق لدعم التجارة بين الإقليمين، و ضعف عربي في الاستفادة من الجالية العربية الكبيرة في مدن ودول أمريكا اللاتينية و قطف ثمار التعددية هناك، خاصة أن كبار المسؤولين في عدد من الدول هم من أصل عربي ، كما أن دول أمريكا اللاتينية تم إهمالها لفترة طويلة ، كاتب هذه المطالعة لم يلحظ أي نشاط مشترك بين الأمانة العامة لدول مجلس التعاون و الأمانة العامة (لمجموعة الدول اللاتينية ودول الكاريبي) CELAC (سيلاك) وهو قصور في التواصل بين المنظمتين للاستفادة من تجارب بعضهما، أما العلاقات الثقافية فهي شبه معدومة، فلا يوجد حجم كبير من الطلاب يدرس في المعاهد اللاتينية ولا العكس، بل حتى ترجمات الكتب من اللغات الأصلية نادرة من الجانبين. على مقلب آخر فإن العلاقات المستقبلية بين دول مجلس التعاون بين دول أمريكا اللاتينية يمكن أن تتطور من خلال بذل الجهد في الإطار الاقتصادي، خاصة من خلال (الأمن الغذائي) الذي توفره الطاقة الإنتاجية الغذائية الوفيرة لدول أمريكا اللاتينية، و من خلال تبادل الخبرات في مجالات مختلفة تنموية و سياسية، اقتصادية وعسكرية ، كما يمكن تعظيم القدرات التفاوضية الجماعية من خلال التنسيق في المحافل الدولية على أساس المصالح المشتركة، خاصة أن بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول الخليج لها مكانة في المحافل الدولية على رأسها أن بلدًا مثل المملكة العربية السعودية و البرازيل والأرجنتين و المكسيك جميعهم في عضوية مجموعة العشرين الدولية ذات التأثير الاقتصادي الضخم.

لازال هذا الملف (العلاقات الخليجية اللاتينية) طريًا لم يسبر غوره، ولم يتمكن الطرفان من الاستفادة الأفضل من الامكانيات والفرص التي يتيحها التعاون بين الإقليمين، كما ان المأمول أن تنشط الدراسات للتعرف بشكل أعمق بين الجانبين بما فيها عقد الندوات والتواصل البشري من أجل معرفة توظف لصالح شعبي الإقليمين والسلام العالمي.

*مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

في عهده تزيد فرص التعاون بين الدول اللاتينية والخليجية

اليسار اللاتيني ليس أيدلوجيًا بل ضد الهيمنة الأمريكيـة ومؤيـد لتعـاون الجنـوب ـ الجنـوب

تبدى دول الخليج في الفترة الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بتوسيع علاقاتها في مناطق خارج إطار دوائرها التقليدية. سواء على المستوى التجاري وفتح منافذ للاستثمار الخليجي في الخارج، أو على المستوى السياسي نظرًا لتعقد خريطة الفاعلين الدوليين في قضايا الشرق الأوسط والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمصالح الخليجية والأمن القومي الخليجي. وبما أن الدول اللاتينية الواقعة من بداية الحدود الجنوبية للولايات المتحدة وحتى أطراف قارة أمريكا الجنوبية عند التقاء المحيطين الأطلنطي والهادي، تعتبر من مناطق الاهتمام الجديدة لدول الخليج، ومن ثم يصبح الاهتمام بمتابعة انحسار التيار اليساري في أمريكا اللاتينية وتحولها تجاه اليمين أمر جدير بالدراسة.

أمل مختار

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل: هل هناك تأثير لتحول حكومات الدول اللاتينية نحو اليمين على العلاقات الخليجية ـ اللاتينية؟ أوهل يكون لهذا الانحسار اليساري أثر سلبي أم إيجابي على المصالح الخليجية في منطقة أمريكا اللاتينية؟

تهتم أغلب الدراسات المعنية بالعلاقات العربية/ اللاتينية عن محاور التعاون ودرجته والمجالات المتاحة وكذلك المصالح بين المنطقتين. بينما تندر الدراسات التي تناقش أثر التحول نحو اليمين أو اليسار في الدول اللاتينية على سياستها تجاه الدول العربية، لذلك تحاول هذه الدراسة القاء الضوء على ارتباط المصالح العربية بالتحول السياسي في الدول اللاتينية. وبالتحديد تأثير التحول السياسي على العلاقات مع الدول الخليجية.

اليسار اللاتيني بين المد والانحسار

فشلت جماعات اليسار السلمية والمسلحة اللاتينية في تحويل دول المنطقة إلى الشيوعية – فيما عدا كوبا – في ستينيات القرن الماضي بسبب المواجهة الشرسة لجيوش تلك الدول المدعومة من أمريكا. ولكن اليسار اللاتيني الجديد (الأقل راديكالية) نجح في الوصول إلى الرئاسة والبرلمان بأصوات الفقراء. حيث شهدت الانتخابات الحرة بعد التحول الديمقراطي وانهاء عهد الانقلابات العسكرية والديكتاتوريات اللاتينية في بداية القرن الواحد والعشرين نجاحًا كبيرًا لأحزاب اليسار ومن ثم أخذت القارة في التحول إلى اللون الوردي "Pink tide" التيار الوردي" بعد فشلها في التحول إلى الأحمر.

بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٥م، شهدت أمريكا اللاتينية حالة من العدوى بين ناخبي دول المنطقة حيث لجؤوا لانتخاب حكومات يسارية لم يستثن من ذلك إلا كولومبيا –الدولة اللاتينية الوحيدة التي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية– وكان السبب الحقيقي وراء هذا التوجه هو رغبة ملايين الفقراء من مواطني تلك الدول في تحسين أحوالهم المعيشية بعد عقود من الرزوح تحت براثن الفقر.

ومع وصول شافيز إلى الرئاسة في فنزويلا عام ١٩٩٨ م، ثم لولا دا سيلفا بالبرازيل في ٢٠٠٣م، وكذلك نستور كريشنر بالأرجنتين في العام نفسه، نجحت هذه الحكومات اليسارية مدعومة بالارتفاع المفاجئ بأسعار المواد الخام في تنفيذ حزمة من سياسات الإعانات الاجتماعية. وأدى ذلك إلى رفع ملايين الأسر من خط الفقر إلى الطبقات الوسطى وهو ما أدى إلى زيادة شعبية تيار اليسار، وأصبح هو الجواب الموحد في كافة بطاقات الانتخابات الرئاسية أو التشريعية في بقية دول المنطقة أملا من ناخبيها الفقراء في التمتع بانجازات اليسار في دول الجوار.

اليسار اللاتيني ليس على غرار المعسكر الشيوعي ولكنه توجه سياسي متفاوت في درجته ومواقفه من الهيمنة الأمريكية

الخريطة السياسية لأمريكا اللاتينية في ٢٠٠٩

يتعين التأكيد على أن حكومات اليسار اللاتيني لم تنتهج سياسات داخلية أو خارجية متماثلة. والادعاء بأن اليسار اللاتيني كتلة واحدة فيه مغالطة. في حقيقة الأمر اتفق جل اليسار اللاتينى على قضايا محددة منها المساعدات الاجتماعية للطبقات الفقيرة، والتركيز على التعاون الإقليمي، ومواجهة الهيمنة الأمريكية، بينما اختلفت الحكومات اليسارية فيما بينها فى طريقة تحقيق هذه المطالب.

في العصر الذهبي للمد اليساري شهدت بعض الدول انتقال للسلطة من اليسار إلى اليمين ثم مرة أخرى إلى اليسار كما حدث فى شيلى فى الانتخابات الرئاسية حيث نجح اليسار فى الحصول على الرئاسة عام ٢٠٠٦م، ثم انتقلت إلى اليمين في انتخابات ٢٠١٠م، ثم عادت مرة أخرى إلى اليسار منذ ٢٠١٤ م، وهو أمر منطقي في الدول الديمقراطية.

لكن الحديث عن ظاهرة انحسار اليسار اللاتينى وخفوت شعبيته والتحول اللاتيني نحو اليمين ظهر بقوة خلال العامين الأخيرين. وسبب ذلك ما حدث وما زال يحدث في أهم وأكبر ثلاث دول لاتينية في المنطقة وهي البرازيل والأرجنتين وفنزويلا. في البرازيل انخفضت شعبية الرئيسة اليسارية ديلما روسيف وحزب العمال بدرجة أدت إلى خروج مظاهرات حاشدة في ٢٠١٣م، وعلى الرغم من نجاحها بفترة رئاسية ثانية فى انتخابات ٢٠١٤م، إلا أن الاحتجاجات استمرت وشعبيتها أخذت في التناقص. وانتهى الأمر بتوجيه اتهام لها مكن البرلمان من التصويت بعزلها والانتهاء بمحاكمتها. وعلى الرغم من وجود شبهات كثيرة حول مؤامرة يمينية داخل مؤسسات الدولة ضدها إلا أن النتيجة هى أن البرازيل الدولة اللاتينية الأكبر والأهم والتي حققت طفرة اقتصادية واجتماعية كبيرة بفضل حكومات اليسار يحكمها الآن حكومة يمينية برئاسة الرئيس ميشيل تامر منذ مايو ٢٠١٦م، حتى ولو بصورة مؤقتة.

أما الأرجنتين فبعد ١٢ عامًا من حكم اليسار المتمثل فى الزوجين نستور وكريستينا كريشنر استطاع موريسيو ماكرى اليميني من الفوز بالرئاسة نهاية ٢٠١٥م، وأما فنزويلا منذ وفاة شافيز ووصول خليفته مادورو إلى الرئاسة وهي تواجه مظاهرات غاضبة ضد الفساد والفشل الاقتصادي. وانتهى الأمر بفوز كبير لحزب اليمين فى الانتخابات التشريعية الأخيرة، وهو ما ينذر بأن قدرة الشافيزية على الاستمرار بالتمسك بالرئاسة فى الانتخابات القادمة أصبحت شبه مستحيلة، بل وارد ألا يتمكن مادورو فى ظل غياب حكومات يسارية تسانده فى دول الجوار من اكمال مدته أمام المطالب بانتخابات رئاسية مبكرة. اذاً هذه الأحداث وغيرها تعد سببا للحديث عن انحسار موجة اليسار اللاتيني وأحيانًا عن موت اليسار اللاتيني.

في حقيقة الأمر إن التشابه الحقيقي بين حالات تحول الحكومات نحو اليمين في بعض الدول اللاتينية ليس زيادة شعبية تيار اليمين، ولكن هو لجوء الملايين الفقيرة للتصويت العقابي لعدم رضائها عما قدمه لها اليسار وكون ما تم إنجازه لم يشبع أحلامهم ولم يوافق وعود اليسار عندما كان في المعارضة. إن التظاهرات ونتائج الانتخابات لا تمثل توجهًا شعبيًا نحو اليمين ولكنها تعبيرًا عن خيبة أمل الملايين فى يسار ارتكب اخطاءً أحيانًا وفسادًا أحيانًا أخرى أدى إلى تدهور اقتصادي انعكس في النهاية على قدرته على تحسين الحياة المعيشية لهؤلاء الفقراء. وعندما غضبت هذه الملايين وسحبت تأييدها الانتخابي لليسار وعبروا عن هذا الغضب من خلال المظاهرات كان من السهل جدًا أن يخسر اليسار سواء من خلال صندوق الانتخاب أو حتى بانقلاب دستوري كما فى حالة البرازيل، لأنه فى واقع الأمر اليسار اللاتينى لم يكن أبدًا جزء من مؤسسات الدولة أو قوة المال أو الإعلام ومن ثم إذا ما فقد تأييد الفقراء فإن بقاءه في السلطة يصبح شبه مستحيل.

في اللقاء مع الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف عقب عزلها، قالت إن حكومتها اليسارية سعت لتحسين معيشة الفقراء وإعادة توزيع الدخل لكن ذلك يحتاج إلى وقت والناس تريد أن ترى

تحسن خدمات التعليم والصحة وغيرها خلال فترة زمنية قصيرة، لذلك خرجت الاحتجاجات في ٢٠١٣م.

اليسار وصل إلى الحكم بعد محاولات انتخابية عديدة بسبب الأزمة الاقتصادية التي القت بظلالها على معظم الحكومات اللاتينية اليمينية السابقة. ثم استقر اليسار في الحكم بسبب استفادته من ارتفاع أسعار النفط. ولكن أزمة انخفاض أسعار النفط الأخيرة أدت إلى تدهور الاقتصاد مرة أخرى وظهور فشل خطط حكومات اليسار إلى جانب ملامح الفساد أحيانًا والاستبداد والبقاء في الحكم من خلال تغيير الدساتير أحيانًا أخرى ما أدى إلى لجوء المواطنون إلى سحب ثقتهم من اليسار إما من خلال الانتخابات أو من خلال الاحتجاجات.

والجدير بالذكر أن الإشارة إلى أن اليسار كان مرحلة وانتهت في القارة بأكملها مقولة يشوبها الكثير من المبالغة حيث أن اليسار اللاتيني لا يمثل ايديولوجية على غرار المعسكر الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية سابقًا، ولكنه توجه سياسي متفاوت في درجته وطريقة تعبيره ومواقفه من الهيمنة الأمريكية والسياسات الاقتصادية. كما أن ما يحدث هو حالة طبيعية من التناوب الحزبي. ولقد أصبح وأضحًا في أمريكا اللاتينية أن الجميع شعبًا ونخبًا اتفقوا على أمر واحد وهو احترام الديمقراطية باعتبارها الطريق الوحيد لتداول السلطة.

تداول السلطة بين اليمين واليسار اللاتيني حالة طبيعية في إطار احترام الديمقراطية كطريق وحيد للحكم

تأثير انحسار اليسار على العلاقات الخليجية/ اللاتينية:

لمحاولة تقدير تأثير التحول السياسي الحادث في أمريكا اللاتينية نحو اليمين على المصالح الخليجية، رصدت الدراسة أربعة محاور رئيسية: أولها اقتصادي، خاص بفرص الاستثمار الخليجي والتبادل التجاري مع الدول اللاتينية. والمحاور الثلاث الأخرى سياسية وهي:

- قضية النفوذ الايراني في أمريكا اللاتينية
- الموقف اللاتيني الداعم لنظام الأسد في الأزمة السورية
- الموقف اللاتيني من القضية الفلسطينية.

١- فرص الاستثمار الخليجي في أمريكا اللاتينية

من المؤكد أنه منذ التحول اليساري في دول أمريكا اللاتينية تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدول اللاتينية والدول العربية. وذلك نظرًا للانجذاب اليساري المساند لفكرة التوجه نحو الجنوب وتعزيز تعاون الجنوب الجنوب SSC.

تعد القمة العربية/ الجنوب أمريكية (اسبا ASPA) فرصة كبيرة للتعاون الاقتصادى سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف. فرغم أن جدول أعمال القمم اهتم بالعديد من القضايا السياسية، إلا أن الجانب الاقتصادي حظي باهتمام كبير، حيث عقد بموازاة القمم لقاءات لرجال الأعمال من الجانبين لتقوية العلاقات الاقتصادية.

ولعل الأرقام خير دليل على دور قمة اسبا والحكومات اللاتينية اليسارية في الدفع بعجلة العلاقات الاقتصادية اللاتينية والدول العربية بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة. فقد زادت معدلات التجارة البينية - العربية من ١٠ مليار دولار في ٢٠٠٤م (قبل عام واحد من قمة اسبا الأولى) إلى ٣٤,٧ مليار دولار حاليًا.

تأتي البرازيل فى مقدمة الدول اللاتينية توجها نحو تعزيز التجارة والاستثمار مع الدول العربية يليها الأرجنتين، كما تعد كلتا الدولتين أكثر الأماكن في القارة جذبًا لاستثمارات رجال الأعمال والشركات العربية. فعلى سبيل المثال هناك شركات زراعية سعودية خاصة تمتلك أراضي زراعية في الأرجنتين برأس مال بلغ ١٠٠ مليون دولار. وأيضًا بلغ عدد الشركات التجارية البرازيلية في الإمارات ٢٥ شركة، فيما وصل عدد الوكالات إلى ٩ وكالات، أما العلامات التجارية البرازيلية المسجلة في أسواق الإمارات وصلت إلى ٣٥٨ علامة. من جانب آخر تبلغ استثمارات شركة اودبريشت البرازيلية للإنشاءات ١,٢٥ مليار دولار في مجمع صُحار في عُمان، وهى نفس الشركة التي قامت بإنشاءات في مطار أبوظبي.

كما تضاعف حجم التصدير من الأرجنتين إلى دول الخليج ما بين عامي ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢م، من ٣,٦ مليار دولار أمريكي، إلى ٦,٥ مليار دولار، تستحوذ السعودية وحدها على أكثر من ٥٠٪ من تلك الصادرات.

التحول اليساري في أمريكا اللاتينية طور العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية لمساندته تعزيز تعاون الجنوب ـ الجنوب

التطور في حركة الصادرات البرازيلية للدول الخليجية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥.

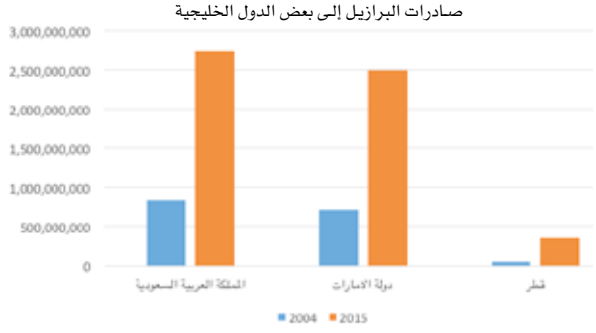

التطور فى حركة الواردات الأرجنتينية من الدول الخليجية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥.

في ظل حكومات أقصى اليمين بالبرازيل في السبعينيات، ازدهرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الخليجية. فقد نشأت منذ ١٩٧١م، علاقات في مجال الطاقة مبنية على أساس المنفعة الاقتصادية. وتناوب العراق والسعودية بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٤م، على المرتبتين الثانية والثالثة من مجمل الواردات البرازيلية. كما أن البلدين سيطرا على أغلبية الواردات النفطية البرازيلية بنسبة بلغت ٦٠ ٪ بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠م. وأنشأت البرازيل كونسورتيوم (ائتلاف تجاري) مع الكويت عام ١٩٧٥م، وفي ١٩٧١م، بدأت شركة النفط البرازيلية بتروبراس أنشطتها في العراق مما أدى إلى اكتشاف أكبر حقل نفطي عراقي آنذاك، حقل مجنون.

ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة البرازيلية اليمينية منذ ١٩٩٤م، بهدف زيادة الفرص الاستثمارية، إعطاء الأولوية لتأهيل البنية الأساسية، وقدر من المرونة للقطاعات التي كانت تسيطر فيها الحكومة كقطاعات الاتصالات والكهرباء والبترول والغاز الطبيعي، منح صلاحيات توسعية للشركات الأجنبية، فتح الأنشطة التعدينية والاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية أمام المستثمرين الأجانب.

٢- النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية

في دوائر السياسة والتقارير الحكومية والإعلام فى واشنطن لا يجتمع مصطلحي الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية إلا وتذكر المؤامرات والحركات الإرهابية المقصود بها حزب الله والقاعدة والحرس الثوري الإيراني والحديث عن فتح المجال أمامهم للتدريب فى منطقة الحدود الثلاثية (Tri-border area) أو جزيرة مارجاريتا الفنزويلية.

أما بالنسبة للعلاقات اللاتينية / الإيرانية، الحكومات اليسارية في أغلبها أيدت الموقف الإيراني في ملفها النووي، وتراوح ذلك بين التأييد القوي فى دول البديل البوليفاري (فنزويلا، كوبا، بوليفيا، نيكارجوا، والإكوادور) إلى تأييد متوازن في البرازيل التي تؤيد امتلاك طهران لتكنولوجيا نووية سلمية وليس لسلاح نووى وترفض فكرة العقوبات من قبيل أنها تؤدي إلى مشكلات أكبر من نفعها.

انتهج الرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا» سياسة مساندة لطهران فيما يخص ملفها النووي، حيث عارضت البرازيل قرارًا بفرض عقوبات اقتصادية للمرة الرابعة في تصويت مجلس الأمن في ٢٠١٠م، باعتبارها عضوًا غير دائم في المجلس، بالإضافة إلى ذلك قدمت خطوات لاحتواء الأزمة بطرق سلمية من خلال المبادرة التركية البرازيلية لتبادل اليورانيوم الإيراني ضعيف التخصيب بوقود نووي تركي عالي التخصيب.

أما فنزويلا فقد أنشأت علاقات وطيدة مع إيران، والتي وصلت إلى الصداقة الكبيرة بين شافيز ونجاد، الذي كتب في برقية التعزية في وفاة شافيز «لا يراودني شك في أنه سيعود إلى جانب السيد المسيح والمهدي المنتظر»، كما ظهر في مراسم الجنازة باكيا شديد التأثر لفقدانه حليفًا مهمًا له.

تكمن خطورة النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية اليسارية في التنسيق والتواجد على المستوى المخابراتي. فهناك العديد من التقارير الأمريكية تشير إلى تنامي العمل الاستخباراتي الإيراني داخل أراضي القارة والتي تتم من خلال خلايا تابعة لحزب الله والحرس الثوري الإيراني وما يعرف بجيش القدس.

وقد كانت التفجيرات التي شهدتها العاصمة الأرجنتينية بيونس ايريس في ١٩٩٢م، داخل السفارة الإسرائيلية ثم تلتها تفجيرات مركز الجالية اليهودية في نفس المدينة عام ١٩٩٤م،

مخلفة ٨٥ قتيلًا ومئات الجرحى من اليهود أهم مثال على التعاون الاستخباراتي بين حزب الله وإيران على الأراضي اللاتينية، حيث أثبتت التحقيقات الأرجنتينية ذلك واستخرجت مذكرة توقيف بحق وزير الدفاع الإيراني «أحمدي وحيدي». ووقفت حكومات كريشنر اليسارية دون خروج أي تصريح رسمي أو إدانة نهائية ضد إيران في هذه القضية، حتى أن الرئيسة السابقة كريستينا كريشنر تثور حولها اتهامات بتعمدها إخفاء أدلة الإدانة وهو ما أثار خلافات كبيرة بينها وبين اسرائيل والولايات المتحدة حتى آخر فترتها الرئاسية المنتهية منذ شهور.

٣- الموقف اللاتيني من الأزمة السورية

سوريا «الممانعة والمقاومة للهيمنة الأمريكية» كانت جذابة جدًا للحكومات اللاتينية اليسارية. فقد وقع كل من حزب العمال البرازيلي والبعث السوري اتفاقية لتبادل الزيارات في يونيو ٢٠٠٧م. وفي عام ٢٠٠٦م، أصدر شافيز والأسد إعلانًا مشتركًا يفيد أنهم يقفان موقفًا موحدًا ضد «العدوان الامبريالي ونوايا الهيمنة للولايات المتحدة». وكدليل على هذه الشراكة الجديدة، زار شافيز سوريا ثلاث مرات، في أغسطس ٢٠٠٦، سبتمبر ٢٠٠٩ وأكتوبر ٢٠١٠م.

في يونيو ٢٠١٠م، وقبيل شهور من اندلاع الثورة السورية، قام الأسد بجولة تاريخية في أمريكا اللاتينية بهدف جذب الاستثمارات في البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وكوبا. وتم توقيع عشرات الاتفاقيات، تشمل الزراعة، وصناعات البترولية والسياحة. كما انضمت سوريا في نفس العام الى تحالف البديل البوليفاري ALBA.

عقب الثورة السورية اتخذت الدول اللاتينية في أغلبها موقفًا مؤيدًا للنظام السوري رافضة الاعتراف بأن ما تشهده سوريا هو ثورة، وإنما جزء من مؤامرة أمريكية لهدم دولة معادية لها.

وفي أكتوبر ٢٠١١م، امتنعت البرازيل إلى جانب الهند وجنوب إفريقيا ولبنان عن التصويت لصالح القرار الذي طالب به الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة ضد سوريا.

اجتماع البريكس ٢٠١٥م، لم يتطرق لعنف نظام الأسد وإرهابه. بصورة عامة فإن البرازيل فى عهد الحكومة اليسارية دعمت بوضوح سياسة روسيا في سوريا. أما فنزويلا فقد ذهبت أبعد من ذلك حيث رفضت جميع الانتقادات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الحكومة السورية. وأمدت النظام السوري بالنفط رغم العقوبات المفروضة. وأيدت صراحة التدخل العسكري الروسي فى سوريا منذ سبتمبر ٢٠١٥م.

التنسيق اللاتيني ـ الروسي كان أشمل من الاتفاق حول الأزمة السورية. فالتحالف البرازيلي الروسي في تجمع البريكس خير دليل. وعلى مستوى الأرجنتين فقد كانت هناك حالة من العلاقات الجيدة جدًا بين الرئيسة اليسارية كريستينا كريشنر وبوتين وتبادلا الزيارات والهدايا وحضور الاحتفالات المشتركة. كما ترددت أنباء عن استقبال الأرجنتين لقاعدة عسكرية روسية على الرغم من نفي الكرملين لهذا الخبر.

٤- الموقف اللاتيني من القضية الفلسطينية

لا يمكن فهم دعم اليسار اللاتيني للفلسطينيين في صراعهم مع إسرائيل إلا فى إطار المواجهة ضد واشنطن بصورة موجزة مثلت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب الباردة العدو التقليدي لتيار اليسار على طول الأرض الممتدة من حدودها الجنوبية في المكسيك وحتى أطراف شيلي في نهاية المخروط اللاتيني. وشهدت العلاقة توترات حادة في ظل الخطط الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والسياسية والمخابراتية لمقاومة نشوء حكومة يسارية في فنائها الخلفي طوال عقود. وقد خلف هذا الصراع مئات الآلاف من الضحايا بين قتلى ومختفين ومعتقلين يساريين في دول أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن المسؤول المباشر عن الانتهاكات التي تعرض لها أنصار اليسار في تلك الدول كانت الحكومات اليمينية والعسكرية، إلا أن الدعم والتخطيط الأمريكي أمر واضح لا يحتمل الجدال. بل إن الولايات المتحدة قد اعترفت بذلك.

ومن ثم اتجهت كافة الحكومات اليسارية التى تشكلت خلال العقدين الماضيين في أمريكا اللاتينية لتبني مواقف مناهضة للسياسة الأمريكية في العالم. وقد كانت القضية الفلسطينية أهم وأبرز هذه المواقف. وسحبت بعض دول أميركا اللاتينية كتشيلي وبيرو والبرازيل والإكوادور سفراءها من إسرائيل بينما اعتبرت بوليفيا إسرائيل دولة إرهابية احتجاجًا على العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وفنزويلا وبوليفيا فقد قاما بقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني منذ ٢٠٠٩م، أما كوبا فكانت قد اتخذت هذه الخطوة في عام ١٩٧٣م، بعد حرب أكتوبر. بالاضافة بالطبع الى الدور الحيوي والريادي الذى قام به لولا في خلق تيار لاتينى قوي داعم ومؤيد للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

أما فى السابق كثيرًا ما اتخذت الحكومات اللاتينية اليمينية موقفًا مساندًا لإسرائيل. وقد كانت هناك حركة لتجارة السلاح بين إسرائيل وأمريكا الجنوبية، ونشأت علاقات عسكرية وطيدة خاصة مع كلومبيا.

تضاعف حجم تصدير الأرجنتين لدول الخليج بين ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢ من ٣,٦ مليار دولار إلى ٦,٥ ملياراً وتستحوذ السعودية على ٥٠٪

وعندما تمكنت العراق من استغلال علاقاتها التجارية والنفطية القوية مع البرازيل كما سبقت الإشارة، استطاعت من توجيه السياسة الخارجية للأخيرة رغم يمنيتها لاتخاذ مواقف ضد المصالح الإسرائيلية. حيث حصلت على سبيل المثال على افتتاح لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في برازيليا في عام ١٩٧٥م. كما صوّتت حكومة إرنستو جيزل لصالح القرار رقم ٣٣٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة الّذي اعتبر الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية.

لكن سرعان ما استطاعت الولايات المتحدة التأثير مرة أخرى على الحكومة اليمينية في البرازيل، ومن ثم عاد الموقف الرسمي للبرازيل وبقية الدول اللاتينية في السبعينيات لتأييد إسرائيل والسياسة الأمريكية في القضية الفلسطينية، ومن ثم التغيب اللاتيني عن التصويت على القرار ٣١٢٠ يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧٦م، المطالب بإقامة دولة فلسطينية.

خاتمة

بصورة عامة يمكن القول إن تيار اليسار في الدول اللاتينية يشترك في سمات أساسية تأتي في مقدمتها تبني سياسات اقتصادية واجتماعية لتخفيف وطأة الفقر عن ملايين المواطنين. ثم وبصورة واضحة مواجهة الهيمنة الأمريكية والحيلولة دون تدخلها مرة أخرى في الشأن اللاتيني والعبث بمصالح دول المنطقة على غرار فترة الحرب الباردة. ومن ثم اشتراك اليسار اللاتيني في التوجه نحو الجنوب والحماس لإيجاد بدائل للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي من داخل الجنوب بدلا من عدوها التقليدي وجارها الحالي الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس يمكن فهم مواقف حكومات اليسار السابقة أو الحالية أو في المستقبل من قضايا الشرق الأوسط على هذا الأساس. مع الأخذ في الاعتبار وجود هامش لدى دول الخليج لايجاد نقاط اتفاق في تلك القضايا وخاصة الأزمة السورية وإيران مع الحكومات اليسارية الأقل راديكالية.

فيما لا يمكن الجزم بأن وصول اليمين إلى الحكم يمثل ضررًا للمصالح الخليجية بالتحديد، رغم كونه كذلك لبعض الدول العربية الأخرى. وذلك لكون اليمين لن يتخذ مواقف داعمة لدول وجماعات في الشرق الأوسط على أساس العداء المشترك للولايات المتحدة على غرار حكومات اليسار وهو ما يصب فى مصلحة الدول الخليجية فى المسألة السورية على سبيل المثال. ويظل محور التعاون التجاري والنفطي والاستثماري محورًا رئيسيًا ويتسم بقدر أكبر من الثبات في العلاقات الخليجية/ اللاتينية سواء يمينية أو يسارية لكونه يعتمد على مصالح اقتصادية. ويبقى التأكيد على أن ما تشهده أمريكا اللاتينية ليس نهاية مرحلة وبداية أخرى وليس موتا لتيار اليسار ولكنه تداول طبيعي للسلطة وانخفاض في شعبية اليسار في عدد من دول المنطقة. ولكن من المؤكد أن كلا التيارين سيظل موجودًا بين الحكم والمعارضة. والعلاقات الخليجية اللاتينية التى أخذت دفعة قوية في إطار الحماسة اللاتينية اليسارية تجاه الدول العربية تحتاج إلى عملية مأسسة لتتحول إلى علاقات راسخة مبنية على مصالح متبادلة بين المنطقتين تتأثر قليلاً بتغير الأنظمة ولا تصل إلى مرحلة التحولات الجذرية.

*باحثة في الشؤون اللاتينية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد تجربة ٢٠ عامًا من العمل الدبلوماسي في الأرجنتين .. السفير فؤاد ناظر:

الاستثمارات الناجحة تقودها الحكومات والصناديق السيادية الخليجية

السفير فؤاد ناظر أحد القامات الدبلوماسية التي عملت لسنوات طويلة في المجال الدبلوماسي وفي العديد من بلدان العالم في مسيرة بدأت منذ عام ١٩٨٤م، ولذلك يحمل الكثير من الذكريات وله رؤية واضحة حيال العلاقات العربية الدولية وتجاه العلاقات العربية ـ العربية، كما أنه يحمل وجهة نظر مهمة حول كيفية تطوير وتفعيل الشراكة العربية ـ اللاتينية كونه قضى ٢٠ عامًا سفيرًا للمملكة العربية السعودية في الأرجنتين، وفي هذا الصدد يرى أن تطوير العلاقات العربية ـ اللاتينية ضرورة لاستعادة قوة هذه العلاقات التي تراجعت وكذلك لملء الفراغ الذي تركه العرب وملأته قوى أخرى لها أجنداتها الخاصة وفي مقدمتها إسرائيل، ويرى أن الاستثمارات الزراعية الخليجية في أمريكا اللاتينية عامة والأرجنتين خاصة مهمة جدًا لتوفير احتياجات السوق الخليجي من الغذاء ، لكنه يوصي بضرورة وضع خطط متكاملة لهذه الاستثمارات تقودها الحكومات الخليجية لدعم الاستثمارات الحكومية ولدعم القطاع الخاص وتبصيره وإرشاده نظرًا لبعد المسافة بين المنطقتين، إضافة إلى حواجز اللغة والثقافة وضعف حركة النقل .. وإلى نص الحوار مع سعادة السفير فؤاد ناظر حول أمريكا اللاتينية:

أجرى الحوار: مدير التحرير

■ **كيف بدأت علاقتكم بالدبلوماسية عامة ثم الأرجنتين خاصة؟**

– بدأت العمل الدبلوماسي عام ١٩٤٨م، وكانت البداية موظف بسفارة المملكة العربية السعودية في لندن ثم بعد ٨ سنوات عدت إلى المملكة، ثم التحقت بالبعثة الدبلوماسية السعودية بالأمم سنة ١٩٥٥م، وفي ١٩٥٦م، شاركت في افتتاح السفارة السعودية في إسبانيا وعملت بها سكرتير أول لمدة أربع سنوات ، وبعد ذلك عملت مستشارًا بالمملكة وفي ديسمبر عام ١٩٦٠ م، تعينت ولمدة عام رئيسًا للتشريفات الملكية في عهد جلالة الملك سعود بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ ثم رجعت مرة أخرى لوزارة الخارجية وفي نهاية عام ١٩٦٠م، عينت سفيرًا للمملكة في بلجيكا ولمدة ٨ سنوات وعملت خلالها أيضًا سفيرًا لدى السوق الأوربية المشتركة وأصبحت بعدها سفيرًا بهولندا أيضًا، ثم سفيرًا في القاهرة من عام ١٩٧١م، وحتى عام ١٩٧٦م، ثم من عام ١٩٧٧م، وحتى عام ١٩٩٩م، سفيرًا للمملكة في الأرجنتين.

■ **ما هي ذكرياتكم عن الأرجنتين؟**

–الأرجنتين دولة كبيرة جداً من حيث المساحة وقد حباها الله طقسًا يضم الفصول الأربعة في دولة واحدة مترامية الأطراف ومتنوعة التضاريس، فالمسافة بين شمالها إلى جنوبها تصل إلى ٦ ساعات بالطائرة أي كالمسافة ما بين لندن وجدة، وقد حاولت كسفير الاستفادة من المنتجات والعمل على تصديرها إلى المملكة العربية السعودية خاصة الإنتاج الحيواني لكن في البداية كانت عملية استيراد لحوم الخراف الحية من الأرجنتين تجد بعض الصعوبات، التي حاولت بالتعاون مع الحكومة الأرجنتينية تجاوزها.

■ **كيف كانت تجربتكم في تنمية العلاقات بين المملكة العربية السعودية والأرجنتين وهل وجدت صعوبة في تحقيق ذلك؟**

ـ نحن حاولنا فعلًا تحقيق ذلك لكن كانت هناك صعوبات نظرًا لطبيعة الحكومات العسكرية التي كانت تحكم في تلك الفترة ثم وصل إلى السلطة فيما بعد الحزب البيروني، وبصفة عامة كان الرؤساء الأرجنتينيين دائمًا يعطون الأولوية للأوضاع الداخلية أكثر من العلاقات الخارجية خاصة الأوضاع الاقتصادية الداخلية، إضافة إلى السياسات النمطية غير المرنة

تعاملت دول أمريكا اللاتينية بصورة متطورة مع نتائج ثورات الربيع العربي وأكدت على المبادئ التي تتمشى مع المواقف العربية

المتعلقة بتصدير اللحوم والمنتجات الزراعية، لكن بصفة عامة الشعب الأرجنتيني لديه رؤية جديدة تجاه الدول العربية ويشعر إننا شعوب تنتمي إلى ظروف متشابهة وهناك من التعاطف الشعبي تجاه القضايا العربية.

ويظل الشعب هناك يكن كل التقدير والاحترام للمملكة العربية والدول العربية عمومًا حيث تضم الأرجنتين ما بين ٧ و٩ ملايين نسمة من أصول عربية خاصة المنحدرين من بلاد الشام ولبنان، والجالية العربية موجودة هناك منذ أكثر من ١٠٠ عام، وكانت اللغة العربية منتشرة في الأرجنتين حتى داخل البرلمان، ووصل العديد منهم إلى المناصب القيادية ومنها منصب رئيس الجمهورية ومن بينهم الرئيس الأسبق كارلوس منعم الذي تعاملت معه مباشرة وكان متعاون معي واستطعنا في عهده أن نحصل على قطعة أرض متميزة وأقمنا عليها مسجداً وهو تعود جذوره إلى أسرة عربية مسلمة، وكان متعاطفًا مع الإسلام والمسلمين وبعد تسلمه السلطة أدخل تعديلات على الدستور سمحت لأي شخص يترشح للرئاسة سواء كان مسلمًا أم مسيحيًا أم يهوديًا.

لكن كانت الجاليات العربية في السابق أفضل مما هي عليه الآن حيث كانت هناك صحف ومجلات تصدر باللغة العربية، بل كان هناك بنك سوري لبناني لكن ذلك اختفى فيما بعد، وفي المقابل كانت دولة الأرجنتين ودول أمريكا اللاتينية مدافعة بقوة عن القضية الفلسطينية، لكن فتر هذا الاهتمام بعد أن فترت الهمم العربية أساسًا مقابل توغل إسرائيل في الأرجنتين بشكل ملفت وواضح.

والأرجنتين كانت ذات اقتصاد قوي خاصة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وكانت الدولة السادسة في العالم وساعدت أوروبا في الأزمة الاقتصادية والغذائية آنذاك لكن للأسف تغيرت الظروف مع تغييرات الأنظمة الحاكمة هناك.

■ متى بدأ التواجد الإسرائيلي هناك وما هي معالمه وتأثيره؟

– بدأت إسرائيل تولي اهتمامًا بدول أمريكا اللاتينية منذ سبعينيات القرن العشرين بوجه خاص، ومن ثم تغلغل نفوذها في دوائر كثيرة منها الدوائر المالية وقطاع البنوك ووسائل الإعلام، في حين لا نجد العرب في مثل هذه الدوائر.

ولقد استغلت إسرائيل الغياب أو الفراغ العربي وتمددت بشكل كبير وكونت جماعات ضغط مؤثرة، ومع ذلك ورغم هذا النفوذ الإسرائيلي القوي، فالشعب الأرجنتيني لا يحب الإسرائيليين كثيرًا ولديهم قبول أكثر للعرب، لكن العرب أنفسهم غابوا عن ساحة التأثير، والتغلغل الإسرائيلي فرض نفسه في

دوائر المال والأعمال والثقافة والطب والترفيه وغير ذلك من المجالات الحيوية.

■ **ما هو المطلوب من العرب في المرحلة القادمة للتواجد في الأرجنتين خاصة وأمريكا اللاتينية عامة؟**

– هذا السؤال يجب أن يجيب عليه العرب، لكن هنالك بعض الدول العربية لديها رغبة في التعاون مع دول أمريكا اللاتينية ومنها دول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، وهذا ما أكدت عليه مؤتمرات القمم العربية ـ اللاتينية التي عقدت خلال العقد الأخير بين الجانبين.

وتوجد حاليا رغبة سعودية وخليجية للاستثمار الزراعي خارج الحدود ودول أمريكا اللاتينية على رأس قائمة الدول المرشحة لهذا النوع من الاستثمار وبالفعل لقد حاولنا منذ زمان ولكن كانت هناك عوائق منها المسافة البعيدة وعائق اللغة ومشكلة الاستثمارات الفردية التي لا تستطيع الدخول في استثمار مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

مع العلم أن القوانين المحلية هناك تشجع على الاستثمار الأجنبي وتملك الأراضي الزراعية حيث المسموح حاليًا بشراء ألف هكتار ومع ذلك تعمل الحكومة الحالية على تطوير هذه القوانين لجذب مستثمرين جدد.

■ **ما هي أنواع الزراعات المناسبة للتربة والمناخ في الأرجنتين وتصلح لزراعة ما تحتاجه المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي؟**

– الأراضي والمناخ في الأرجنتين تساعد على زراعة العديد من المحاصيل التي تحتاجها منطقة الخليج ومنها الصويا، والقمح، والذرة، والتفاح، والعديد من أنواع الفاكهة والثمار، وتوجد نماذج ناجحة للاستثمار الزراعي السعودي في دول أمريكا اللاتينية فمثلا شركات الشربتلي تستثمر في شيلي الملاصقة للأرجنتين وتمون السوق السعودي المحلي بحوالي ٧٥٪ من الفواكه، وأيضًا شركة زيني تمون السوق السعودي بحوالي ٦٠ ٪ من الخضار وكل هذا قادم من أمريكا اللاتينية، لكن بموضوعية على الأرجنتين عبء مهم لتطوير ثقافتها وقوانينها المتعلقة بالتصدير والاستثمارات الخارجية.

■ **بماذا تنصح الجانب السعودي والخليجي في التوجه للاستثمار في الأرجنتين؟**

– من الضروري التوجه بجدية من جانب الحكومات الخليجية لدعم القطاع الخاص من حيث إبرام الاتفاقيات مع الجانب الأرجنتيني لحماية المستثمرين ، أو تواجد استثمارات تابعة للصناديق السيادية الخليجية حيث المطلوب استثمارات كبيرة خاصة في المجال الزراعي الذي يتطلب مساحات شاسعة حتى يكون المردود مناسب , أنا أعتقد في شركات ومسؤولين في وزارة الزراعة بالمملكة ذهبوا خلال الخمس والست سنوات الماضية، ولذلك يجب تكثيف هذه الزيارات للوفود الحكومية والغرف التجارية والمستثمرين مع الاستفادة من التجارب الوفود السابقة حيث سبق أن زارت وفود من رجال الأعمال السعوديين الأرجنتين أكثر من مرة ولكن محاولاتهم لم تكن ناجحة بنسبة كبيرة، والآن يجب الاهتمام بهذا الجانب خاصة أن دول الخليج هي الأكثر احتياجًا لهذه الاستثمارات وليس الجانب الأرجنتيني. والمهم أن تكون لدينا رؤية للاستثمارات في هذه الدول وخطط مدروسة وليس مجرد استثمارات فردية أو عشوائية.

وأكرر المطلوب دعم القطاع الخاص السعودي والخليجي للتوجه للاستثمار في أمريكا اللاتينية فهذا القطاع يحتاج إلى دفعة وعزيمة للعمل وعلى الأقل يجب أن نوفر ما نستهلك من سلع أساسية مثل القمح والحبوب، وعليه يجب أن ندخل في شراكة استراتيجية مع دول أمريكا اللاتينية، وعلى الغرف التجارية دور مهم أيضًا في استكشاف الفرص وتحليلها وتوجيه المستثمرين وعقد مؤتمرات للتعريف بالفرص الاستثمارية والقوانين والتشريعات لدى الجانبين .

■ **بعد تجربة ٢٠ عامًا سفيرًا للسعودية في الأرجنتين بماذا توصي لتفعيل التعاون بين الجانبين في المجال الاستثماري؟**

– اقترح أن يزور وفد حكومي دول أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين، وأن يرافقه وفد من القطاع الخاص، وممثلين عن مجلس الغرف التجارية الصناعية بتوجيه ودعم من سمو ولي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لاستكشاف الفرص والتهيئة للقطاع الخاص وهذا الوفد يقدم تصورًا كاملًا مع مقترحات لوضع رؤية استثمارية واضحة أمام القطاع الخاص أو الصناديق السيادية للاستثمار في أمريكا اللاتينية.

■ **بعد هذه التجربة الدبلوماسية التي بدأت قبل منتصف القرن العشرين .. هل نحن نحتاج إلى تجديد الخطاب الديني والثقافي مع الآخر؟**

– نعم وبكل تأكيد لكي نؤثر في الأخير ونزيل الحواجز والعوائق ونستطيع أن نكسب الجاليات العربية في الخارج والأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين العرب إلى الدول الأجنبية حتى يستمر التواصل، وفي ذات يوم سألت الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم: عندما تنظر إلى المرآة هل ترى وجهك العربي أم الأرجنتيني؟ فقال أرى وجهي الأرجنتيني وذلك لعدم التواصل مع أحفاد وأبناء الجاليات العربية في المهجر.

الدول العربية لم تحقق الاستفادة من جالياتها وقوتها الناعمة

التعاون الثقافي اللاتيني ـ العربي: من منظور برازيلي

في عملية شابها قدر كثير من الاضطرابات والنزاعات تم إقصاء ديلما روسيف، رئيسة البرازيل المنتخبة، عن منصبها للمثول أمام القضاء، وذلك ردًا على الاتهامات التي وجهت إليها بالتلاعب بالمال العام والمطالبة بإقالتها. وتبعًا لذلك تم تعيين نائبها، عضو الكونجرس البرازيلي ذو الأصول اللبنانية، والبالغ من العمر ٧٥ عامًا، ميشال تامر، رئيسًا مؤقتًا. وفي تلك المساء احتفلت مدينة باتابورا الصغيرة، الواقعة شمال طرابلس بلبنان، باعتلاء أحد أبنائها منصب الرئيس لإحدى بلدان أمريكا اللاتينية.

لورا لوبيز

إلا أن الرئيس المؤقت ميشال تامر لا يعد أول رئيس ذو أصول عربية في منطقة أمريكا اللاتينية، فهناك العديد من الرؤساء ممن حكموا بلدان مثل كولومبيا وهوندوراس والأرجنتين والسلفادور، ينحدرون من أصول عربية. بل في الواقع من السهل تحديد العديد من الأسماء التي تنتمي إلى عائلات فلسطينية أو سورية أو لبنانية ممن يحتلون مراكز مرموقة، ليس على الصعيد السياسي فقط، بل كذلك في قطاعات الأعمال والفنون والعمل الخيري، وذلك في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، خاصة الأرجنتين وتشيلي والبرازيل. فالمنطقة اللاتينية تضم أكبر عدد من السكان العرب خارج منطقة الشرق الأوسط. ومعظمهم يأتي من لبنان وفلسطين وسوريا. ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة التي وقعت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما هاجر العديد من المسيحيين والمسلمين تاركين الإمبراطورية العثمانية المتداعية، باحثين عن بيئة أكثر تسامحًا، والتي عثروا عليها في نهاية المطاف.

وقد تكيف المهاجرون العرب بسهولة مع بلدان أمريكا اللاتينية، على الرغم من الفروق الثقافية واللغوية. ويحتج بعض الباحثين بأن الإرث الأيبيري للمنطقة (نسبة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، والتي كانت تسمى شبه جزيرة الأندلس أو شبه الجزيرة الأندلسية أثناء فترة الحكم الإسلامي للأندلس، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة أوروبا. تتكون من إسبانيا والبرتغال وأندورا ومنطقة جبل طارق)، والتأثير الكامن للمغرب العربي بها جعل تلك البلاد مألوفة للمهاجرين. وعليه فقد ازدهرت عائلات عربية كثيرة على الصعيد التجاري، خاصة مجال صناعة المنسوجات، وأضحوا أعضاء فاعلين في المجتمع، واكتسبوا نفوذًا بالغًا داخل وخارج مجتمعاتهم. وفي إطار من الحوار الثقافي، استطاعوا التكيف مع بلادهم الجديدة، مستفيدين من بيئة تتسم بمزيد من التسامح وتهب لهم مزيدًا من الفرص والإمكانيات. وقد أضافوا بدورهم لمستهم الخاصة إلى تلك البلاد، سواء بصورة مباشرة من خلال إدخالهم لمهارات جديدة و المساهمات الإبداعية والأعمال الخيرية والمبادرات المدنية، أو بشكل غير مباشر من خلال إضافة آفاق وأراء وعادات جديدة إلى ثقافة تلك البلاد، فثقافة الدولة والكيفية التي تراها بها بقية الدول تعد عاملاً أساسيًا في رسم هويتها وسمعتها. وهنا يبقى السؤال: لماذا تحمل ثقافة الدولة أهمية كبيرة لسياستها الخارجية؟

في أواخر الثمانينيات لفت الباحث في العلاقات الدولية، جوزيف ناي، الانتباه إلى نموذج القوة الدولية الذي لا يعتمد على الوسائل القهرية، وقد صاغ تعبير القوة الناعمة في مقابل المقدرة العسكرية والاقتصادية: وقد رأى البروفيسور ناي أنها تعد عاملاً رئيسيًا في التأثير الكبير للسياسة الخارجية خلال الحرب الباردة، إذ كانت ترتكز على الثقافة والقيم والسمعة، وتعتمد على وسائل الجذب أكثر من وسائل القوة. وفي الوقت نفسه، أكد باحث آخر في العلاقات الدولية على أهمية الدور الذي تلعبه الثقافة في العلاقات الدولية، قائلاً بأن كلا من ثقافة

الدولة وهويتها القومية يتم صياغتهما على أسس اجتماعية، ويخضعان لعمليات من التغيير وإعادة التشكيل بشكل مستمر. ويتعارض المنهج البنائي (the *constructivist* approach) مع النظرية الواقعية أو المؤسساتية (Realist or Institutionalist theorists) وكليهما يتجاهلان الثقافة والهوية بوصفهما عوامل مساهمة في السياسة الخارجية، أو ينظرون إليها بوصفها عوامل غير متغيرة. وقد أصبحت عوامل الثقافة والهوية في عصر الثورة المعلوماتية أكثر تعقيدًا وأهمية، ويمكن لنا أن نفهم من خلالهم العلاقات الثقافية بين أمريكا اللاتينية والبلاد العربية: كيف هي الآن، وما هي آفاقها المستقبلية ؟.

وغالبًا ما يهتم التبادل الثقافي بنشر اللغة والفنون والتعليم. وهو أيضًا أداة لتحفيز الحوار السياسي والاقتصادي، وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين، بما يتيح الفرصة للتعاون في بقية المجالات الأخرى. وقد يشمل التعاون الثقافي المنظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة اليونسكو، والمنظمات الإقليمية أو تلك المبنية على أساس اللغة، مثل مجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية (CPL). ويمكن أن يشمل كذلك البرامج والمشروعات الثنائية، والتي تتم غالبًا من خلال القنوات الثقافية في السفارات والقنصليات، أو في المعاهد اللغوية والثقافية المتخصصة. ومع ذلك يمكن للتعاون الثقافي أن ينبثق عن المبادرات غير الحكومية، والكثير منها بدأها أعضاء من المهجر، وقد حملت تأثيرًا بالغًا سواء في بناء السمعة أو تدميرها.

وتعد الجالية العربية في أمريكا اللاتينية هي المسؤولة عن العديد من المبادرات التي كان لها تأثير كبير، سواء تمت بدعم حكومي أو بدونه. فعلى سبيل المثال تم تنظيم مهرجان السينما اللاتينية العربية الدولي من قبل مؤسسة أرجنتينية غير حكومية، يرأسها شاب ينحدر من أصول لبنانية. ومنذ عام ٢٠١١م، أخذ المهرجان في عرض الأفلام العربية في بوينس آيرس، وهو الآن يعرض كذلك الأفلام اللاتينية في البلاد العربية. وعلاوة على ذلك، دخلت تلك المؤسسة في شراكة مع مؤسسات برازيلية مثل المعهد الخاص للثقافة العربية في البرازيل (Icarabe)، بهدف توسيع نطاق المبادرة إلى الدول اللاتينية الأخرى، وكذلك استثمرت جهودها في مجال التبادل الأكاديمي بين المعاهد والجامعات السينمائية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى دور البرامج التليفزيونية، حيث تم عرض المسلسلات الفنزويلية والمكسيكية والبرازيلية في العديد من الدول العربية ودول شمال إفريقيا، حيث لاقت نجاحًا كبيرًا، بما تعرضه من قيم ونمط الحياة اللاتينية المعاصرة. وفي الآونة الأخيرة تم كذلك عرض مسلسلات تركية على قنوات تليفزيونية لاتينية مثل مسلسل «فاطمة جول» و «سيلا» و «سجين الحب» حيث لاقت أيضًا نجحًا كبيرًا.

وعلى الرغم من أن برامج التبادل الأكاديمي والشبكات التليفزيونية تعد واحدة من أكثر الأساليب التقليدية للتعاون الثقافي، فهناك عدد قليل نسبيًا من المبادرات المنظمة بين الجانبين: فلا يوجد في البلدان العربية إلا جامعتين فقط تضمان مراكز بحثية مخصصة للدراسات التي تهتم بشؤون دول أمريكا اللاتينية، وكلتاهما متصلتان بأحد أعضاء هيأة التدريس من المهاجرين، وليس ببرنامج بحثي ممنهج تابع للمؤسسات الرسمية. وعلى الجانب الآخر تضم جامعات أمريكا اللاتينية أكثر من عشرة مراكز بحثية تهتم بدراسة الشؤون والثقافة العربية. وبينما تعد المبادرات القائمة على التعاون المشترك قليلة، إلا أن إنشاء «شبكة الأبحاث متعددة التخصصات المهتمة بدراسة العالم العربي وأمريكا اللاتينية العربية»(RIMAAL) يعد إشارة إيجابية على الاهتمام المشترك من الجانبين، خاصة في مجالي العلوم الإنسانية والاجتماعية. وتعد قوة جذب المؤسسات الأكاديمية عاملاً جوهريًا في تقييم القوة الناعمة، ومن هنا تتضح أهمية دعم البرامج المتبادلة بين تلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال نجد «المدينة التعليمية»، أحد الانجازات البارزة لدولة قطر، تستضيف العديد من جامعات أمريكا الشمالية في ضواحي مدينة قطر، وتَعقِد المؤتمرات الدولية حول الانجازات الإبداعية، مانحةً جوائز ضخمة للممارسات التعليمية المميزة، بما فيها تلك التي تقدمها دول أمريكا اللاتينية.

وتتسم الدبلوماسية الثقافية المغربية فيما يخص دول أمريكا اللاتينية بملمحين رئيسيين: أولهما إنشاء مركز محمد السادس لحوار الحضارات في كوكيمبو (تشيلي)، وثانيًا معهد دراسات أمريكا اللاتينية المقترح إنشاؤه في مدينة طنجرة، بالتعاون مع الأرجنتين، وذلك ضمن الفعاليات الثقافية لقمة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية (ASAP). ويعد مركز محمد السادس لحوار الحضارات مجمعًا ثقافيًا يتألف من مسجد ومركز ثقافي، وقد بُني على الطراز التقليدي للعمارة المغربية، ويتم تكريسه للأنشطة الثقافية، بدعم من السفارة ووزارة الثقافة المغربية.

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اضطرت المملكة العربية السعودية ودول أخرى في المنطقة للتعامل مع الصور النمطية التي تم ربطها بالإسلام والدول العربية. وقد حاولت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة بما لها من مكانة بوصفها قوة اقتصادية وإصلاحية في المنطقة، أن تفرض وجودها بشكل أقوى على الساحة الدولية، فأصبحت عضوًا في مجموعة العشرين، ساعيةً إلى تنمية المزيد من العلاقات خارج النطاق الإقليمي. وانطلاقًا من دورها الدبلوماسي قامت السعودية بدعم إنشاء المنظمة الإسلامية لأمريكا اللاتينية، والتي يقع مقرها الرئيسي في بوينس آيرس بالأرجنتين، وهي تهدف إلى

الجمع بين المؤسسات الإسلامية في دول أمريكا اللاتينية. وهناك كذلك «جمعية الصداقة بين تركيا والأرجنتين (ATFF)"، وهي منظمة غير حكومية و مقرها بوينس آيرس، حيث أقامت تلك الجمعية "مركز ألبا للحوار بين الثقافات"، المُستَوحَى من أفكار الكاتب والمعلم التركي فتح الله جولين. ويهدف مركز البا إلى تعزيز التعاون والاحترام وتنمية التبادل الثقافي من خلال الحوار بين الأديان.

البرازيل والبلاد العربية: تعاون ثقافي بين بلدان الجنوب؟

تضم البرازيل ما يقدر بنحو ١٦ مليون شخص من أصول عربية، بما يجعلها الجالية العربية الأكبر على مستوى العالم. وتتألف غالبيتها من اللبنانيين والسوريين . ويعيش معظم المهاجرين وذرياتهم في مقاطعة ساو باولو وفي منطقة الحدود الثلاثية بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي. ومن بين الموجات العديدة من المهاجرين، تشكلت الموجة الأولى بشكل أساسي من المسيحيين الذين غادروا بلادهم-خاصة من سوريا ولبنان وفلسطين- بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، وابتعادًا عن الاضطهاد الديني من الإمبراطورية العثمانية. و في أوائل القرن العشرين امتدت أيضًا موجات الهجرة إلى منطقة الأمازون، حيث تمكنوا من تأسيس مجتمع تجاري متماسك، وقد جالوا خلال العديد من المناطق في البرازيل بوصفهم تجارًا، وعلى الرغم من تمركزهم حاليًا في ساو باولو والمنطقة الجنوبية، فإن أحفادهم متواجدين في كافة المناطق البرازيلية تقريبًا.

وقد كان معظم المهاجرين يعملون في الزراعة في أوطانهم الأصلية، ولأنهم كانوا معتادون على العمل في المزارع الصغيرة، فلم يستطيعوا التكيف مع البيئة الزراعية الضخمة في البرازيل، حيث يتعين عليهم العمل في مجموعة ممتدة من الأراضي الزراعية الكبيرة لصالح ملاك الأراضي المحليين، بما لا يتيح أمامهم فرص حقيقية للتقدم. ولهذا شرعوا في العمل في الأعمال التجارية الصغيرة، أو في العمل لحساب رفقائهم من المهاجرين ممن جاءوا إلى البلاد في وقت سابق.

ويعتبر وجود تلك الشبكة من المهاجرين عاملاً جوهريًا في نجاح اندماجهم في المجتمع. ومع انتشار قصص نجاحهم في بلاد المهجر، شرعت المزيد والمزيد من العائلات في إرسال شبابهم، خاصة غير المتزوجين منهم، إلى العالم الجديد. وفي أول الأمر كان ذلك بالنسبة لهم وضعًا مؤقتًا، يعولون فيه على الحوالات المالية التي يتم استخدامها لشراء أرض جديدة في أوطانهم، إلا أنهم، ومع مرور الوقت، لم يجدوا في تلك البلاد الجديدة البيئة المواتية فحسب، بل وجدوا كذلك دعمًا كبيرًا من أبناء وطنهم، الأمر الذى شجعهم على البقاء، وقد انجذبوا إلى ما رأوه من بلاد يسودها التسامح وتقبل الاختلاف، بلاد تحمل سمات وجدت صداها داخل أنفسهم، وفي آمالهم وقيمهم. إن سمعة البلاد على المستوى الدولي تعتمد على وضع الجالية المهاجرة، التي قد ترفع من قدرها أو تقلل منه. ويبدو أن وضع الجالية العربية في البرازيل يؤكد على تعزيز دور «التحويلات العاطفية *emotional remittances*" وأهميتها في عملية الهجرة – وهي أحد السمات الهامة في مفهوم القوة الناعمة، والذي غالبًا ما يستهان به.

الجالية العربية قدّمت مبادرات كان لها تأثير كبير تمت بدعم حكومي أو بدونه

وإلى جانب نجاحهم على صعيد النشاط التجاري، فقد أثبت الجيل الثاني من المهاجرين ذوي الأصول السورية واللبنانية وجودهم في المهن الحرة، وأصبح منهم المحامون والأطباء والمهندسون. وقد برعوا في مجالات عدة: من الجغرافي البارز وعالم البيئة عزيز أبو صابر، إلى الكاتب رضوان نصار، الحائز على جائزة كامويس للآداب عام ٢٠١٦م (أهم جائزة أدبية في اللغة البرتغالية). ومن اليسير التعرف على مساهمات المهاجرين العرب في مختلف المجالات في الثقافة والتنمية البرازيلية. وقد ارتقوا كذلك في السلم السياسي على الصعيدين المحلى والقومي بوصفهم أعضاء بارزين في المجتمع. وفي عام ٢٠١٥م، بلغت نسبة أعضاء البرلمان ذوي الأصول اللبنانية ٨٪، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة تمثيلهم في التعداد العام للسكان.

وعلى المستوى الحكومي، أثمرت الجهود المتواصلة من جانب البرازيل عن عقد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ASPA)، وهي تعد منتدى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يهدف إلى تعزيز العلاقات بصورة أوثق بين القادة السياسيين والمجتمعات المدنية في دول أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية. وقد أولت القمة اهتمامًا خاصًا إلى موضوع التعاون الثقافي. وفي اجتماعها الثاني رفيع المستوى الذي تم في داكار عام ٢٠٠٩م، أقامت لجنة مخصصة للتعاون في مجالي الثقافة والتعليم تكون مسؤولة عن إنشاء مكتبة ومركز أبحاث لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية (BibliASPA)، يقع مقرها في مدينة ساو باولو في البرازيل، وتكون مهمتها نشر الأعمال الأدبية باللغات البرتغالية والإسبانية والعربية، وأن تقوم كذلك بتعزيز الفعاليات والمهرجانات السينمائية والثقافية. وقد أظهرت الجزائر اهتمامًا كبيرًا بقيادة قاطرة التعاون الثقافي بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية، والتزمت بإنشاء قطاع مكتبي

للدول العربية وأمريكا الجنوبية في الجزائر العاصمة، وذلك من خلال مشروع المهندس المعماري البرازيلي أوسكار نيماير.

وعلى الرغم من البدايات المبكرة للعلاقات بين البرازيل والدول العربية، فلم يحدث التقارب الدبلوماسي بشكل قوى إلا في فترة السبعينيات، وذلك خلال فترة الحكم العسكري في البرازيل. وقد أصبحت السياسة الخارجية تعرف في تلك الفترة «بالبراجماتية الشاملة والمسؤولة *ecumenical and responsible pragmatism*": بما يعني أنها كانت تفضل إضفاء الطابع العالمي على العلاقات الدولية للبلاد، مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية القومية. وقد أفضى ذلك إلى تخليها تدريجيًا عن دعمها الدائم لإسرائيل، للاقتراب من العالم العربي خلال أزمة النفط. وتعد البراجماتية هي المبدأ الثابت في العلاقات البرازيلية الخارجية، باعتبارها عاملاً أساسيًا في التنمية الوطنية، بغض النظر عن أية اختلافات ثقافية أو أيديولوجية.

وكما يدور التعاون الثقافي حول المهاجرين وما يتعلق بهم من تراث ولغة وفنون ومعارف، فإنه كذلك ينبع من القيم والمبادئ والمسالك، إنه يتعلق بطراز خاص للحياة وأسلوب مميز للقيام بالأمور. وتُعرف البرازيل بتنوعها العرقي والثقافي، وتفضيلها للتعددية وعدم التدخل والمساواة والحلول السلمية للنزاعات. وليست تلك مجرد سمات واضحة في هويتها القومية فحسب، بل إن غالبيتها منصوص عليه في دستورها القومي. وخلال العقد الماضي وحتى وقت قريب، تمتعت البرازيل باستقرار سياسي نسبي ونمو اقتصادي معقول، وأصبحت لاعبًا أكثر إسهامًا في أجندة التنمية العالمية. ولطالما دعت إلى إدارة عالمية أكثر عدلاً وإحقاقًا، واتخذت دورًا أكثر فعالية في مجال التعاون الإنمائي والبعثات الإنسانية.

وتعتمد الدبلوماسية الثقافية البرازيلية بشكل كبير على ما يمثلها من مؤسسات في الخارج مثل القنصليات والسفارات التي تقوم بنشر المهرجانات السينمائية والأدبية، ودروس تعليم اللغة البرتغالية للأجانب، والرقصات الفلكلورية مثل رقصة كبوريا إلخ. ففي عام ٢٠١١م، على سبيل المثال أقيم «المركز الثقافي البرازيلي اللبناني»٧، بوصفه جزءًا من السفارة البرازيلية الواقعة في حي الأشرفية في بيروت. وهو يهدف إلى أن يكون بمثابة معرض للثقافة البرازيلية في لبنان، مقدمًا العديد من الأنشطة المخصصة لنشر اللغة البرتغالية والثقافة البرازيلية، ومنظمًا لعروض سينمائية منتظمة، متيحًا فرصة الدخول المجاني إلى مكتبة السفارة وسجل الوسائط الإعلامية لديها من الأفلام السينمائية والوثائقية والعروض الموسيقية البرازيلية.

وفي العقد الأول من الألفية الجديدة افتتحت البرازيل أكثر من ٣٥ مركزًا دبلوماسيًا، كان معظمهم في المنطقة الجنوبية من العالم، فضلاً عن استثمارها أكثر من ٤٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠م، في مشروعات وبرامج التعاون الإنمائي. وهكذا حاولت البرازيل إحداث مزيدًا من التوازن مع مبدأها التقليدي بعد التدخل، مضيفة في العقد الأخير مبدأ «عدم-اللامبالاة *non-indifference*". وأخذت على عاتقها المزيد من المسؤوليات الإقليمية، بل والعالمية أيضًا.

إن ارتقاء البرازيل في الفترة الأخيرة بمكانتها الدولية، يتسق مع ثقافتها وهويتها الأصليتين. وقد دعت، بوصفها قائدًا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى عقد مزيد من الشراكات على المستوى الأفقي، وإلى عملية من التعلم المتبادل بين الدول المتكافئة القوى، في محاولة للتغلب على النموذج الرأسي للتعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، وهو النموذج السائد في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD".

وبرغم ذلك، ففي السنوات القليلة الماضية أُغرقت البلاد في أزمة اقتصادية وسياسية، أفضت إلى شل العديد من سياسات التعاون. ولا يزال تأثير إيقاف تلك الحركة الدبلوماسية الواسعة محل تقييم. وبرغم ذلك فقد يكون من المفيد اغتنام هذه اللحظة من الأزمة لتعزيز الموارد وتنسيق المبادرات الحكومية وغير الحكومية.

فعلى سبيل المثال، قام «منتدى قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ASPA) «بخلق آلية رسمية لتعزيز العلاقات الثقافية، إلا أنها تسلط الضوء على أحد نقاط الضعف: ألا وهي تهميش أو غياب مسائلة المجتمع المدني. ويمكن لتجارب المؤسسات الإقليمية الأخرى، مثل قمة ميركوسور(السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية) وما تقدمه من مشاركة مجتمعية، أن تصبح مصدر إلهام لإنشاء منتدى المجتمع المدني لقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ASPA) في المستقبل.

وقد تستفيد العلاقات الثقافية بين أمريكا اللاتينية والدول العربية من الاستثمار في المبادرات غير الحكومية، والتي تعتبر أقل تطلبًا وأكثر فعالية: وينص مبدأ القوة الناعمة أن تعزيز تلك القوة يتطلب النظر إلى أنشطة الدولة بوصفها مشروعة. إن روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومبادئ المعرفة المشتركة والمساواة، التي دعا إليها رجال السياسة في البرازيل، يمكن لها أن تقدم شبكات أقوى للجهات الفاعلة، سواء كان ذلك على المستوى الحكومي أو غير الحكومي.

*مركز الدراسات وصياغة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

نجاح قمة الرياض يتطلب البدء في حوار استراتيجي فاعل لتفعيل التقارب

التعاون الاقتصادي الخليجي اللاتيني: فرص كبيرة وعلاقات دون الطموح

تلعب العلاقات الاقتصادية بين الدول دورًا هامًا، في توطيد أركان العلاقات السياسية، والثقافية والاستراتيجية، وأصبحت تؤثر في السياسات، والمواقف بين الأمم، ولعل القمم التي عقدت بين دول الخليج والعرب من جهة، ودول أمريكا اللاتينية من جهة أخرى في الأعوام السابقة تؤكد أهمية تنويع العلاقات الدولية، في ظل الدور الذي يلعبه الاقتصاد في مجال التعاون بين الأطراف العربية واللاتينية، حتى أصبح الجانب الاقتصادي يحظى باهتمام كبير من جميع الأطراف لتقوية العلاقات، ودعم التجارة، وزيادة الاستثمارات، والمشاريع المشتركة، فثمة ظروف متشابهة بين دولنا ، ودول ومجتمعات أمريكا اللاتينية، إضافة إلى إحساس مشترك من ناحية القضايا السياسية.

أحمد بن عبد الرحمن الجبير

خمسون عامًا من العلاقات المتميزة بين دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية عززت العلاقات الدبلوماسية بقوة على المستوى الاقتصادي والسياسي، وحرصت دول الخليج على دعم هذه العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، حيث كانت بداية العلاقات الرسمية بين الجانبين في عام ١٩٦٠م عندما تأسست منظمة أوبك، وبعدها تم فتح السفارات بين الجانبين، ناهيك عن مكانة المملكة ودورها المؤثر في الاقتصاد العالمي، ودورها الثقافي كمرجعية عربية إسلامية، في ظل وجود جالية عربية عريضة في الدول اللاتينية.

والدول اليوم تكون مؤثرة بقدر ما لديها من شبكة علاقات اقتصادية وثقافية، وقد تصاعد الدور اللاتيني منذ التسعينات، وتقاربت كثيرًا فيما بينها، مما جعلها قوة مؤثرة عالميًا واقليميًا، إضافة إلى وجود فنزويلا كبلد منتج للطاقة، ولها دور رئيسي في اوبك، وأيضًا البرازيل والأرجنتين لما لهما من اقتصاد عظيم في المنطقة، واقتراب هذه الدول من قضايانا وبخاصة القضية الفلسطينية، وبعض الأزمات الحادة في المجموعة اللاتينية.

وانطلاقًا مما تقدم، فإننا مدعوون كدول خليجية وعلى رأسها المملكة، للانفتاح على أمريكا اللاتينية بقوة، وأن نؤسس لعلاقات سياسية واقتصادية، واستثمارات متنوعة، فدول أمريكا اللاتينية استطاعت خلال السنوات الماضية أن تقطع شوطًا كبيرًا في الصناعة، والتقنية والتنمية والطاقة والتعليم والصحة والزراعة، والمياه والكهرباء والاتصالات، وهي ماضية قدمًا وبقوة لتصبح قوة اقتصادية، وسياسية يحسب لها ألف حساب.

مساحة أمريكا الجنوبية تقدر بـ ١٧ مليون كيلومتر مربع، وتعتبر أكبر من مساحة الدول العربية مجتمعة، وسكانها يزيدون عن ٤٠٠ مليون، ويقارب عدد سكان الدول العربية، وتعتمد دول أمريكا اللاتينية على ثرواتها الطبيعية، وتعتبر متقدمة في مجال الزراعة، والصناعة والتقنية والتعليم والتكنولوجيا عن الدول العربية، لكنها ما زالت تعتمد على الاستيراد، ولا توجد لديها مراكز أبحاث متقدمة مقارنة بالدول الغربية، ونسبة الأمية لديها قليلة جدًا، وتعتبر أفضل من الدول العربية.

والعلاقات التجارية بين دول الخليج، ودول أمريكا اللاتينية في تطور مستمر، وقد شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات الماضية، فزاد حجم التبادل التجاري، وتم توقيع الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وحجم الاستثمارات التي وجهتها دول الخليج لأمريكا اللاتينية، وتم فيها عدد من الزيارات الاقتصادية لرجال الأعمال، والمستثمرين من الجانبين في القطاع العام والخاص بهدف تشجيع التعاون المشترك.

وامتدادًا لجهود المملكة في دعم قضايا دول الخليج والعرب، وثقل المملكة السياسي ودور حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز –حفظه الله– وتأثيره على

السياسات والعلاقات الدولية، وسعيه المستمر لتحقيق السلام العادل للجميع، استضافت الرياض القمة الرابعة للدول العربية، ودول أمريكا الجنوبية في نوفمبر٢٠١٥م، وشارك في القمة العديد من الدول العربية و١٢دولة جنوب أمريكية.

فلا يخفى على أحد أن عقد القمة الرابعة في الرياض كان نتيجة لمساهمة المملكة في إنجاح القمم السابقة، نظرًا لما تتمتع به المملكة من ثقل اقتصادي، واستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، وأيضًا لتنامي دورها الريادي في مكافحة الإرهاب، وتعزيز ثقافة الحوار، والعمل من أجل نشر ثقافة الإسلام المتسامح، والوسطية والاعتدال، والانتصار لقضايا العدل والسلم في المنطقة والعالم.

ولا شك أن التقدم الذي حققته القمم العربية، واللاتينية السابقة زاد من حجم التبادل التجاري إلى ٣٥ مليار دولار، وتعد قمة الرياض هي القمة الرابعة، والتي ناقشت تباطؤ، وركود الاقتصاد العالمي، وهبوط أسعار النفط، ومواضيع ذات صلة بتعزيز التعاون السياسي، والاقتصادي والتجاري بين جميع الأطراف، إضافة إلى بحث قضايا إقليمية، ودولية مثل قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى، وإنشاء قوة عسكرية، وحظر للأسلحة النووية، وإدانة الإرهاب بكل أشكاله.

وقد حضر القمة رؤساء الدول المشاركة، ولفيف من المسؤولين، ورجال الأعمال والمثقفين والإعلاميين والصحافيين، ومن المؤسسات التي ترى في تعزيز العلاقات اللاتينية العربية واحدًا من أهدافها، وتم الاستفادة من هذا التجمع الإيجابي، خاصة أن اللاتينيين اليوم أكثر انفتاحًا واهتمامًا بالمنطقة العربية، وهم أكثر إدراكا للتحولات السياسية، والاقتصادية العالمية وجربوا بعض الدول الإقليمية التي حاولت استغلالهم لصالحها، وجعلتهم سوقًا لتجارة المخدرات والتهريب، والتصفيات السياسية.

وساندت قمة الرياض مواقف الدول الخليجية، واللاتينية في المحافل الدولية، وقضايا الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ودعم جميع الأعمال التنموية والإنمائية، والبنى التحتية لجميع الدول المشاركة في القمة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق السلام الدولي العادل لجميع دول العالم، وأن يكون هناك توجه خليجي مباشر للتعامل مع الدول اللاتينية، وعلاقات تجارية في المجالات الاقتصادية والتجارية، والتكنولوجية والاستثمارية.

وجاءت قمة الرياض كخطوة رائعة نحو الطريق الصحيح لاستعادة الفرص الضائعة بين الدول الخليجية، والدول اللاتينية على كافة المستويات، وتأثيراتها الكبيرة على كثير من العلاقات الدولية والتي نرتبط معها بثقافة سياسية، وتجارب تاريخية مماثلة، ولأن عالم اليوم عالم متشابك ومتداخل ولا مكان فيه للضعفاء، ولأن المملكة قوة اقتصادية، وسياسية قائدة، فإننا نتطلع لأن يطرح في القمم القادمة مبادرات هامة على غرار تجمع دول البريكس، ليكون نواة لتعاون اقتصادي سياسي نموذجي بين جميع الأطراف.

إن القمم العربية ودول أمريكا الجنوبية تعتبر من أهم الآليات للتنسيق، والتعاون في مجالات السياسة والاقتصاد، والتنمية والثقافة والتعليم، والطاقة والتقنية، والتكنولوجيا والسياحة، وغيرها من المجالات الأخرى التي تخدم المواطن العربي، ومواطني دول أمريكا الجنوبية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والمساهمة في تحقيق السلام العالمي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

وأيضًا فتح أسواق جديدة في الدول الخليجية كبديل عن الأسواق الأمريكية، والأوروبية، والآسيوية المضطربة، والتي تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة، وتشهد كسادًا حادًا، ونأمل أن يتم تطوير النمو الاقتصادي، والبحوث والدراسات المشتركة في قطاعات الطاقة، وتنمية البنية التحتية المستدامة، خاصة في مجال التقنية والصناعة، والنقل والمياه والزراعة، والتنسيق بشأن الرؤى والمواقف تجاه القضايا العربية، والإقليمية واللاتينية والدولية.

ويفترض أن تسعى دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية إلى تنويع مصادر الدخل، والتحول الاقتصادي والخصخصة، وعدم الاعتماد على النفط، والتركيز على المنتجات الصناعية والزراعية والمعدنية والتكنولوجيا، والمعلومات والتقنية والطيران، والطاقة المتجددة، والطاقة الذرية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، فدول أمريكا اللاتينية لديها قوة اقتصادية وتمثل سوقًا استهلاكية كبيرة، وزاد حجم الناتج المحلي فيها عن ٧,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٥م، لتمثل بذلك ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

كما أن انعقاد القمم العربية اللاتينية بشكلها الدوري، يتيح الفرصة لبناء المزيد من جسور التعاون بين الدول العربية، واللاتينية في جميع المجالات، وبما توفره تلك القمم من فرص للتشاور والتنسيق، وتبادل الرؤى إزاء القضايا والمشكلات الإقليمية والدولية، والتوصل إلى مواقف مشتركة في جميع القضايا، وفاعليتها وتأثيرها في السياسة الدولية، إضافة إلى ثقل دول الخليج الاقتصادي والمالي، والذي يضم السعودية العضو في مجموعة العشرين.

ولان التفاعلات الدولية تزيدنا تأثيرًا وحضورًا، فيفترض فتح أسواق جديدة في جميع الدول اللاتينية لصادرات دول الخليج من النفط والغاز والبتروكيماويات، في ظل توافر صناعة جيدة ومتميزة ومتطورة في دول القارة اللاتينية، وفرص استثمارية متنوعة يمكن أن تستفيد منها، كشركات دول الخليج العملاقة في قطاع الزراعة، والخدمات المالية، وأسواق المال والمصارف، والبنية التحتية والسياحة، وقطاع الطاقة، وشراء العقارات والأسهم في الشركات، والبنوك اللاتينية.

ولتعزيز التكامل والتعاون، يفترض العمل على تحقيق الأمن الغذائي لجميع الدول العربية واللاتينية، وتوفير احتياجات مواطنيهم من الغذاء، ويمكن تحقيق ذلك باستيراد المواد الغذائية في ظل وفرة الثروات الطبيعية، وتنوع المحاصيل الزراعية بدول أمريكا اللاتينية، أو اتباع سياسة شراء الأراضي الزراعية، والاستثمار فيها، وتأسيس شركات إنتاج زراعي، وتبادل الخبرات والاستفادة من الخبرات اللاتينية في قطاع الزراعة، من خلال المراكز الزراعية والباحثين والخبراء المتخصصين.

كما يفترض تعزيز الحوار، والتنسيق في المواقف والقضايا الاقتصادية، والعالمية مثل الأزمة المالية العالمية، وقضايا تحرير التجارة العالمية، حيث تشترك السعودية من الجانب الخليجي والبرازيل والمكسيك والأرجنتين من الجانب اللاتيني في عضوية مجموعة العشرين، بما يعزز وجود دور أكبر للدول النامية في تسيير النظام الاقتصادي العالمي، والقوة التصويتية للطرفين في بعض المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، والتعامل مع أسعار النفط في منظمة أوبك التي يشترك في عضويتها عدد من الدول الخليجية واللاتينية.

قمة الرياض خطوة على الطريق الصحيح لاستعادة الفرص الضائعة بين الدول الخليجية واللاتينية

وعلى دول الخليج الاستفادة من الخبرات اللاتينية في مجال تطوير، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وكذلك في مجالات تصميم، وبناء وتشغيل مفاعلات الطاقة، ومفاعلات الأبحاث الصناعية، والتقنية في جميع القطاعات والخدمات، وأيضًا في نواحي السلامة، والأمن والطوارئ، ومعالجة النفايات، واستخدام التكنولوجيا الذرية في الطب، والصناعة والزراعة والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

الاستثمارات الخليجية في دول أمريكا اللاتينية لا تزيد عن ٣٥ مليار دولار، كصناعة النفط والغاز والألمنيوم و المواصلات والبنية التحتية والموانئ والعقارات والطيران، كما وقعت دول المجلس ودول أمريكا اللاتينية مئات الاتفاقيات في قطاعات الصناعة، والزراعة والطاقة والتعدين، والسياحة والبنية التحتية والخدمات المالية، والتدريب والتعليم، وعقدت بعض اللجان المشتركة لزيادة التبادل التجاري بين السعودية والإمارات والبرازيل في أبريل ٢٠١٥م.

فحجم التبادل التجاري بين الجانبين لا يزال محدودًا ودون المستوى المطلوب، ولا يتناسب مع حجم تجارتهما مع دول العالم الأخرى، بسبب مجموعة من العوامل التي كانت تقف وراء هذا التبادل التجاري المحدود بين دول الخليج ودول أمريكا الجنوبية، منها عدم وجود آليات مشتركة للتعاون، وغياب القدرات التصديرية الأساسية، وتعامل المصدرين والمستوردين في الجانبين عن طريق وسطاء وليس بشكل مباشر.

ومقارنة بحجم التبادل التجاري بين دول أمريكا اللاتينية، والصين الذي يبلغ ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥م، لذا يفترض تأسيس علاقات اقتصادية كبيرة، وتبادل تجاري قوي، ومتين بين دول الخليج والدول اللاتينية، واستضافة العديد من الفاعليات، والمؤتمرات لرجال الأعمال التي تسهم في دعم العلاقات الاقتصادية الخليجية مع الدول اللاتينية، والارتقاء بالعلاقات بافتتاح مزيد من السفارات في القارة اللاتينية.

وأيضًا تنظيم المعارض والمؤتمرات، ومزيد من الأسابيع والفعاليات الثقافية، وعقد الاتفاقيات في مجال التعاون الثقافي،

والعلمي لتكون من القوى الصاعدة في العالم، بما يسهم في التعريف بكل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية والتجارية والاجتماعية، والثقافية في دول المجموعتين، كما أن تشجيع جهود ترجمة الأعمال الأدبية، والعلمية بين كلتا الثقافتين، وزيادة عدد المنح العلمية والتبادل الطلابي، والثقافي سيكون له مردود إيجابي على هذه العلاقات.

وكذلك العمل على تطوير العلاقات الخليجية اللاتينية، وخاصة في اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج، والدول اللاتينية، وتعزيز دور القطاع الخاص وتذليل عقبات الاستثمار، ودعم الفرص الاستثمارية، وإقامة المعارض التجارية، وتسهيل التأشيرات لرجال الأعمال، والعمل على إنشاء خطوط نقل جوي، وبحري لتنشيط التجارة، وتبادل الخبرات في المجالات الصناعية، والعلمية والتكنولوجية.

إن تعزيز التعاون الخليجي مع دول أمريكا اللاتينية له إيجابيات كثيرة، حيث اتسمت تجربة الإصلاح الاقتصادي فيها بأنها كانت تهدف إلى محاربة التضخم كهدف رئيس للسياستين المالية والنقدية، ونزع سيطرة الدولة على المجال الاقتصادي عن طريق خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة، وخفض درجة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي عمومًا بالتحول للعمل وفقًا لآليات السوق.

كما أن تبادل الخبرات في التقنيات البيولوجية، والزراعية لتحقيق المشاريع المشتركة، حيث يمكن للدول الخليجية الاستفادة من خبرة الدول اللاتينية في مجال التقنيات البيولوجية، لتعزيز الزراعات في الأراضي القاحلة التي تغطي معظم مساحة منطقة الخليج، من خلال استخدام إمكانياتها والخصخصة، وتوجيه الاستثمارات الخليجية لتمويل مشروعات ضخمة في مجالي البنية الأساسية، والسياحة من شأنه تحقيق مصالح مشتركة لكلا الطرفين.

كما أن عدم المعرفة بأسواق دول جنوب أمريكا من حيث طبيعتها وخصائصها، وعدم المشاركة بالمعارض التي يشارك فيها المنتجون، مع عدم وجود مجالس رجال الأعمال لتبادل المعلومات، وعدم تنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، إضافة إلى عدم وجود بنوك مشتركة، والواقع أن المعطيات القائمة والتوقعات المرتقبة كافة تؤكد أن التعاون الخليجي اللاتيني مقبل على مرحلة مهمة من النمو والاتساع، الأمر الذي دعا المسؤولون اللاتينيون في مناسبات عدة إلى القول، إنه إذا اتحدت البلدان العربية مع دول أمريكا اللاتينية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى التأثير في مسيرة الأحداث الدولية.

واكتسبت القمة العربية اللاتينية الرابعة التي عقدت في الرياض في نوفمبر، أهمية خاصة نظرًا لتوقيت انعقادها في الظروف الحرجة الراهنة، التي تشهدها المنطقة، ويشهدها العالم، ومع تزايد مخاطر الإرهاب الذي أصبح ظاهرة مقلقة تهدد المجتمع الدولي، وعقدت القمة الأولى في مدينة برازيليا في مايو ٢٠٠٥م، وعقدت القمة الثانية في مارس ٢٠٠٩م، في العاصمة القطرية الدوحة وعقدت القمة الثالثة في ليما بالبيرو في أكتوبر ٢٠١٢م.

وكان لتأسيس (مجلس العلاقات العربية اللاتينية) في جمهورية الدومينكان بحضور ومشاركة أكثر من ٥٠ فعالية دبلوماسية، واقتصادية من الجانبين، والذي أصبح بمثابة جسر تواصل بين الدول العربية واللاتينية، وأسس لتعاون ثقافي واقتصادي وتجاري وسياسي، وقواسم مشتركة رغم التباعد الجغرافي بين الدول العربية واللاتينية، لاسيما في ظل الضغوط التي تتعرض لها المنطقة العربية، والمواقف الإيجابية التي تتبناها الدول اللاتينية من القضايا العربية.

وكانت غالبية دول أمريكا الجنوبية تعترف بإسرائيل، لكن كوبا بدأت في توطيد علاقتها مع الدول العربية، منذ بداية الستينيات، حيث تغيرت مواقف غالبية تلك الدول بشكل واضح بسبب عدالة القضية الفلسطينية، ونشاط الجاليات العربية في الدول اللاتينية، وجولات الملك فيصل بن عبد العزيز -رحمه الله- وزيارته لدول أمريكا اللاتينية قبيل حرب أكتوبر١٩٧٣م، وانتصارات حرب أكتوبر، مما كان له أثر كبير في قطع العلاقات مع إسرائيل.

كما أن وجود ١٠٪ من السكان من الجاليات العربية في مختلف دول أمريكا اللاتينية والذي يقدر بـ ٢٥ مليون عربي، وأصبح جزءًا من شعوبها، ولهم دورًا مؤثرًا في اقتصادها، بل نجح بعضهم في الوصول إلى السلطة، وتولي بعضهم مناصب سياسية رفيعة، وكذلك القطاع الخاص ورجال الأعمال من الجانبين في دعم علاقات التعاون المشترك، من خلال تنظيمها المؤتمرات والمعارض، التي تستهدف التعريف بفرص الاستثمار والتجارة، والثقافة والسياحة.

وفي اعتقادنا أن العلاقات الخليجية اللاتينية، لا تزال دون الطموح، ولا تتناسب مع طبيعة العلاقات القائمة حاليًا، لذا يتطلب البدء في حوار استراتيجي فاعل، لتفعيل التقارب على أرض الواقع بما يساهم في بذل مزيد من التعاون التجاري والاقتصادي، من خلال إزالة المعوقات أمام تدفق الاستثمارات بين الجانبين، واستغلال جميع الخبرات، والقدرات الإنتاجية اللاتينية والمقومات الاستثمارية، والموارد المالية الضخمة التي تمتلكها دول الخليج.

*مستشار مالي - عضو جمعية الاقتصاد السعودية

الشراكة اللاتينية في قتال الميليشيات المسلحة ومكافحة الإرهاب

التعاون الأمني الخليجي-اللاتيني: تعدد الأهداف والنتائج

لا يوجد أصدقاء لمشاركة أحدنا حياته الطيبة فقط، وإنما «للتخوزق» معه كذلك. وفي عصر التحالفات والتكتلات والتجمعات، بناءً على الأيديولوجيات في النصف الثاني من القرن الماضي، لم تكن دول أمريكا اللاتينية صديقة لدول الخليج. بل كنا في معسكرين مختلفين. حيث كنا أقرب للرأسمالية، فيما كانت أغلب دول أمريكا اللاتينية اشتراكية أو شيوعية، كما اختلفت أنظمة الحكم بين الكتلتين حد التناقض، فقد كانوا ثوريين يساريين، انقلابيين أو حكومات عسكرية. بينما كنا في نظرهم أنظمة وراثية رجعية. ثم أصبحنا أصدقاء دون أن نحمل هموم بعضنا البعض كما أشار غابرييل غارسيا ماركيز«Gabriel Garcia Marquez» أديب كولومبيا وناشطها السياسي الكبير. ويعتبر هيكل حركة عدم الانحياز أول مظلة جمعت دول الخليج مع دول أمريكا اللاتينية منذ ستينيات القرن العشرين. كجمهورية الدومينيكان، سورينام، غواتيمالا، بوليفيا نيكاراجوا، كولمبيا، بيرو، فنزويلا، كوبا والبرازيل، الأرجنتين، باراغواي، وكوستاريكا كمراقبين، ثم منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك. ولم تكن العلاقات وثيقة رغم الرابطتين السابقتين وغيرهما من روابط ثانوية أخرى. ويعود تاريخ العلاقات بين العالم العربي ودول أمريكا اللاتينية إلى أكثر من ثلاثة قرون، حيث توافدت موجات الهجرة العربية إلى دول أمريكا اللاتينية بمستويات مرتفعة، وتمكنت الجاليات الفلسطينية واللبنانية والسورية من فرض نفسها عبر الانصهار ولعب دور اقتصادي وسياسي هام في هذه المجتمعات وبعكس ما يرى البعض، لم يكن هناك إدراك من القادة العرب بأن الدفع بالعلاقات العربية مع بلدان أمريكا اللاتينية سيكون استثمارًا جيدًا للرصيد الإنساني والمعنوي في تلك القارة، أو أنه سوف يساهم في تنميته والبناء عليه، مما جعلهم دون تواصل ثقافي عرضة للعزلة لفترة طويلة رفعت قابلية التغلغل الإيراني في نسيج هذه التجمعات خصوصًا الجالية اللبنانية لأسباب عقائدية بالدرجة الأولى .

د. ظافر محمد العجمي

ثم تم إنشاء قمة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية بناءً على اقتراح من الرئيس البرازيلي لويس اياسيو لولا دا سيلفا« Luiz Inacio Lula da Silva »، خلال المؤتمر الأول الذي عقد في البرازيل في مايو ٢٠٠٥م، تلاها قمة في الدوحة في قطر، في مارس ٢٠٠٩م، وفي ٢ أكتوبر ٢٠١٢م، جاء مؤتمر القمة الثالث في ليما، البيرو. ثم الرابع في الرياض نوفمبر ٢٠١٥م. وتتكون القمة العربية الجنوبية من ٣٤ دولة منها ١٢ دولة من أمريكا الجنوبية، وهي: الأرجنتين وبوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، جويانا، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا.

الإرهاب في أمريكا اللاتينية

استشرى الإرهاب في عالمنا العربي والإسلامي، حيث ذكر تقرير مؤشر الإرهاب الدولي ٢٠١٤م" الصادر عن معهد "الاقتصاد والسلام" أن أكثر الحوادث الإرهابية سجلت في العراق، أفغانستان، باكستان، نيجيريا، وسوريا. كما احتلت اليمن المركز الثامن، ومصر المركز الثالث عشر، ولبنان الرابع عشر، وليبيا الخامس عشر في مؤشر الإرهاب العالمي. ومن المثير للاهتمام أن الشرق الأوسط لم يكن في قلب خارطة العمليات الإرهابية حتى مطلع القرن الحالي، بل كانت أمريكا اللاتينية

هي قلب النطاقات التقليدية للإرهاب. ويقال أن الإرهاب انتقل من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط بعد أن تماهت الحدود الفاصلة، وظهر الإرهاب العابر للحدود. حيث أن الإرهاب كان لفترة طويلة أحد السمات الأساسية لأمريكا اللاتينية، لتعدد أنماطه بين الجريمة المنظمة، والاغتيال السياسي، والخطف بهدف الحصول على فدية، وانتشار عمليات السطو المسلح. ويعد من مسبباته القهر الاستعماري، والدكتاتوريات العسكرية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب الديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وتفشي الحروب الأهلية والصراعات الأيديولوجية. ويمكن استبعاد أعمال العنف المرتبطة بتجارة المخدرات ليتبقى أعمال العنف ذات الطابع الأيديولوجي اليسارية أو اليمينية المتطرفة، يقابلها عنف الدولة المضاد لقمع تصاعد العنف السياسي. ويُقدر عدد المنظمات الإرهابية في أمريكا اللاتينية بحوالي ٢٦ جماعة إرهابية، أهمها: جيش التحرير الوطني الماركسية في شمال وشمال شرق وجنوب غرب كولومبيا، وكذلك مناطق الحدود الفنزويلية. والقوات المسلحة الثورية كجناح عسكري للحزب الشيوعي الكولومبي، وجماعة سينديرو لومينوسو (الطريق المستنير) وهي أكثر الجماعات الإرهابية عنفاً في بيرو. وحركة توباك أمارو الثورية الماركسية - اللينينية لتخليص بيرو من الإمبريالية الأمريكية. وقوات الدفاع الذاتي في كولومبيا حيث تجد هذه الجماعة السند من قِبل النخبة الاقتصادية وتجار المخدرات.

٢٦ جماعة إرهابية في أمريكا اللاتينية ومافيا تهريب وتجارة المخدرات والعنف الأيدلوجي

محاصرة الإرهاب الإيراني في أمريكا اللاتينية

شهد العقد الماضي تقاربًا في العلاقات بين إيران وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، شملت لقاءات على مستويات عليا بين صناع القرار من الطرفين، غير أن التقارب الأخير بين واشنطن وطهران بعد الاتفاق النووي بسط ظلالاً سلبية على تلك العلاقات. وهو وضع لن يستمر طويلا حيث أن هناك إمكانية تحول السلبية في العلاقات الراهنة إلى تسابق بين دول أمريكا اللاتينية للتقرب من طهران. ومن بوادر ذلك قول السفير الفنزويلي في طهران العام الماضي «إن فنزويلا مستعدة لأن تصبح محورًا للصادرات الإيرانية إلى دول أمريكا اللاتينية الأخرى». أما كيف تسربت أصابع طهران في النسيج اللاتيني في تلك الأصقاع البعيدة والمختلفة عن فارس حد التناقض فقد تحقق عبر قنوات القوة الناعمة وقنوات القوة الخشنة كالتالي:

- **قنوات القوة الناعمة:** فعبر القنوات الدبلوماسية تم غزو أمريكا اللاتينية سرًا بواسطة السفارات الإيرانية، حيث افتتحت طهران ستّ سفارات جديدة في أمريكا الجنوبية، وأسست ١٦ «مركزًا ثقافيًا» في بلدان القارة المختلفة، ونجحت بالتغلغل لفك عزلتها الدبلوماسية جراء العقوبات بمجهود دبلوماسي ممنهج، استمر على مدى عقود لإقامة وزرع نقاط وعملاء استخباراتيين سريين باستخدام المنشآت الدبلوماسية الإيرانية الرسمية. وفي سياق سعي النظام الإيراني منذ بداية الثورة الإسلامية إلى «تصدير» أيديولوجيته الراديكالية باستخدام كل الوسائل الضرورية، استخدمت طهران الوجه الإيراني المتسامح كالمساجد، والمراكز الثقافية، والمدارس، والكتب الدينية والعمل الاجتماعي، وحتى مفتشي اللحوم الحلال، بل وجماعات الكشافة، لتلقين المسلمين المحليين نسختها الخاصة من الإسلام الثوري وكغطاء لشبكتهم الإرهابية. فقد حذرت صحيفة نشنال من تدخلات النظام الإيراني في الدول الأمريكية باستغفار المسلمين في تلك البلدان لصالحه. باستخدام المساجد والمراكز الثقافية والمنظمات الخيرية فاستخدام الملالي الإيرانيين واللبنانيين لترويج وجهات النظر السياسية والدينية من قبل النظام ليس شيئًا جديدًا. حيث يُرسَل المتحولين مذهبيًا بشكل روتيني إلى قُم، مع دفع تكاليف الالتحاق بالمعاهد الإيرانية المصممة خصيصًا للناطقين بالإسبانية والبرتغالية، قبل عودتهم إلى بلادهم ليكونوا بمثابة مبعوثين غير رسميين لإيران في بلدانهم الأصلية. كما كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، عن أن طهران تعتبر القارة الثانية في أولويات سياستها الخارجية بعد الشرق الأوسط لنشر مخططها المذهبي؛ وأن فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا رحبت بالوجود الإيراني، مشيرًا إلى أن الدول الأخرى تم غزوها سرًا. حيث تواصل الكيانات المدعومة من إيران، مثل «بيت أمريكا اللاتينية في إيران»، ترعرعها في المنطقة بهدف ظاهره حميد، وهو تعزيز العلاقات بين الشعب الإيراني وشعوب أمريكا اللاتينية، غير أن هدفها الحقيقي هو تشجيع العنف، والقمع. أما عبر المؤسسات المالية فقد أقامت إيران شبكات تنتشر في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية تقوم بغسيل الأموال والتخطيط لعمليات إرهابية، عبر بيوت صرافة، ومؤسسات مالية وشركاء عمل خارجين على القانون كتجار مخدرات، ومهربي سلع استهلاكية، ومزيفين، يستخدمون شركات، وبيوت صرافة، ومؤسسات مالية كواجهة ومنها شركات اللحوم والنفط في البرازيل وأوروغواي وفي شيلي.

- **قنوات القوة الخشنة:** هناك وجود متنام لأفراد من «لواء القدس» النخبوي الإيراني في أمريكا اللاتينية حيث تم الكشف عن شبكات ضالعة في أنشطة النظام ذات صلة بالمقذوفات والقدرة النووية

وبالأخص في فنزويلا. كما كان هناك من أشكال العنف الهجوم على السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس بالأرجنتين والذي أسفر عن مقتل ٢٩ شخصًا. حيث أعلنت جماعة مرتبطة بإيران وحزب الله اللبناني المسؤولية عنه. ثم هجوم على جمعية الصداقة الأرجنتينية-الإسرائيلية، بقرار وتنظيم من أعلى قيادات الحكومة الإيرانية، الذين عهدوا بدورهم تنفيذ هذه العملية إلى جماعة حزب الله اللبنانية، حيث وافق على هذا الهجوم مسبقًا كل من المرشد الأعلى، ووزير الخارجية علي أكبر ولاياتي، ووزير الاستخبارات والأمن الوطني الإيراني علي فلاحيان، وعلي أكبر هاشمي رافسنجاني. ثم كان آخر جولات العنف مقتل المدعي والمحقق في الأرجنتين ألبيرتو نيسمان بطلقة واحدة في الرأس في يناير ٢٠١٥م، قبل يوم واحد من الإدلاء بشهادته أمام الكونغرس الأرجنتيني، حول ما قيل عن تغطية الحكومة الأرجنتينية لتفجير إيران الإرهابي للمركز اليهودي في ١٩٩٤م.

حزب الله من لاعب محلي إلى لاعب إقليمي ودولي

ومثلما كان حزب الله اللبناني مشاركًا فعالا في أزمات المنطقة بالعراق وسوريا واليمن، فقد تمكنت الاستخبارات المكسيكية ونظيرتها الكندية، من الكشف عن تحركات أفراد تابعين له في دول أمريكا اللاتينية. فقد انتقل الحزب من قوة محلية في لبنان إلى قوة إقليمية في سوريا، وهو في طريقة لوضع نفسه على الخريطة الدولية منطلقًا من أمريكا اللاتينية. فقد استخدمت طهران رجال الدين الشيعة الإيرانيين واللبنانيين كوكلاء غير رسميين للثورة الإيرانية في أمريكا اللاتينية. فبلال محسن وهبي نقل معلومات وتوجيهات بين الحزب في لبنان وعناصره في أمريكا اللاتينية، وأشرف على أنشطة المخابرات المضادة في "الحدود الثلاثية" بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي. كما أن هناك جماعات الكشافة المرتبطة بالمساجد الشيعية. هذه الجماعات لديها المظاهر الخارجية للحركات الشبابية البريئة، التي تنقل الضمير الاجتماعي للأجيال الجديدة، لكنها في الواقع صورة طبق الأصل من جمعية كشافة الإمام المهدي التابعة لحزب الله. ففي ١٧ مارس ١٩٩٢م، قاد مفجر انتحاري من حزب الله التابع لهذه التشكيلات بريئة المظهر شاحنة صغيرة مليئة بالمتفجرات، واقتحم بها السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس. تبعها تفجير جمعية الصداقة الأرجنتينية الإسرائيلية ١٨ يوليو ١٩٩٤م.

التعاون الخليجي اللاتيني ضد الإرهاب

توجد مشتركات عدة بين دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية، على رأسها وجود الإرهاب في مجتمع الكتلتين. وتحت عنوان الإرهاب تتفق الكتلتين على تحركات إيران وحزب الله غير الشرعية تمثل نوع من الإرهاب بحكم أن حزب الله المدعوم بالكامل إيرانيًا، مدرج في القوائم العربية والدولية للإرهاب. ولحرص دول الخليج في ظل سياسة الانفتاح التي تنتهجها على تنمية وتطوير علاقاتها مع العديد من دول العالم، تطورت العلاقات الخليجية اللاتينية لتنسيق الجهود، فكان من أهم ما خرجت به القمة الخليجية - اللاتينية الرابعة في الرياض هو التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز مكافحة الإرهاب. ودعوة الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة في الكتلتين إلى تكثيف جهودها وتنسيق التعاون لدراسة هذه الظاهرة وأسبابها، ومعالجة جذورها وفقًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبحكم المنطق الداخلي للأحداث في أمريكا اللاتينية كما رأينا في المساقات التي أوردناها أعلاه، حيث يمكننا بحث التصور الخليجي للتعاون مع دول أمريكا اللاتينية لمواجهة الإرهاب بعرض جملة ملاحظات مهمة وأساسية كالتالي:

-لا يوجد إلا القليل حول تواجد التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش في أمريكا اللاتينية. لكن نمو بذرة حزب الله في تلك البيئة لوجود الحاضنات الإسلامية، يعني إمكانية نمو داعش والقاعدة في التجمعات الإسلامية هناك. ومخطئ من يظن أن إرهابنا قادر للوصول لهم وأنه ذو اتجاه واحد فقط، فإرهاب أمريكا اللاتينية بالجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات، والاتجار بالبشر قابل للانتشار طالما أن هناك قدرة مالية وحاجة له في بيئتنا.

-لقد دعت الأمم المتحدة لإجراءات لمكافحة الإرهاب منها معالجة الأوضاع التي تساعد على انتشاره، وبناء قدرات الدول الأعضاء لمنع الإرهاب ومكافحته؛ ومن خلال» بنك الجنوب « الذي أقر في القمة الخليجية- اللاتينية يمكن التوسع في الاستثمارات المختلفة، ودعم جهود التنمية لتجفيف منابع الإرهاب المتمثل بالفقر والبطالة، ودعم الدول ماديًا لحرب الإرهاب.

- لقد أدي استخدام روسيا السلاح المتطور بعد تدخلها في الصراع السوري، بالإضافة إلى الوجود العسكري الإيراني المتطور. أدى إلى تقليل استخدام المقاتلين التابعين لحزب الله على الأرض، وبالتالي فإن الوجود العسكري للحزب سيبدأ في

"وول ستريت جورنال": طهران تعتبر القارة اللاتينية الثانية في أولوياتها الخارجية بعد الشرق الأوسط لنشر مخططها المذهبي

التقلص تدريجيًا، وهو ما يمهد لإعادة انتشار جديدة في أرض يعرفها وله بيئة حاضنة فيها، هي أمريكا اللاتينية والخليج، لمرحلة ومهام جديدة.

- أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرًا أنَّ النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية يتراجع لكساد حركة التجارة، كما أن هناك تراجع ملحوظ في الزيارات الرسمية رفيعة المستوى من إيران منذ تولي الرئيس حسن روحاني. لكن الأوضاع تظهر أن الاستخبارات الغربية قد منيت بفشل واضح في تقويم الخطر الإيراني على قارة أمريكا اللاتينية الحديقة الخلفية لواشنطن. ويجب أن تكون هناك تحركات خليجية لاتينية لتضمين أمريكا اللاتينية في الحسابات الأمريكية المتعلقة بكيفية التصدي لإرهاب إيران عالميًا، ومن نواح أكثر من مجرد فرض عقوبات شكلية محدودة على حفنة من داعمي طهران. فالإرهاب الذي ضرب أورلاندو في ميامي أثبت أنه ليس بالضرورة من المعسكر المناوئ لطهران بل ربما من محفزات مذهبية موالية لطهران. وإن لم يؤكد ذلك مصدر محايد.

- إن جانبًا كبيرًا من نجاحات حزب الله تكمن في قدرته الهائلة على التقلب لخدمة أهدافه. فحزب الله قادر على أن يعيد تعريف نفسه، فقد نجح في التحول من لاعب محلي في لبنان إلى لاعب إقليمي في سوريا، وهو في مرحلة التشكل ليصبح لاعب دولي في أمريكا اللاتينية كما أشرنا سابقًا. فرغم أن أولوياته العاجلة هي التأثير في التطورات في جواره الإقليمي، إلا إنه يعكف على توسيع تحالفاته، ومن المناطق التي يعدها الحزب أرضًا خصبة، أمريكا اللاتينية. وهو بذلك التوسع لا يختلف عن تنظيم القاعدة الإرهابي في شيء.

- خلال اجتماعات القمة الرابعة بالرياض قدمت مقترحات تحث على مبادرات لوقف التطرف وتجنيد الإرهابيين والحض على العنف، وضرورة اشراك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وجميع من يمكنهم المساهمة في تقديم الحلول. وهنا نشير إلى إمكانية قيام دول الخليج بتجنيد بعض المسرحين من عسكريي أمريكا اللاتينية، فخبرة الجنود اللاتينيين السابقين في قتال المليشيات اليسارية وتجار المخدرات مهارة مطلوبة؛ على أن يتم بالتفاوض المباشر عبر معاهدات لتنظيم استخدامهم كخبراء ومدربين لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك اصطياد لعصفورين بحجر واحد، حيث نستفيد منهم في مكافحة الإرهاب بالخليج، وفي الوقت نفسه نغلق باب الشائعات عن وصول الجنود لدول الخليج عبر شركات أمنية سيئة السمعة للعمل كمرتزقة.

-يملك اتحاد دول أمريكا اللاتينية(UNASUR) ذراع عسكري هو مجلس الدفاع الأمريكي الجنوبي لليوناسور لتوحيد أمريكا الجنوبية وإيجاد إجماع لتقوية التعاون الإقليمي في مجال الدفاع. باستقلالية ملفتة خرجت هذه الكتلة العسكرية على توجيهات واشنطن، حيث أصبح من غير الضروري بالنسبة لأمريكا اللاتينية أن تستورد النموذج الأمريكي، فالمنطقة قادرة على إقامة نظامها الدفاعي. وما يهمنا أن هذه الكتلة العسكرية يمكنها التعاون مع الكتلة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي وذراعها العسكري قوات درع الجزيرة. فهي تلتقي معها ليس في حرب الإرهاب فحسب، بل في التحرر من الإملاءات الأمريكية، كما حدث في عاصفة الحزم.

- لقد أظهرت عملية تفجير جمعية الصداقة الأرجنتينية-الإسرائيلية ١٨ يوليو ١٩٩٤م، بوضوح على أن كيانات إجرامية محلية في أمريكا اللاتينية زودت «حزب الله» بكل ما يحتاج إليه لتنفيذ عملية معقدة كهذه. كما يستفيد حزب الله من التقارب بين الجريمة والإرهاب. فحزب الله، يدرك القيمة الاستراتيجية لاستغلال كارتلات تجارة المخدرات التي تهيمن على البنية التحتية غير الشرعية لممرات الإتجار في المخدرات والبضائع المحظورة وتهريب الأشخاص، مما يسهل طريق حزب الله ليس في أمريكا اللاتينية فحسب، بل لإيجاد سبيله لدخول الولايات المتحدة عبر هذه الممرات. ومن ثم توجهه لدول الخليج.

الخاتمة

لم يوجد الأصدقاء لمشاركة أحدنا حياته الطيبة فقط، وإنما «للتخوزق» معه؛ كما قال غابرييل غارسيا ماركيز ، لذا كان لتجريد إيران من أصدقائها هدف ضمني في أجندة القمة العربية اللاتينية لتجلس على الخازوق لوحدها جراء مغامراتها الإرهابية، وإيمانًا بنفس الفكرة و ردًا على هذه القمة العربية اللاتينية، نقلت إيران تنافسها مع الدول العربية وخاصة الخليجية لخارج الإقليم عبر مد جسور جديدة مع دول أمريكا اللاتينية، قابله بكل أسف تأكيد المسؤولين السياسيين من البرازيل والمكسيك وفنزويلا وكوبا وأوروغواي وبوليفيا والإكوادور والأرجنتين ونيكاراغوا، على ضرورة تعزيز العلاقات التي تجمع بينها وبين إيران في مختلف المجالات، مشددين على رفع مستوى التعاون الثنائي في مرحلة ما بعد رفع الحظر عن طهران.وربما لازال الوقت مناسبًا لإقناع اللاتينيين بمقولة أخرى لماركيز وهو الأهم على الإطلاق في مدرسة روائي الواقعية وعدم الاندفاع وراء استثمارات مع شريك عملته الإرهاب عبر طرق محفوفة بجثث القتلى؛ حيث قال :اللعنة! لا يمكنك أن تتصور كم هو شاق قتل إنسان!

*المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

التقارب مشروط بحُسن الإدارة وتحديد المصالح والتحديات

العلاقات الخليجية ـ اللاتينية: الفرص والتحديات

أعطى انعقاد مؤتمر قمة الرياض في ٢٠١٥م، لرؤساء دول وحكومات الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية دفعة في مسار العلاقات بين الجانبين، وفتح الباب أمام فرص جديدة وآفاق متطورة لمجالات التعاون بينهما. والحقيقة، أن هذه العلاقات التي تبلورت في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين مع زيارة الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا لعدد خمس دول عربية في عام ٢٠٠٣م، واقتراحه على الأمين العام لجامعة الدول العربية فكرة القمة المشتركة بين الطرفين العربي واللاتيني هدفت إلى تعميق الحوار بين الجانبين، وتنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والدولية وتدعيم التعاون الاقتصادي.

د. علي الدين هلال

وتحولت الفكرة إلى واقع مع انعقاد المؤتمر الأول في برازيليا –البرازيل (٢٠٠٥م)، وتلاه الثاني في الدوحة (٢٠٠٩م)، والثالث في ليما –بيرو (٢٠١٢م)، والرابع في الرياض في العام الماضي. وتعرف هذه القمم باسم الأسبا ASPA. ورافق التعاون على المستوى الجماعي ازدياد العلاقات على المستوى الثنائي والتي تمثَّلت في الزيارات المتبادلة بين الطرفين والتي كان من أهمها الزيارة المبكرة التي قام بها ملك المغرب محمد السادس إلى البرازيل في ٢٠٠٤م، وجولة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد في ٢٠١٥م، والتي ضمت كوبا والمكسيك وفنزويلا، وزيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد في ٢٠١٦م، إلى كوستاريكا وكولومبيا والإكوادور، بالإضافة إلى عديد من الزيارات على مستوى رؤساء الدول والوزراء من دول أمريكا اللاتينية إلى الدول الخليجية.

في هذا الإطار، يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالعلاقات الخليجية (في إطارها العربي) □ اللاتيني، فيقوم بتحديد وضبط المصطلحات الخاصة بالموضوع، ويعرض لركائز العلاقات والفرص التي تتيحها والتحديات التي يواجهها هذا التعاون، وأخيرًا يعرض لبعض الملاحظات الخاصة بإدارة الدول العربية لهذا الملف.

أولاً: تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات

تتردد في الكتابات الخاصة بهذا الموضوع تعبيرات مختلفة مثل أمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية بل ويستخدم أحيانًا تعبير أمريكا الأيبرية وأمريكا الأسبانية. ويحدث تداخل بين هذه المصطلحات بعضها البعض، ويتم الخلط بين التعبيرات التي تستند إلى أساس جغرافي وتلك التي تستند إلى أسس ثقافية ولغوية.

إذا بدأنا بالجغرافيا، فإن المنطقة التي نتعامل معها والتي تعتبر جزءًا من العالم الجديد هي ما يعرف بالأمريكيتين The Americas. ويتم التمييز في هذا الإطار بين:

١) أمريكا الشمالية التي تشير إلى الولايات المتحدة وكندا.

٢) أمريكا الوسطى، وهي المنطقة التي تقع في جنوب أمريكا الشمالية مباشرة.

٣) أمريكا الجنوبية، والتي تقع جنوب أمريكا الوسطى.

ويشير تعبير أمريكا الوسطى إلى ٧ دول وهي: بليز، وكوستاريكا، والسلفادور، وجواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراجوا، وبنما. وتوجد بعض الاجتهادات بشأن هذا التعريف. فعلى سبيل المثال، فإن تعريف منظمة الأمم المتحدة لأمريكا الوسطى يدخل فيها المكسيك بينما يستبعد تعريف الاتحاد الأوروبي كل من المكسيك وبنما منها.

ويشير تعبير أمريكا الجنوبية إلى عدد ١٢ دولة تشغل تلك المنطقة التي يحدها من الشرق المحيط الأطلسي ومن الغرب المحيط الهندي ومن الشمال أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، ومن الجنوب التقاء المحيطين الأطلسي والهادي والقطب الجنوبي، وتعتبر هذه المنطقة الشاسعة هي القارة الرابعة من حيث المساحة

٣ هجرات عربية إلى أمريكا اللاتينية بدأت عام ١٤٩٢ ثم منتصف القرن التاسع عشر والأخيرة مع النفط الفنزويلي

في العالم بعد آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، والخامسة في عدد السكان بعد آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

كما تعتبر البرازيل أكبر دول أمريكا الجنوبية من حيث عدد السكان والذي يبلغ نصف عدد سكان القارة، يليها كولومبيا، والأرجنتين، وفنزويلا، وبيرو، وهي القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة واللاعب الإقليمي الرئيسي فيها. وتضم دول أمريكا الجنوبية أيضًا بوليفيا وتشيلي والإكوادور وباراجواي وأورجواي وجويانا وسورينام، وعدد من الجزر والأقاليم التابعة لدول أوروبية.

أما تعبير أمريكا اللاتينية فهو مفهوم ثقافي نشأ أصلاً في فرنسا، واستخدم لأول مرة في ١٨٦١ م، لتبرير السياسة الفرنسية في هذه المنطقة والدفاع عن نفوذها فيها، وخاصة مع قيامها بشأن حملة عسكرية ضد المكسيك. ومع ذيوع المفهوم، فإنه يشير إلى الشعوب المتحدثة بما يسمى باللغات الرومانسية أي اللغات المنحدرة من أصل لاتيني، وأهمها: اللغات الفرنسية، والإسبانية، والبرتغالية والتي تنتشر في الدول التي كانت جزءًا من الإمبراطوريات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية، وتضم هذه المجموعة قرابة ٢٠ دولة من دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وعدد من الأقاليم والجزر في البحر الكاريبي التي مازالت تابعة لدول أوروبية، ومن بين الدول التي تدخل في إطار دول أمريكا اللاتينية ولم تذكر من قبل كوبا، وبورتوريكو، والدومنيكان، والمكسيك، والمارتينيك، وهاييتي.

والجدير بالذكر-كما ورد سلفًا- أنه لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين حول أسماء الدول التي تدخل في كل مجموعة، وعلى سبيل المثال، فإن البعض يعتبر المكسيك جزءًا من أمريكا الشمالية، ولا يأخذ آخرون بالتمييز بين أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ويتبنون فقط بالتمييز بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وأيًا كان الأمر، فإن جميع هذه الدول تجمعها عضوية منظمة الدول الأمريكية التي تأسست في ٣٠ أبريل ١٩٤٨م، بهدف

التنسيق بين الدول الأمريكية وتنمية التعاون الاقتصادي بينها، والتي تضم عدد ٣٥ دولة ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الأمريكية واشنطن. كما نشأ اتحاد دول أمريكا الجنوبية في ٢٠٠٨م، بناءً على مبادرة من الرئيس البرازيلي دي سيلفا، وذلك بهدف تحقيق التكامل الإقليمي بين دوله، وتتضمن أجهزته برلمان مشترك وأمانة عامة.

ثانيًا: الركائز والفرص

يرتبط الطرفان العربي واللاتيني بعدد من الخبرات والسمات المشتركة والتي تقربهما من بعضهما البعض، فأغلب الدول العربية واللاتينية تنتمي إلى عالم الجنوب، وسعى كلاهما مبكرًا إلى بناء تنظيمه الإقليمي، فنشأت جامعة الدول العربية في ١٩٤٥م، وتلاها منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٨م، وشارك الطرفان في أنشطة مجموعة عدم الانحياز في داخل الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومجموعة الدول النامية المعروفة باسم مجموعة الـ ٧٧ ومؤتمرات التجارة والتنمية من عام ١٩٦٤م. كما تعاونا في إطار منظمة الدول المنتجة للنفط «الأوبك»، والتي تضم ٧ دول عربية وبلدين من أمريكا الجنوبية، هما: فنزويلا والأكوادور. ويجمع بينهما أيضًا الرغبة في دعم الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، والرغبة في تجاوز الشراكات التقليدية في عصر العولمة.

يزيد من أهمية التعاون والتنسيق مع دول أمريكا اللاتينية القوة الجيوستراتيجية والجيوسياسية التي تحظى بها، وامتلاكها لذخيرة هائلة من الموارد الطبيعية والقدرات الزراعية والصناعية والتكنولوجية، ولوجود إحدى دولها -البرازيل- ضمن مجموعة دول البريكس التي تضم روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا.

ومن أهم عناصر الربط بين المجموعتين العربية واللاتينية دور المهاجرين العرب إلى دول أمريكا اللاتينية وإسهامهم في بناء مجتمعاتها، وهو ما يظهر في نمط المعمار السائد في عديد من هذه الدول، وفي الكلمات العربية المستخدمة في اللغة الدارجة فيها، وفي الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجاليات من أصول عربية.

ويعود الوجود العربي في دول أمريكا اللاتينية إلى قرون عديدة، ويذكر بعض المؤرخين أن الموجة الأولى من الهجرة العربية إلى القارة الأمريكية كانت بعد سقوط دولة الأندلس الإسلامية. ولعله من مفارقات التاريخ الكبرى أن عام ١٤٩٢م، شهد حدثين جليلين مثّلا نقطة تحول في التاريخ الحديث، ففي هذا العام سقطت مدينة غرناطة بعد حصارها من قبل قوات الملوك الكاثوليك، ووصل المكتشف الإيطالي كريستوفر كولومبوس إلى جزر البحر الكاريبي، وقامت السلطات الإسبانية على مدى العقود التالية بإجبار عديد من المسلمين في إسبانيا ونقلهم قسرًا إلى المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد.

أما الموجة الثانية للهجرة العربية، فقد كانت في منتصف القرن التاسع عشر من منطقة الشام (سوريا ولبنان وفلسطين)، فمع تدهور أوضاع الدولة العثمانية ونشوب نزاعات طائفية في بعض مناطقها، قام أعداد من العرب بالهجرة إلى دول أمريكا اللاتينية وانخرطوا في النسيج الاجتماعي لشعوبها ولعبوا دورًا مهمًا في تطورها في كافة المجالات. وحدثت الموجة الثالثة للهجرة العربية بعد اكتشاف النفط في فنزويلا في خمسينيات القرن الماضي.

الاقتصاد قبل السياسة وضرورة آليات المؤسسية وتطوير النقل لنجاح العلاقات

ونتيجة لهذه الهجرات العربية إلى أمريكا اللاتينية أصبح العرب عنصرًا تكوينيًا في المجتمع، ويقدر البعض عدد السكان من أصول عربية بنسبة تتراوح من ٥ ٪ إلى ١٠٪ من عدد السكان، وتعتبر البرازيل من أكثر الدول التي ينحدر جزءًا من شعبها من أصول عربية، والذين يقومون بدور مهم في حياتها السياسية، فقد بلغت نسبتهم في مجلس الشيوخ حوالي ١٥٪ وفي مجلس النواب حوالي ٢٠٪. وفي الأرجنتين يقدر عدد المواطنين من أصول عربية بعدد ١,٢ مليون، وفي فنزويلا بعدد ١ مليون، وفي تشيلي بعدد ٦٠٠ ألف، يمثل الفلسطينيون جانبًا كبيرًا منه.

وقام المهاجرون العرب إلى تلك الدول بإصدار صحف ومجلات، فصدرت أول صحيفة في مدينة سان باولو سنة ١٨٦٥باللغة العربية، ثم صدرت مجلة الشرق باللغتين العربية والبرتغالية، وتكونت منظمة المؤسسات الأمريكية العربية (فياراب) في ١٩٧٣، ومنظمة البرلمانيين المنحدرين من أصول عربية.

ويدل على المكانة الاجتماعية للمواطنين ذوي الأصول العربية المناصب الرفيعة التي شغلوها، ففي عام ٢٠١٦م، تولى ميشيل تامر -اللبناني الأصل- منصب الرئاسة بعد عزل رئيسة البرازيل نتيجة اتهامها بالفساد. وتولى أنطونيو سقا -الفلسطيني الأصل- رئاسة السلفادور خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، وجوليو سيزار طورباى -اللبناني الأصل- رئاسة كولومبيا خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢م. وفي الإكوادور تولى ثلاثة رؤساء من أصول عربية منصب الرئاسة، كان أولهم خوليو تيودور سالم الذي تولى المنصب بشكل مؤقت عام ١٩٤٤م، وعبد الله بوكرم الذي شغل المنصب ١٩٧٦-١٩٧٧م، ثم ميخائيل معوض ١٩٩٩-٢٠٠٠م. وفي الأرجنتين تولى كارلوس منعم -السوري الأصل- منصب الرئاسة لعشر سنوات كاملة ١٩٨٩-١٩٩٩م.

إن هذا العرض يوضح وجود مرتكزات للحوار والتنسيق بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية يمكن البناء عليها وتطويرها.

ثالثًا: التحديات

في العلاقات الدولية، وفي التعاون بين الدول فرادى أو مجموعات، فإنه كما توجد عناصر محبذة ومدعمة للتعاون توجد عقبات ومشاكل وتحديات، ولعل أبرز هذه التحديات حداثة الاهتمام الرسمي بالعلاقات بين الجانبين العربي واللاتيني، وعدم وجود آليات مؤسسية لإدارتها. بيد أن العقبة الرئيسية هي بعد المسافة بينهما، وارتفاع تكلفة النقل الجوي وعدم وجود خطوط منتظمة للنقل البحري.

ويكفي للتدليل على مشكلة بعد المسافات المقارنة بين طول المسافة بين العاصمة السعودية الرياض وعدد من مدن العالم الكبيرة، وذلك وفقًا للأرقام الواردة في موقع «المسافة من إلى Distancefromto». فبينما تتمثل المسافة بين الرياض وبكين هي ٦,٦٠٨,٢٣ (أي ستة آلاف وستمائة وثمانية كيلو مترًا وثلاثة وعشرون مترًا)، وبينها وبين طوكيو ٨,٧٠١,٣٧ كم، وبينها وبين جوهانسبرج في جنوب القارة الإفريقية ٦,٠١١,٦٢ كم، ولاجوس في غربها ٥,٠٣٣,٠٩٢ كم، فإن المسافات مع عواصم دول أمريكا اللاتينية تصل إلى الضعف، وعلى سبيل المثال تصل المسافة بين الرياض وسان باولو- البرازيل ١١,٤٠١,٥٦ كم، وبينها وبين وكاراكاس فنزويلا ١١,٨٣٧,٢٢ كم، ثم تزداد المسافة، فتبلغ في حالة بيونس إيرس- الأرجنتين ١٢,٨٥٤,١٦٦ كم، ثم تزاد بالنسبة لمدينة ليما- بيرو لتصل إلى ١٣,٩٦٨,٣٤ كم، ولاباز- بوليفيا ١٣,٢٤٠,٨١ كم، ومدينة المكسيك ١٣,٨٨٣,٢٨ كم.

وكان من شأن إدراك الطرفين لآثار بعد المسافة على التعاون بينهما إصدار مؤتمر قمة الرياض توصية بضرورة دراسة قضايا النقل البحري، ودعوة الإدارة الاقتصادية بالجامعة العربية إلى متابعة تنفيذها. وبالفعل، قامت الإدارة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بتنظيم المؤتمر الدولي لتطوير دور النقل البحري لتنمية حركة التجارة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في ٢٠١٦م.

وإضافة إلى البعد الجغرافي، فإن دول أمريكا الجنوبية تمر بظروف صعبة منذ بداية العقد الثاني من هذا القرن بما في ذلك الدول الإقليمية الكبيرة وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين. تتسم هذه الظروف بالاضطراب السياسي وعدم الاستقرار وحدوث مواجهات بين المجالس التشريعية وسلطة الرئاسة، كما تتصف على الجانب الاقتصادي بالركود، وانخفاض معدلات النمو، وتراجع أسعار العملات الوطنية مقابل الدولار، وازدياد حجم المديونية الخارجية (والتي وصلت في فنزويلا على سبيل المثال إلى ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦م)، وتفاقم عجز الموازنة العامة ونقص السيولة النقدية، وضاعف من ذلك بالنسبة لكل من فنزويلا والإكوادور انهيار سعر النفط منذ عام ٢٠١٤م.

وأدى ذلك كله إلى آثار اجتماعية وخيمة تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة وعجز الحكومات عن الاستمرار في سياسات الدعم للسلع الأساسية للفقراء وارتفاع الأسعار، واستخدام الولايات المتحدة والقوى المؤيدة لها في هذه الدول هذه الظروف للتخلص من الأحزاب اليسارية الحاكمة وتلك التي تتبع سياسات مخالفة لواشنطن.

رابعاً: الإدارة السياسية للعلاقات

مع أن مؤتمرات التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية تتم في إطار جامعة الدول العربية إلا أن الطرف الفاعل فيها هو دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصًا السعودية والإمارات وقطر. يرجع ذلك إلى قدرة هذه الدول على احتفاظها باستقرارها السياسي وسط أجواء الاضطراب والفوضى التي عمت كثير من الدول العربية إضافة إلى تنفيذها لمشاريع تنمية طموحة، وازدياد تبادلاتها التكنولوجية والتجارية مع دول العالم. وقد أسفر ذلك عن نمو متزايد للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، فارتفع حجم التبادل التجاري للسعودية مع هذه الدول من ٣ مليار دولار في ٢٠٠٣م، إلى ١٠ مليار دولار في ٢٠١٤م. وفي هذا العام كان الميزان التجاري يميل لصالح دول أمريكا اللاتينية، فبينما استوردت السعودية منها بقيمة ٦,١ مليار دولار، فإن الصادرات السعودية بلغت ٣,٩ مليار دولار تمثلت أساسًا في النفط والبنزين وبعض المواد البترولية.

أما بالنسبة للتبادل التجاري مع الدول الخليجية بشكل عام، فقد ازداد من ٣ مليار دولار في ٢٠٠٣م، إلى ٣٥ مليار دولار في ٢٠١٤م، بزيادة قدرها ١٥٦٪. وتصدرت البرازيل دول أمريكا الجنوبية في هذا المضمار، ففي عام ٢٠١٥م، استحوذت على ٤٩٪ من إجمالي صادرات دول أمريكا الجنوبية إلى السعودية، واحتلت المرتبة رقم ١٣ من قائمة الدول المصدرة للمملكة، والتي تنوعت صادراتها ما بين اللحوم والألبان والسكر والمصنوعات، وتم تنظيم رحلات جوية مباشرة من جانب شركتي «الاتحاد» و«القطرية» إلى البرازيل. كما نشطت دولة الإمارات في تدعيم علاقاتها التجارية مع المكسيك والبرازيل وتشيلي والأرجنتين.

ومع ازدياد العلاقات التجارية نشأ بعض الأطر المؤسسية مثل غرفة التجارة العربية اللاتينية، ومنتدى رجال الأعمال والذي عقد اجتماعه الرابع على هامش قمة الرياض، واجتماعات وزراء الاقتصاد والمال، والتي كان منها الاجتماع الذي انعقد في الأكوادور وصدور «إعلان كيتو»، والاجتماع الذي انعقد في المغرب وصدور

البرازيل تستحوذ على ٤٩٪ من الصادرات اللاتينية للسعودية وتأتي في المرتبة الـ ١٣ بين الدول المصدرة للمملكة

«إعلان الرباط». وتضمن الإعلانان مقترحات بشأن تنمية العلاقات التجارية، ومنع الازدواج الضريبي، وتيسير فرص الاستثمار، وزيادة بعثات التمثيل التجاري بين الطرفين. كما استضافت دولة الإمارات «منتدى آفاق التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية تحت شعار الشراكة من أجل التنمية والتي ركز فيها على دور التعليم والبحث العلمي. وبدأت مفاوضات بين مجلس التعاون الخليجي والميركسور لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مثل تلك التي وقعتها مصر في ٢٠١٠م. ونشطت البرازيل في إرسال بعثات وتنظيم معارض تجارية لتسويق منتجاتها في الدول الخليجية.

ومع تسجيل هذه الطفرة في العلاقات التجارية بين الطرفين، فإنه لا ينبغي التهويل مما تحقق إذ يبقى هذا التبادل في حدود ١٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي للطرفين، وأن الأطر المؤسسية التصديرية بين الطرفين محدودة، وجانب من هذا التبادل التجاري لا يتم مباشرة بين الطرفين، وإنما من خلال «وسطاء»، كما أن الاستثمارات المتبادلة بينهما مازالت متواضعة.

وارتبط ذلك بازدياد الزيارات على الجانبين، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى زيارة وفد المجموعة البرلمانية لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (جرولاك) إلى دولة الإمارات واجتماعه مع قيادة المجلس الوطني الاتحادي بها. وبالنسبة للحوار السياسي بين الطرفين للوصول إلى مواقف مشتركة تجاه القضايا الدولية والصراعات الإقليمية، كان الاتفاق يسيرًا في بعض الموضوعات مثل الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك على غرار منطقة أمريكا الجنوبية، والتضامن مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، وإدانة كافة أشكال الإرهاب، واحترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، والدعوة إلى رفع الحظر على إمداد الجيش الليبي بالسلاح.

بينما ظهرت خلافات بين الطرفين بشأن قضايا أخرى كان من أهمها الموقف تجاه إيران، فلم تتحمس أغلب دول أمريكا الجنوبية لانتقاد طهران بشكل مباشر وإدانة تدخلها في الشؤون الداخلية في البحرين واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة، وأثير ذلك في قمة الرياض حيث تم التحفظ على مسودة البيان التي أعدها الجانب العربي بشأن هذه الموضوعات، كما حدث خلاف مماثل بشأن صياغة الفقرة الخاصة بالأزمة السورية.

ويمكن فهم التحفظ الأول في ضوء العلاقات التي تربط هذه الدول بإيران والسياسة الإيرانية النشطة في هذه المنطقة، وبالذات مع كوبا وفنزويلا والبرازيل ونيكارجوا، والتي أخذت دفعة بعد توقيع الاتفاق النووي مع مجموعة ٥+١ ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، واتسمت السياسة الإيرانية برد الفعل السريع ففي أعقاب قمة الرياض سارع نائب وزير الخارجية الإيراني بالقيام بجولة شملت المكسيك وكولومبيا والأكوادور.

ومع أن أصابع الاتهام قد توجهت إلى إيران ودورها في بعض أعمال العنف مثل اقتحام السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين بسيارة مليئة بالمتفجرات في ١٩٩٢م، وتفجير مبنى جمعية الصداقة الإسرائيلية الأرجنتينية في ١٩٩٤م، مما أدى إلى صدور أوامر من المدعي العام الأرجنتيني بالقبض على الرئيس الأسبق رافسنجاني وعدد من القيادات الإيرانية وكذلك ضد عماد مغنية أحد قادة حزب الله اللبناني وإبلاغ الانتربول، فإن ذلك لم يؤثر بشكل رئيسي على الدور الإيراني في المنطقة.

كما يمكن فهم التحفظ الثاني الخاص بالأزمة السورية في إطار الصلة التاريخية لشعوب هذه الدول بسوريا، وعدم رغبتها في الانخراط في الخلافات العربية ـ العربية. وبالفعل تم التوصل إلى صيغة بيان يؤكد على المبادئ دون الدخول في تفاصيل محددة.

وفي هذا الصدد، من الضروري على الدول الخليجية الاستفادة من دروس الماضي، وعدم تصور أن إقامة صلات تعاون أو شراكة مع دول أخرى يعني التوافق الكامل معها في المواقف والتوجهات. ومن الخطأ البالغ أن يدلي المسؤولون العرب بتصريحات مفادها أن الهدف من تطوير العلاقات مع دول أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية عمومًا هو حصار إيران، فمثل هذا القول لا يجوز ويتضمن تهوينًا من شأن دول أمريكا الجنوبية واللاتينية. من حقنا أن يكون لدينا أهدافنا، وأن نسعى لتحقيقها، وأن ننشئ شبكة من المصالح المتبادلة مع الأطراف الأخرى مما يجعلهم أكثر تقبلاً لوجهات نظرنا بفعل حجم المصالح المشتركة، ولكن دون الافصاح عن ذلك أو ربط العلاقات التجارية بمشروطيات سياسية.

إن العلاقات بين الدول الخليجية ودول أمريكا اللاتينية أمامها فرصة كبيرة للتوسع والازدهار خاصة الخليجية طالما أحسن القائمون بالأمر إدارة هذه العلاقات، ومعرفة مصالح وأهداف الطرف الآخر والضغوط التي يتعرض لها.

*أستاذ العلوم السياسية-جامعة القاهرة

عالمية النظام الدولي اقتصاديًا واردة والرؤية الخليجية قابلة للتنفيذ

النظام العالمي الجديد: الرؤية اللاتينية والمنظور الخليجي

عرفت العلاقات الدولية الخارجية عبر تاريخها الطويل أنماطًا مختلفة من هياكل في صياغتها وإدارتها. وقامت تلك الخبرات منذ قرون من الزمن، بين أطراف عدة شملت الدول في علاقاتها ببعضها البعض، وفي علاقاتها بفاعلين "خارجيين" من غير الدول فضلا على العلاقات الخاصة بكيانات تاريخية، مثل الإمبراطوريات الدينية ومنها الإمبراطورية البيزنطية، والإمبراطورية الرومانية، والإمبراطوريات الإسلامية، مثل الإمبراطورية الأموية، والإمبراطورية العباسية، والإمبراطورية العثمانية، وكذلك كان ثمة أنماط أخرى لإمبراطوريات أوروبية استعمارية، مثل الإمبراطورية البريطانية، والإمبراطورية الفرنسية، وإمبراطوريات أقل، مثل الإمبراطورية النمساوية المجرية. ونستطيع الانتقال من تلك النماذج للعلاقات الإمبراطورية التي لم تكن بالأساس علاقات دولية، بل خارجية، لأنها لم تكن بين دول، وإنما بين كيانات خارجية أخرى.

د. مصطفى علوي

وحتى منتصف القرن السابع عشر انتهى نموذج تاريخي آخر للعلاقات الخارجية تمثل في صلح وستفاليا الذي وقع في عام ١٦٤٨م، لينهي مرحلة علاقات خارجية فيما بين كيانات من دون الدول تمثلت في القبائل والعشائر والكنائس والعائلات، وهو ما أدى إلى ظهور الدولة القومية كنموذج للفاعل الرئيسي في الحياة السياسية. وقد استمرت تلك المرحلة من منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن العشرين، أو لمزيد من الدقة من عام ١٦٤٨م، مع توقيع صلح وستفاليا، وحتى عام ١٩٤٧م، الذي أنهى مرحلة الحرب العالمية الثانية. ومع أن تلك الحرب كانت قد انتهت في عام ١٩٤٥م، عسكريًا فإن المرحلة اللاحقة لها بدأت رسميًا مع مشروع مارشال عام ١٩٤٧م، ومع نشأة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) عام ١٩٤٩م. وحتى ذلك التاريخ كانت أغلبية بلاد العالم، وبخاصة تلك التي تقع خارج القارة الأوروبية "لا دول"، حيث كانت محتلة من دول أوروبية، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، ثم بعدها بمسافات طويلة إسبانيا وإيطاليا.

ومع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، ونمو حركات التحرر الوطني في بلاد العالم الثالث، تحررت تلك البلدان، وأصبحت دولاً مستقلة، وهو ما أدى إلى ترسخ مفهوم الدولة القومية، ومن ثم، مفهوم النظام الدولي، الذي أصبح الإطار التنظيمي الأساسي لإدارة حركة العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أن الزيادة الكبيرة في عدد الدول المستقلة التي كانت أقل من ٥٥ دولة، ثم أصبحت الآن ١٩٣ دولة أعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ومع أن دولية النظام الذي يدير العلاقات الخارجية كانت تترسخ من خلال تطورات ومؤشرات أخرى إلى جانب الزيادة الكبيرة في عدد الدول أعضاء ذلك النظام، فإن عوامل أخرى لعبت دورًا لا يقل أهمية، في ذات الاتجاه، ومنها نشأة الفاعلين من غير الدول، وبخاصة المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، وجماعات العنف والإرهاب الدولي، بل وبعض الشخصيات ذات التأثير على حركة العلاقات العالمية، وبخاصة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعولمة الثقافية.

وقد كانت تلك التطورات وراء نشأة هيكل قوة ذو تأثير في حركة العلاقات الدولية من خلال صياغة قواعد قانونية وآليات سياسية لإدارة تلك العلاقات بما ينشئ نظامًا لإدارة تلك

تبنت أمريكا اللاتينية سياسات مناهضة لهيمنة الدول الكبرى ووضعت مصلحة شعوبها بعيدًا عن التأثير الخارجي

العلاقات على النطاق الدولي بما يضمن السعي إلى احترام القوى والهياكل القائمة على تلك الإدارة والوصول إلى نظام دولي يضمن تحقيق ذلك الهدف.

وثمة مؤشرات تقاس بها درجة ومستوى ونطاق العلاقات بين الكيانات الدولية المختلفة. ومن بين تلك المؤشرات مدى دولية، أو عالمية النطاق الجغرافي لعملية إدارة العلاقات الجغرافية، وما إذا كان عالميًا يغطي الكرة الأرضية ونطاقها الجغرافي الكامل. وعند هذه الحالة نكون قطعًا في نظام عالمي. ويتحقق ذلك أيضًا عندما يكون الفعل والإرادة والفعالية في ذلك النظام يغطي اهتمامات وانشغالات الفاعلين الدوليين، على أن تتوزع قوة وقدرة هيكل القوة في النظام على كل مكوناته، وقضاياه، وأطرافه، وبما يجعل القوى الفاعلة منتشرة في كافة مناطق، وكل قضايا ذلك النظام، وبما يسمح بتنوع وعالمية أجندة النظام وجدول أعماله وانشغالاته، وهو ما يقود إلى تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي. وإذا كانت عالمية النظام تجعله أكثر فعالية وأقدر على حل المشكلات، وحتى المعقدة منها، فإن الوصول إلى تلك العالمية يحتاج إلى قدرات هيكلية فعالة، وتعدد في الفاعلين الدوليين، وتنوع في أجنداتهم، وانتشار جغرافي واستراتيجي لعناصر قوة هؤلاء الفاعلين. ويمثل ذلك تحديًا كبيرًا قد لا يكون من السهل تحقيقه.

وإذا نظرنا إلى الخريطة الزمنية للعلاقات الدولية، وبالذات خلال القرن العشرين فسوف نجد أنه كان هناك نظامًا دوليًا غير عالمي. فالقوى الدولية الكبيرة، أو المؤثرة، كانت قليلة العدد، وكانت كلها أوروبية. ولم يكن هناك تأثير في حركة العلاقات الدولية لقارات أفريقيا وآسيا، وإلى حد ما أمريكا اللاتينية. وكانت حركة العلاقات، بالأساس، صراعية، سواء فيما بين قوى الاستعمار الكبرى وبلدان العالم الثالث غير المستقلة (أي أنها لم تكن دولاً بعد، أو فيما بين الدول الاستعمارية، نفسها، وبعضها البعض). وهذا النموذج الأخير كان آنذاك، هو الأخطر والأفعل، وكان ذلك واضحًا في الصراع الأوروبي – الأوروبي الذي قاد العالم إلى أخطر حروب الأرض وأكثرها تدميرًا. وهما الحربان العالميتان الأولى والثانية. وفي مثل ذلك الوضع لم يكن ممكنًا، حتى تخيل تصور وهمي بأن ينشأ هيكل عالمي لإدارة منظومة العلاقات الدولية.

وربما يكون البعض قد ظن بأن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد أصبحت أقرب إلى حالة وجود نظام عالمي. فقد أدت تلك الحرب، فيما بين نتائج أخرى، إلى إضعاف القوى الاستعمارية الإمبراطورية، سواء الذين هزموا في تلك الحرب، أو حتى الذين انتصروا فيها. وأدت تلك الحرب، أيضًا إلى فتح أبواب حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث غير الأوروبية مما أحدث اتساعًا في نطاق دائرة الحركة الخارجية أمام الكثير من القوى غير الأوروبية. وفي تلك المرحلة نفسها صعدت إلى قمة هيكل القوة في العلاقات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق، وكلاهما دول غير أوروبية (الولايات المتحدة)، أو نصف أوروبية (الاتحاد السوفيتي السابق). ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر ١٩٩١م، جعل الأمر محسومًا في غير صالح القائلين، آنذاك، بعالمية النظام الدولي. وهنا نصل إلى السؤال عن طبيعة المرحلة الراهنة، وإلى أي حد يوجد بها دلائل على عالمية النظام الدولي. وقبل ذلك، لابد من التأكيد على حقيقة أن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتوليد مرحلة الأحادية القطبية كانت منطقيًا ضد النظام العالمي لأنها كانت شبه محكومة بالقطب الواحد.

النظام العالمي: رؤية لاتينية:

خلال العقدين الأخيرين أخذت دول أمريكا اللاتينية تسعى إلى تعزيز نتائج نهضتها الاقتصادية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ما تزال تعاني من نتائج أزماتها الاقتصادية والمالية وكان ذلك يعني، في أحد أبعاده أنه في الوقت الذي كانت تسعى فيه الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، منفردة أو بالتنسيق مع كل أو بعض دول الاتحاد الأوروبي، إلى إدامة القطبية الأمريكية الأحادية، أو بناء عالم جديد فيه تعددية قطبية شكلية كنتيجة لانفراد تلك الدول الغربية القليلة العدد على رأس هيكل النظام الدولي، وبما يحول دون تحول ذلك النظام إلى العالمية، سواء من حيث عدد القوى العظمى والكبرى الأعضاء في النظام الدولي، أو من حيث تضييق الفجوات، أو المسافات التي تفصل بين الكبار وبعضهم البعض، أو بينهم وبين الكيانات الأصغر أو الأقل، أو مراجعة هيكل القوة، ومن ثم هيكل السلطة، وبخاصة فيما بين الكبار والصغار. وبحيث لا يكون هناك سلطة للنقض أو الفيتو في يد عدد محدود من الدول الأعضاء، وذلك مثلاً كما هو الحال داخل مجلس الأمن الدولي، أهم مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، التي تعد أبرز مؤسسات النظام الدولي الراهن، والذي يمكن أن يتحول إلى نظام عالمي إذا انتقلت الرؤية والروح العالمية، أو

المعولمة، التي تدفع إليها المواقف والسياسات التي تدعو إليها وتساندها دول أمريكا اللاتينية.

وبطبيعة الحال، ما كان يمكن للدول اللاتينية أن تتبنى تلك الفلسفة، أو السياسة ما لم تكن قد أحرزت ما أحرزته من تطور وتقدم اقتصادي وعلمي، ومن ثم سياسي، وبخاصة في العقدين الأخيرين. ومع تلك النهضة الاقتصادية والعلمية ما كان يمكن لدول أمريكا اللاتينية، وبخاصة البرازيل والأرجنتين، أن تحقق الإنجاز المتعلق بتبني سياسات لا تتوقف نتائجها عند داخل كلٍ منها، على أهميته، بل تمتد لتدافع عن مصالح إقليمها اللاتيني، بل وأقاليم أخرى في العالم الثالث، وهو ما يعزز من فرص نجاح سياسات ومواقف تقود إلى عالمية النظام الدولي، وعدم اقتصاره على خدمة مصالح الكبار الأوروبيين أو الغربيين فقط. وبالطبع لن يتحقق مثل ذلك الهدف إلاَّ بصياغة هيكل قوة عالمي جديد، ليس فقط فيما يتعلق بالقوة الناعمة ولكن أيضًا في القوة الصلبة، أو القوة الذكية التي تجمع بينهما.

وقد اتجهت دول أمريكا اللاتينية إلى تبني سياسات ومواقف مناهضة لسياسات الهيمنة التي تأخذ بها دول كبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو مؤسسات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو ما يعني أن دول أمريكا اللاتينية تضع مصلحة شعوبها أمامها، وبعيدًا عن نفوذ وتأثيرات القوى الخارجية. وكان التكامل هدفًا استراتيجيًا لدول أمريكا اللاتينية، وبخاصة في العقدين الأخيرين، ولذلك، وقعت تلك الدول العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وفي هذا السياق، وقعت البرازيل وفنزويلا ٢٦ اتفاق تعاون وتكامل في مجالات الدفاع والطاقة والتعدين، كما وقعت ١٢ دولة على الاتفاق التأسيسي لاتحاد بلدان أمريكا الجنوبية "يوناسور" الذي يعمل على تحقيق التكامل بين البرازيل والأرجنتين، وفنزويلا، وتشيلي، وأوروجواي، وباراجواي، وبوليفيا، والإكوادور، وكولومبيا، وجويانا، وبيرو، وسورينام. وهذا الاتفاق يعني أن دول أمريكا اللاتينية تبتعد عن سياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة تضمن تحقق عالمية النظام الذي تتم فيه إدارة الشؤون الخارجية على نطاق عالمي لا سيطرة فيه لأحد، وإنما لمجموع مصالح الدول الأعضاء في ذلك النظام، بما فيهم دول أمريكا اللاتينية التي أدركت حقيقة أن نظام العلاقات الخارجية لا يمكن أن يتحول إلى العالمية إلاَّ عندما تضيق فجوات أو مسافات القوة بين الشعوب والدول بحيث لا تسيطر دولة واحدة، أو قطب واحد، أو دولتان، أو قطبان، أو عدد قليل من الدول القوية على حركة العلاقات الخارجية. وذلك هو ما فهمته دول أمريكا اللاتينية وأدركته، فأخذها ذلك إلى طريق العالمية في النظر إلى حركة النظام "الدولي".

وما كان يمكن أن يتحقق ذلك إلاَّ بنجاح البرازيل ودول أمريكا اللاتينية المهمة الأخرى في تجنب آثار الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت سلبًا على الاقتصاد الأمريكي، واقتصادات عدد من دول أوروبا الغربية، فبدأت المسافة في القوة الاقتصادية تضيق بين الطرفين، بما يساعد على التحرك نحو عالمية النظام الدولي. وما كان يمكن أن يحدث تحرك نحو عالمية النظام الدولي إلاَّ بتوسيع نطاق علاقاته، من خلال زيادة عدد الدول الأطراف الفاعلة، وهو ما سبق عرضه. وليس ذلك فقط، وإنما بقدرة دول مثل الدول اللاتينية لبناء سياسي داخلي سليم وقوي بإتباع سياسات اقتصادية وثقافية وسياسية تحقق ذلك الهدف، وتقوي تلك الدول وتنهي مرحلة الهيمنة الأمريكية. وحتى يتحقق هدف العالمية بما يعنيه من زيادة عدد الدول القوية، وبناء كيان عالمي عابر للقارات لدول مهمة خارج النطاق الغربي الأوروبي الأمريكي اتجهت أمريكا اللاتينية ممثلة في البرازيل، وأوراسيا ممثلة في روسيا الاتحادية، وآسيا ممثلة في الهند والصين، وإفريقيا ممثلة في جنوب إفريقيا إلى بناء كيان تعاون عالمي باسم البريكس B.R.I.C.S، وهو بنيان مؤسسي سياسي عابر للقارات.

"يوناسور" يحقق التكامل بين ١٢ دولة لاتينية والابتعاد عن التبعية وإرساء النظام الدولي بدون سيطرة أحد

وبطبيعة الحال، كانت عملية إعادة بناء الداخل اقتصاديًا وسياسيًا في الداخل اللاتيني عنصرًا مهمًا وأساسيًا في نجاح التجربة اللاتينية في دفع العلاقات الخارجية نحو العالمية. وعند هذه النقطة نتوقف لننظر فيما إذا كان ثمة رؤية خليجية لنظام عالمي جديد من عدمه وما إذا كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو المجلس ذاته، يمتلكون رؤية واضحة المعالم والحدود في هذا السياق، وما إذا كان ممكنًا اتخاذ خطوات عملية في ذلك السياق.

النظام العالمي: رؤية خليجية:

يضم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ست دول عربية خليجية هي المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، وقطر. وقد أنشئ المجلس ليخدم كمؤسسة تعاون، كما يدل على ذلك اسمه. ثم حاولت دوله الأعضاء أن تنتقل به إلى مستوى أعلى لتحقيق التكامل بين دوله، اقتصاديًا، وربما أيضًا عسكريًا، أو دفاعيًا، من خلال تشكيل قوة درع الجزيرة. ولكن تلك القوة كانت صغيرة

البريكس يحقق العالمية بزيادة عدد الدول القوية

وبناء كيان عالمي مؤسسي سياسي عابر للقارات

الحجم جدًا، عند تأسيسها بما لا يسمح لها بخوض عمليات كبيرة، أو تحقيق أهداف فعالة. وفي ضوء الخبرات العملية التي تؤكد صحة ما ذكرته الكلمات والسطور الماضية، تم زيادة حجم قوات درع الجزيرة بما يمكنها من تحقيق أهداف إقليمية، لكن من دون أن تصل إلى المستوى الذي يصعد بها إلى مستوى العالمية.

ويعني ذلك أن قدرة مجلس التعاون الخليجي على بناء أو المشاركة في بنيان عسكري عالمي هي قدرة محدودة للغاية. صحيح أن السعودية والإمارات وسعتا حجم قدراتهما العسكرية، وتشاركان، بأدوات ومستويات مختلفة في أنشطة عسكرية، بالذات في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ولكنهما تحتاجان إلى مزيد من الوقت والمال والخبرة لتحقيق هدفها الرامي إلى الانتصار على الإرهاب. ومن ناحية ثانية، فإن احتمالات وإمكانيات تعاونهما مع قوى عالمية عسكرية هي ما تزال احتمالات محدودة، ولو نسبياً، لتركيزها، تاريخيًا، على التعاون مع قوى الغرب عسكريًا، لأنها هي التي كانت هناك كقوى عسكرية عالمية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية. هذا في الوقت الذي كانت القوى العالمية الأخرى، وبالذات الاتحاد السوفيتي السابق بعيدة عن منطقة الخليج العربي، أو موجودة ومتعاونة، أو متحالفة لبعض تلك القوى العسكرية العالمية مع قوى إقليمية معادية لدول الخليج العربية، أو لمعظمها، وبالذات إيران.

والأهم من كل ذلك أن المنطقة العسكرية المركزية الأمريكية Central Command توجد قيادتها في الداخل الأمريكي في مدينة تمبا بولاية فلوريدا في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، بينما توجد قيادتها العسكرية العالمية في العديد والسولية بدولة قطر "الخليجية"، وهو ما يعني أنه من الصعب تصور حدوث تحول إلى العالمية في ذلك السياق المتعلق بالقوة العسكرية، ومدى عالميتها، وذلك لانفراد عدد محدود من دول الغرب، بالإضافة إلى الصين والهند بامتلاكها وتطويرها وإنتاجها، واستخدامها للحرب أو للردع.

أما في شأن القوة الاقتصادية فإن التحول إلى عالمية النظام الدولي هو أمر وارد، وبنسب، أو معدلات أعلى كثيرًا، وهو ما يجعل الرؤية الخليجية، في هذا المجال، أوضح وأكثر قابلية للتنفيذ والنفاذ. ففي ذلك الإطار الاقتصادي العالمي يزداد عدد الأقطاب الاقتصاديين ومن ناحية أخرى، فإن هذه القوى الاقتصادية العالمية لا تنتمي فقط إلى الغرب الأمريكي أو الأوروبي، وإنما تمتد إلى آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

وفي حالة مجلس التعاون الخليجي، فإن دوله تنتج وتصدر نصف نفط العالم، وتمتلك ٢٥٪ من احتياطيات العالم النفطية. وعلى المستوى المؤسسي، فإن الأوبك O.P.E.C ما تزال تمثل أهم إطار منتج للنفط عالميًا، ولكن ثمة تطور يصل إلى حد التحول في مجال إنتاج وتصدير أهم مصادر الطاقة، عالميًا، حتى الآن، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود عملية دولية، أو عالمية، أدت إلى هبوط شديد في سعر برميل النفط من أكثر من ١٥٠ دولار للبرميل إلى أقل من ٣٠ دولار للبرميل، وهو يعني آثارًا ونتائج خطيرة بالنسبة لكبار مصدري النفط في العالم، وبخاصة روسيا ودول الخليج العربية. وكان وراء ذلك عوامل مهمة منها زيادة هائلة في المخزون الأمريكي، أو الاحتياطي، إلى معدلات تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مالكة لأكبر قدر من احتياطي النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يمكن أن يصعد بها إلى المركز الأول بين منتجي هذين المصدرين الأهم في مجال الطاقة التقليدية، وهو ما يمكن أن يغير بشكل جوهري من خريطة النظام الدولي، وما يمكن أن يعود بالبشرية إلى حالة، أو نموذج النظام اللاعالمي. وفي المقابل ما تزال روسيا من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي.

ورغم هذا التحول الخطير الناتج عن انخفاض سعر النفط وانعكاساته، فإن ثمة إمكانية للتنسيق، خليجيًا مع الدول الآسيوية المستوردة للنفط، وبالذات الصين والهند، وربما باكستان وماليزيا بما يقلل من الآثار السلبية المتعلقة بسياسات الطاقة والتي سبق ذكرها.

وهنا لا يجب أن يتوقف الأمر عند قضية الطاقة فقط عند التعامل مع القوى الآسيوية واللاتينية والإفريقية، بل يجب توسيع نطاق التعاون ليشمل كل مجالات العلاقات الدولية، خصوصًا أن لدى الصين مشروع سيكون، إذا اكتمل وتم تنفيذه بفاعلية، أهم وأكبر مشاريع القرن الواحد والعشرين، وهو مشروع طريق الحرير الجديد، ويستلزم ذلك أن تبدأ دول الخليج العربية، في توسيع نطاق علاقاتها لتضم شبكة علاقات عالمية مع دول ومنظمات وتكتلات دولية فاعلة إلى الحد الذي يجعلها قادرة على التأثير على حركة العلاقات الخارجية لتتحول من الدولية الإقليمية إلى العالمية. وبقدر ما يمثل هذا التفكير من تحدٍ بقدر ما يمكن أن يعطي فرصة تاريخية للمشاركة في حركة تحول النظام الدولي إلى العالمية.

*أستاذ العلوم السياسية. جامعة القاهرة

الاستثمارات الخليجية محل ترحيب والحكم اليساري لا يمثل عائقًا

الاستثمار الزراعي الخليجي في أمريكا اللاتينية: الواقع والمأمول

أصبح للاستثمار في القطاع الزراعي أهمية كبيرة لضمان إنتاج غذاء كاف يجنب العديد من الدول الوقوع تحت براثن مجرمي المضاربين في البورصات العالمية أو معاودة ارتفاع أسعار الغذاء وندرته. الدول الأكثر إقبالا على الاستثمار الزراعي خارج حدودها هي الدول التي تمتلك قدرات مالية عالية ولكنها مستوردة لغذائها من الخارج مثل العديد من الدول النفطية ويأتي بعدها الدول كثيفة السكان والتي تبحث عن الأمن الغذائي لشعوبها نتيجة لمحدودية مواردها الزراعية مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان ثم أخير الدول التي تبحث عن إنتاج الوقود الحيوي من الحاصلات الزراعية لتوفير أمن الطاقة لشعوبها أو للاستثمار في هذا المجال عالي الربحية مثل الهند وكوريا الجنوبية والبرازيل وبعض دول غرب أوروبا.

د نادر نور الدين محمد

تسعى الدول الراغبة في الاستثمار الزراعي في الخارج إلى التوجه إلى بلدان الوفرة الزراعية بما لديها من تربة ومياه عذبة غير مستغلة والتي تتميز بانخفاض أسعار العمالة وانخفاض تكاليف الإنتاج مع وجود بنية أساسية من الطرق والمواصلات العامة وموانئ الشحن والتصدير إضافة إلى استقرار العوامل المناخية التي تضمن تدفق إنتاج الغذاء دون تقلبات. وفي الاتجاه الآخر فإن موافقة دول الوفرة الزراعية على هذا الاستثمار كان بسبب حاجتها إلى العائد الاقتصادي من استئجار أو بيع أراضيها وتوفير فرص عمل لشعبها ودعم اقتصاداتها الضعيفة إضافة إلى بحثها عمن يمكنه إنشاء بنية تحتية مكلفة من الترع ونظم الري والصرف وتمهيد الطرق وتطوير وسائل النقل وغيرها. ويرى المراقبون أن الاستثمار الزراعي خارج الحدود ليس بجديد حيث تزرع اليابان خارج أراضيها منذ قرنًا كاملاً وإن كان قد تزايد الآن كثيرًا حتى أصبحت استثماراتها الزراعية الحالية خارج حدودها في مساحات تجاوزت ثلاثة أمثال ما تملكه من أراض زراعية داخل حدودها!!. الصين أيضًا تستثمر في زراعات في كل من كوبا والمكسيك منذ أكثر من عشرين عامًا بحثًا عن الأمن الغذائي لشعبها الذي تجاوز تعداده ١٤٠٠ مليون نسمة.

أدت الأزمة العالمية للغذاء عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، إلى ارتفاع أسعار إيجار وبيع الأراضي الزراعية في دول الوفرة الزراعية خاصة للأجانب بنسب وصلت إلى ١٦٪ في البرازيل و٣١٪ في بولندا و١٥٪ في ولايات وسط الغرب بالولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فقد استشعرت بعض الدول المضيفة للاستثمار الزراعي بعض نوايا سياسية من بعض الدول تجاهها مع تهديد لأمنها الغذائي بما حذا بالفلبين على سبيل المثال بوقف أي تعاقدات مستقبلية للاستثمار الزراعي مع الصين، كما قلصت موزمبيق دخول العمالة الصينية للعمل في مزارعها حتى لا تصبح قوة مطلقة يصعب مقاومتها مستقبلا، كما تسببت مفاوضات الحكومة في مدغشقر على بيع مساحة ١,٣ مليون هكتار (٣,١ مليون فدان) للصين لاستثمارها في زراعات الذرة وزيت النخيل في حدوث أزمة سياسية كبيرة انتهت بإقالة الحكومة في بدايات عام ٢٠٠٩م.

وبشكل عام يمكن القول أن مساحات الأراضي المؤجرة للأجانب زادت بنسب كبيرة في العديد من الدول وهو ما أوضحه إصدار للمعهد الدولي لبحوث برامج الغذاء (IFPRI) عام ٢٠٠٩م، تحت عنوان « **Land Grabbing" by Foreign"**

الأزمة العالمية رفعت أسعار الأراضي الزراعية للأجانب ١٦٪ في البرازيل و٣١٪ في بولندا و١٥٪ في غرب أمريكا

Investors in Developing Countries» وما تبعه في إصدارات أعوام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤م، بتوقيع عقود استثمار زراعي لدولة البحرين في فبراير ٢٠٠٩م، في الفلبين لمساحة ربع مليون فدان ومع تركيا لمساحات مفتوحة لاستثمار من ٣ – ٦ مليار دولار. كما وقعت الصين في عام ٢٠٠٨م، عقودًا مع كل من الفلبين لمساحة ٣ مليون فدان، وربع مليون فدان مع زيمبابوي و٦,٧ مليون فدان مع الكونغو الديموقراطية و٥ مليون فدان في زامبيا وربع مليون فدان في الكاميرون. ليبيا أيضا وقعت عقدًا في نوفمبر عام ٢٠٠٨م، مع أوكرانيا لزراعة مساحة ٦٠٠ ألف فدان بالقمح، وعقد آخر مع دولة مالي بمساحة ١٠٠ ألف فدان لزراعة الأرز، وبالمثل أيضا وقعت دولة قطر عقدًا في يناير ٢٠٠٩م، مع كينيا لزراعة مساحة ١٠٠ ألف فدان ومع الفلبين لزراعة ٢٤٠ ألف فدان ومع السودان لمساحات مفتوحة للاستثمار الزراعي، ودولة الإمارات العربية وقعت عقدًا في مايو ٢٠٠٨م، مع باكستان لزراعة مساحة ٧٥٠ ألف فدان ومع السودان لمساحة ٩٥٠ ألف فدان ومع إثيوبيا لمساحة ١٥ ألف فدان. وبالمثل أيضًا تستثمر كوريا الجنوبية في السودان في مساحة ١,٦٥٠ مليون فدان، وتتفاوض المملكة العربية السعودية مع تنزانيا إحدى دول حوض النيل على الاستثمار الزراعي في مساحة ١,٢ مليون فدان ووقعت عقدًا مع السودان في فبراير ٢٠٠٩م، لزراعة مساحات ٢٥ ألف فدان بالقمح ومع إندونيسيا بمساحة ١,٢ مليون فدان، ثم الأردن والتي وقعت عقدًا مع السودان أيضًا لزراعة مساحة ٦٠ ألف فدان. الكويت أيضًا وقعت عقودًا لزراعة مساحات مفتوحة مع كل من كمبوديا والسودان وهناك أيضًا ١٥ دولة من دول غرب إفريقيا وقعت عقودًا للاستثمار الزراعي في حاصلات الوقود الحيوي مع الهند بدعم فني برازيلي بميزانية مؤقتة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار ترتفع مستقبلا إلى أكثر من مليار دولار، مع استثمارات أخرى عديدة في دول الجنوب والشرق الأفريقي لإنجلترا والسويد واليابان والدنمارك وكوريا الجنوبية لزراعة حاصلات الوقود الحيوي.

وهذا وقد طالب التقرير ألا تكون استثمارات الدول الغنية لأراضي الدول الفقيرة لصالحها فقط دون عائد على الدول الفقيرة والمضيفة لهذا الاستثمار على أسواقها المحلية من عائدات هذا الاستثمار الزراعي وحرمانها من حاصلات وغذاء من إنتاج أراضيها وبالتالي فإن الأولوية هنا يجب أن تكون لصالح الاحتياجات الغذائية المحلية للدول الفقيرة وليس لصالح المستثمرين فقط وإنما لصالح الدولتين المضيفة والمستثمرة.

وأضاف التقرير أيضًا أن الاستثمار المشار إليه في الدول الإفريقية والأسيوية واللاتينية يجب أن يكون بشكل أساسي لصالح الاستثمار في إنتاج الغذاء ولصالح الأمن الغذاء في هذه الدول والتي تعد من الدول المستوردة لأغلب غذائها (خاصة الإفريقية) بدلا من الاستثمار في حاصلات الوقود الحيوي الذي يحد من قدرة الدول الفقيرة على إنتاج الغذاء بعد استغلال أراضيها في غير الأغراض الاستراتيجية.

وعموما فإن خروج دول الشرق الأوسط ذات الموارد المائية والأرضية المحدودة للزراعة إلى بلدان الوفرة الزراعية بات ملحًا بل أن هناك إحدى دول الشرق الأوسط «غير العربية» تستثمر ومنذ أكثر من عشرين عامًا في الخارج في نحو ٤ مليون فدان موزعة بذكاء بين دول قارات العالم في نصفي الكرة الجنوبي والشمالي لتضمن تدفق لكامل صنوف الغذاء صيفية وشتوية في الأسواق في غير موعدها كما تقوم بتصدير منتجاتها إلى دول العالم ومدون عليها أنها إنتاج هذه الدولة وليس من إنتاج أراضيها.

طفرة كبيرة حدثت في الاتجاه إلى الاستثمار الزراعي في الخارج بعد أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية الأولى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وقدر تقرير للبنك الدولي عام ٢٠١٠ و Deininger *et al*. ٢٠١١ بأن إجمالي المساحات التي تم التعاقد عليها «البيزنس الزراعي» أي الاستثمار الزراعي فيها Agribusiness فيما بين أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى سبتمبر ٢٠٠٩ بلغت ٥٦ مليون هكتار (الهكتار ١٠٠٠٠ متر مربع ويساوي نحو ٢,٣٨ فدان) أي نحو ١٣٣ مليون فدان يقع ثلثيها في دول إفريقيا جنوب الصحراء والباقي يتوزع بين دول «أمريكا اللاتينية والكاريبي» ودول جنوب شرق آسيا. وتعد موزمبيق في إفريقيا ومعها البرازيل وجميع دول أمريكا اللاتينية هم الدول الأكثر تملكًا لوفرة من المياه والأراضي الزراعية وبمساحات كبيرة قابلة للتعاقد عليها في نطاق الاستثمارات الزراعية الخارجية.

تعد قارة أمريكا اللاتينية من القارات الصغيرة في العالم وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث قارات العالم مساحة، كما أنها الأقل في عدد السكان والذي لا يتجاوز ٤٠٠ مليون نسمة (وهو يساوي بالتقريب عدد سكان الدول العربية) وتشغل ١٢٪ فقط من مساحة اليابسة يسكنها ٥٪ فقط من سكان العالم. تضم القارة الحديثة غابات الأمازون التي تشغل ٤٠٪ من مساحة القارة ويسقط عليها أعلى معدلات الأمطار عالميا ولكنها تضم أيضًا أكثر مناطق العالم جفافًا في صحراء تاكاما في شيلي، بالإضافة إلى أخصب الأراضي

الزراعية. تحتوي القارة اللاتينية على خمسة أنهار رئيسية أهمها نهر الأمازون الذي يحتوي على ٢٠٪ من مياه أنهار العالم.

ولأن المناخ هو العامل الحاكم الأول في الزراعة والذي يحدد نوعية الزراعات الملائمة ويليه المياه ثم الطاقة بنوعيها الكهرباء للإنارة وتشغيل بعض الآلات الزراعية والوقود لتشغيل أغلب الآلات الزراعية ووسائل نقل المحصول والإنتاج، وتأتي الأرض القابلة للزراعة رابعًا، فسنعرض لمناخ القارة لمعرفة مدى ملائمته للزراعات الاستراتيجية التي تمثل الفجوة الرئيسية الكبرى للمنطقة العربية عامة والخليجية خاصة وأهمها فجوة زيوت الطعام والأرز والسكر والحبوب وعلى رأسها القمح والذرة الصفراء للأعلاف والشعير ثم الألبان ومنتجاتها خاصة الزبدة البقري ثم اللحوم والدواجن.

تمتد قارة أمريكا الجنوبية بين خطي عرض ١٠° شمالًا، ٥٥° جنوبًا، ولذلك تتنوع الظروف المناخية تنوعًا كبيرًا وتشمل المناطق المدارية بين مدار السرطان الذي يمر بدول الكاريبي، ومدار الجدي الذي يمر بثلث القارة الجنوبي ويتوسطهما خط الاستواء بمناخه الاستوائي الممطر المرتفع الحرارة طول العام (دون أن يسجل أعلى درجات حرارة في القارة) والذي يتسم بزراعاته المتميزة عالية القيمة والغابات الخشبية، كما يضم أيضًا بعض المناطق شديدة البرودة في جنوب الأرجنتين والتي تقترب من القارة القطبية الجنوبية المتجمدة حيث تصل درجات الحرارة في جنوب الأرجنتين إلى ما بين صفر إلى ناقص ٣٠ درجة مئوية خلال فصل الشتاء.

خريطتان لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي

تضم أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٧ دولة وهي: الأرجنتين– بوليفيا – البرازيل – شيلي – كولومبيا – كوستاريكا– الإيكوادور – جواتيمالا – جيانا – المكسيك - نيكاراجوا– الدومينكان – بنما – باراجواي – بيرو – ترينداد وتوباجو– وأورجواي.

Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, Ecuador, Guatemala, Guyana, Mexico, Nicaragua, Dominican Republic, Panama, Paraguay, Peru, Trinidad and Tobago and Uruguay

الشركات الأمريكية تسيطر على الاستثمارات في المكسيك وتتجاوز استثماراتها ٢٠ مليار دولار

قادت البرازيل النهضة الزراعية في دول أمريكا اللاتينية والوسطى بالتعاون مع البرتغال مستعمرها السابق ثم مع المشروع الياباني البرازيلي لتطوير وتحديث الزراعة. بدأت عمليات تطوير وتحديث القطاع الزراعي في عام ١٩٦٠م، بالتركيز على قصب السكر وفول الصويا زراعةً وتصنيعًا وتوجت جهود التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بأن قام البرلمان البرازيلي بحذف نحو ١٧١ مادة وبندًا من الدستور البرازيلي كانت معوقة للاستثمارات الأجنبية وتفرق بين المستثمر الوطني والأجنبي وبعدها تدفقت الاستثمارات الأجنبية على البرازيل وبدأ القطاع الزراعي في الانطلاق حيث زادت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي البرازيلي إلى ٥٧٪ بدلا من ١٦٪ فقط في السابق وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥ وهو ما يعد إنجازًا غير مسبوق. امتدت التحديثات الزراعية في البرازيل إلى الدول المجاورة في الأرجنتين وباراجواي وبوليفيا وأورجواي وأصبح يطلق عليهم مجتمعين اسم «جمهوريات الصويا»! ولكن مع إنتاج كثيف آخر لحاصلات البن والموز والمطاط. أدى تحديث الزراعة في البرازيل وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة أسعار الأراضي في البرازيل بنحو ١٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م، وارتفع سعر الهكتار من ٢٥٠٠ دولارًا أمريكيًا إلى ٢٩٠٠ دولارًا ،وكان للوقود الحيوي خاصة إنتاج البيوإيثانول من محصول قصب

السكر والذي استحوذ وحده على ٢٢٪ من محصول القصب في البرازيل (Geiver, Luke & Jesson, Holly. 2010) أثر كبير في زيادة أسعار الأراضي الزراعية في البرازيل وما يجاورها من بلدان. الانطلاقة الزراعية في البرازيل والإيمان بقدرة القطاع الزراعي على إحداث التنمية أوصل البرازيل إلى أن تحولت من أكبر دولة مدينة في العالم في سبعينات القرن الماضي إلى أن أصبحت حاليًا سادس أقوى اقتصاد عالمي وثاني أكبر منتج زراعي للغذاء في العالم (Inman, Phillip. 2012). وعلى الرغم من الانطلاقة الزراعية البرازيلية ومتانة الاقتصاد إلا أنها تعاني من أسوأ عدالة في توزيع الأراضي الزراعية في العالم حيث يمتلك ١,٥٪ فقط من سكان الريف لنحو ٥٢,٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية.

جدول يوضح الاستثمارات الأجنبية الزراعية في البرازيل ونسبها حتى عام ٢٠١٠

الدولة	المساحة بالمليون هكتار	٪ من الكلي
البرتغال	١٠٣٠١١٩	٢٣,٦٨
اليابان	٤٣٢٤٦٩	٩,٩٤
إيطاليا	٢٥٦١٤٥	٥,٨٩
لبنان	١٧٢٦٩٦	٣,٩٧
أسبانيا	١٢٧٤٩٩	٢,٩٣
ألمانيا	١٢٣٦٦٧	٢,٨٤
هولندا	١١٤١٨٩	٢,٦٢
آخرون	٥٣٠٩٩٢٧	١٢,١
غير معلنه	١٢٠٨٦٩٠	٢٧,٧٩
غير متاحة	٣٥٢٥٩٨	٨,١١
الإجمالي	٤٣٤٩٠٠٢	١٠٠

المصدر: Sauer (2012) based on INCRA, May 2010

وبشكل عام يمكن القول أن أراضي دول أمريكا الجنوبية والوسطى تتسم بأنها واحدة من أخصب أراضي العالم التي يتنوع فيها الإنتاج بسبب تنوع الأحزمة المناخية من المداري إلى الاستوائي وإلى البارد وتعتبر الاستثمارات المثلى والأهم هي زراعة فول الصويا، ثم الحبوب بأنواعها خاصة القمح والشعير والذرة ثم قصب السكر والثروة الحيوانية والداجنة الكبيرة نظرًا لامتداد مساحات المراعي والمروج الطبيعية ثم الموز والبن والكاكاو والأناناس والموالح والخضروات والفاكهة بشكل عام بالإضافة إلى زيت النخيل ودوار الشمس وبذرة القطن ثم الألبان ومنتجاتها وصولا إلى الغابات الخشبية القوية والاستثمارات في أخشابها والتي تسير وبشكل جائر خاصة في البرازيل بسبب الحاجة إلى التوسع في الزراعات الاقتصادية وحاصلات الوقود الحيوي.

وبشكل عام يمكن إيجاز أهم الحاصلات التي تجود زراعتها في مختلف بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى ويتم الاستثمار فيها من الشركات والهيآت والحكومات العالمية والقطاع الخاص والمأخوذ عن إحصائيات الفاو لملفات الدول **Country Studies** حتى ٢٠١٤ فيما يلي:

أهم الاستثمارات في صنوف الغذاء في دول أمريكا الجنوبية والوسطى

الدولة	الزراعات المستهدفة للاستثمارات الوطنية والأجنبية
الأرجنتين	فول الصويا – القمح – قصب السكر – التبغ – الفاكهة – الإنتاج الحيواني
بوليفيا	صويا – غابات – ثروة حيوانية
البرازيل	صويا – قصب السكر – الدواجن – اللحوم الحمراء – الغابات – الفاكهة
شيلي	الألبان – الفاكهة – الحبوب – الدواجن – الأعناب الحامضية
كولومبيا	زيت النخيل – بنجر السكر – قصب السكر – صويا – أرز – ذرة – غابات
إكوادور	الموز – قصب السكر – زيت النخيل – الغابات
باراجواي	قمح – صويا – ذرة – ثروة حيوانية
بيرو	خضروات وفاكهة – قصب السكر – زيت النخيل
أرجواي	ألبان – صويا – قمح – أرز – ثروة حيوانية – غابات
المكسيك	ذرة – قصب السكر – بن – شعير – فاكهة – زهور
كوستاريكا	موز – أناناس – زيت النخيل
جواتيمالا	قصب السكر – زيت النخيل – غابات

نيكاراجوا	أرز – زيت نخيل – قصب السكر – موالح – ثروة حيوانية – غابات
بنما	أرز – زيت نخيل – بن – موز
دومينكان	قصب السكر – موز – فاكهة – خضروات
جيانا	أرز – قصب السكر – ثروة حيوانية – أناناس –غابات
ترينداد وتوباجو	قصب السكر – كاكاو – فاكهة

أما من ناحية أهم الدول التي تستثمر في مختلف دول أمريكا الجنوبية فيمكن القول أن أغلب الاستثمارات التي تتم في المكسيك ذات الحدود المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية فتكاد تسيطر الشركات الأمريكية على القطاع الزراعي هناك مثل شركة كارجل الأمريكية الشهيرة Cargill والتي تستثمر في زراعات الذرة الصفراء للأعلاف ومعها شركة ماسيكا وهارديز وكلايتون، كما تستثمر شركات نستلة الأسبانية في البن والألبان والشعير، وتتجاوز استثمارات هذه الشركات لنحو ٢٠ مليار دولار أمريكي.

وأحيانا تسيطر الصادرات على تحديد نوع الاستثمار كما في كوستاريكا على سبيل المثال والتي تسيطر على صادرات البن والموز والأناناس بشكل أساسي، بينما تسيطر صادرات زيت النخيل والسكر على الاستثمار في كولومبيا. ويمكن القول أن أغلب الاستثمارات في دول أمريكا الوسطى يسيطر عليها شركات الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي ومعها المكسيك وأسبانيا وكندا والسويد والبرازيل.

ونوضح في الجدول التالي أهم الدول التي تستثمر في القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

اسم الدولة المستثمرة	الدولة المضيفة للاستثمار
دول الخليج (المملكة وقطر) ولبنان	البرازيل – الأرجنتين
الصين	الأرجنتين – البرازيل
الولايات المتحدة	كولومبيا – بيرو – المكسيك
دول أوروبية	كولومبيا – بيرو – أورجواي – المكسيك
كوريا الجنوبية	الأرجنتين – البرازيل
اليابان	البرازيل – كولومبيا – الإكوادور
استثمارات من داخل القارة	_____

الأرجنتين	برازيل – أرجواي – باراجواي
البرازيل	بوليفيا – كولومبيا – باراجواي – شيلي – أورجواي
شيلي	الأرجنتين – البرازيل – أورجواي – كولومبيا – إكوادور – بيرو
كولومبيا	بوليفيا – بيرو

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة
Seventeen Country Studies 2010

الخلاصة

تتسم دول أمريكا الجنوبية بتنوع كبير في المناخ ووفرة الأراضي الزراعية الخصبة القابلة للزراعة بالإضافة إلى قلة عدد السكان بالإضافة إلى تحقيق أغلب دولها للاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فلا خوف على الإنتاج الزراعي من التصدير إلى الدول الخليجية أو العربية بسبب المال أو النفط أو مبدأ أنه لا يمكن انتزاع الغذاء من أيدي الجائعين من أجل تصديره إلى بلاد الأثرياء ولعل هذا كان السبب الرئيسي لاتجاه الدول الغربية ودول آسيا إلى الاستثمار في حاصلات الوقود الحيوي في قارة إفريقيا للهروب من أزمة الغذاء والجياع الذين ينظرون إلى الغذاء وهو نفس الأمر الخاص بالاستثمار في إنتاج الغذاء في السودان والتي تستورد نحو ٣٠٪ من احتياجاتها من الحبوب وبالتالي لابد أن تصل أولا إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب قبل أن تسمح بالتصدير إلى خارجها بالإضافة إلى أمور سودانية أخرى تتعلق بضمانات الاستثمار وحركات المتمردين كردفان ودارفور وولايتي النيل الأزرق وكسلا، وضعف البنية التحتية في القطاع الزراعي والاعتماد على الزراعات المطرية والتي تعتبر زراعات مجازفة لعدم انتظام الأمطار خاصة بعد ضرب تغير المناخ لدول شرق إفريقيا وتوقع تراجع الأمطار بنسبة ٧٠٪ خلال السنوات القادمة طبقا لتقرير المنظمة الحكومية لتغير المناخ والصادر في عام ٢٠٠٧م، وهو ما بدأنا نشعر به في إثيوبيا وتنزانيا ودول منابع النيل وبالتالي فإن الاستثمارات الأوروبية بدأت تتجه وبشده إلى دول أمريكا اللاتينية ذات الأمطار الغزيرة والأنهار المتعددة والاكتفاء الذاتي وتحديث وتطوير البنية الزراعية والاقتصادية وتقدم الزراعة وانخفاض أسعار الأراضي الزراعية وتوافر العمالة ورخصها.

فقط نود أن نشير إلى أن أغلب ملاك الأراضي في دول أمريكا الجنوبية يفضلون نظام الزراعة بالمخاصصة أو بالمشاركة أي أن يسدد مستأجر أو مستثمر الأرض الزراعية نسبة من المحصول لصاحب الأرض أو للدولة حتى يصنف الأمر على أنه استثمارًا زراعيًا Agriculture Investment أو Agribusiness وليس

استغلالا أو استعمار زراعي Land Grabbing، أي يشعر المواطن بالعائد الاقتصادي عليه وعلى وطنه وأن تكون الزراعات ذات أهمية لدولة المستثمر ولدولة الأرضي الزراعية معا وليس لصالح دولة المستثمر وحدها حتى لا يثير الأمر غضب الفقراء وملاك الأراضي الزراعية الذين يشعرون باستغلال الأثرياء لأراضيهم ومواردهم المائية دون عائد مباشر عليهم أو على بلادهم.

ولعل من المهم هنا أن نشير إلى أن الاستثمارات في الزراعات العضوية (الأورجانيك Organic) أي الزراعات الخالية من الكيماويات سواء الأسمدة أو المبيدات أو استخدام مياه الري الملوثة سوف تكون مناسبة تماما للاستغلال الزراعي الخليجي في دول أمريكا اللاتينية والوسطى مثلما هو الأمر في دول إفريقيا جنوب الصحراء لأن العالم يرفع حاليًا شعار العودة إلى طبيعة الخلق والبعد عن استخدام الكيماويات في إنتاج الطعام والاهتمام بصحة الإنسان أولا خاصة في الأراضي البكر حديثة الاستغلال الزراعي بعد أن أشارت دراسة صادرة في إنجلترا منذ عشر سنوات بأن مستوى الفيتامينات والأملاح المعدنية في الفاكهة والخضروات المنتجة من أراضي القارات القديمة تراجعت إلى ٥٠٪ فقط من مستواها منذ خمسين عامًا بسبب التكثيف الزراعي والزراعات المتتالية مثلما هو الحال في الصيد الجائر من البحار المفتوحة والمحيطات فأصبح يعاني من نضوب وقلة الأسماك في المحيطات والبحار إلى نحو ٣٠٪ فقط من سابق مستواها من خمسين عامًا وبالتالي أصبحت المزارع السمكية في العالم مسؤولة عن إنتاج ما بين ٦٠ – ٧٠٪ مما يستهلكه العالم من الأسماك في الوقت الراهن.

الفرصة متاحة للاستثمارات الخليجية بالتوسع في استغلال أراضي أمريكا اللاتينية الخصبة وبالتنوع بين أراضي نصف الكرة الجنوبي في الأرجنتين وشيلي وأورجواي وبارجواي بالتوازي مع أراضي نصف الكرة الشمالي في البرازيل وبيرو وكولومبيا لضمان الحصول على إنتاج صيفي وشتوي في نفس الوقت وتوافرها في الأسواق العربية والأجنبية بما يمثل عائدًا لتوفير سلعًا غذائية في غير مواعيدها يزداد عليها الطلب وتباع بأسعار مرتفعة مع المنتجات العضوية والتصنيع الزراعي بما يضمن السيادة الغذائية العربية حيث لم يعد شعار الأمن الغذائي كافيًا ولكن أمن الغذاء أصبح جزءًا من أمور السيادة الوطنية للدول وبالتالي رفعت الدول شعار السيادة الغذائية بدلا من الأمن الغذائي.

وفي النهاية نود أن نشير إلى أن أحد أهم معوقات الاستثمار الخليجي في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي هو بُعد المسافة بين قارة أمريكا اللاتينية ودول الخليج لنقل المنتجات الغذائية والتي تستغرق نحو ٢٨ يوما للإبحار حتى تصل إلى الموانئ الخليجية وبالتالي ارتفاع تكاليف الشحن خاصة إذا ما عاودت أسعار النفط في الارتفاع في المستقبل القريب. هذا الأمر قد يستلزم التفكير في أن يشتمل الاستثمار هناك الاستثمار أيضًا في شراء مراكب وسفن مزودة بالثلاجات والعنابر لنقل المواد الغذائية من خضروات وفاكهة وحبوب ولحوم ودواجن بما يضمن إمدادًا أسبوعيًا بالسلع الاستراتيجية والخضراوات والفاكهة لدول الخليج.

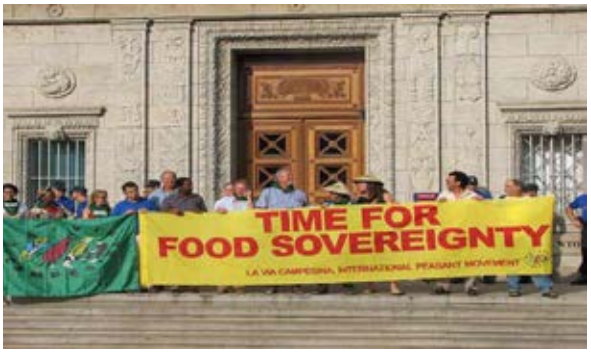

وبشكل عام يمكن القول أن الاستثمارات الخليجية مرحب بها من دول أمريكا اللاتينية ولا توجد تحفظات أو عوائق لهذه الاستثمارات وهناك بالفعل استثمارات في البرازيل لكل من المملكة العربية السعودية وقطر ولبنان، ولا تمثل الدول ذات الحكم اليساري عائقًا للاستثمارات لأنها تسعى في النهاية لإفادة شعوبها وزيادة دخول الأفراد والاقتداء بالتجربة البرازيلية.

وفي النهاية وجدنا أنه قد يكون من المفيد أن ننشر جدول الأراضي الزراعية في مختلف قارات ومناطق العالم لتكون دليلاً مساعدًا على تحديد المكان المناسب للاستثمار الخارجي.

تمدد مساحات الأراضي الزراعية في قارات ومناطق العالم

المنطقة	المساحة بالمليون هكتار	
	١٩٧٧	٢٠٠٧
إفريقيا جنوب الصحراء	١٩٢,١	٢١٨,٥
أمريكا اللاتينية	١٦٠,٩	١٦٨,٠
شرق آسيا والباسفيك	٢٣٥,٧	٢٦٢,٨
جنوب آسيا	٢١٢,٩	٢١٣,٥
الأوقيانوس	٤٢,٨	٤٦,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٩١,٣	٨٩,٠
شرق أوروبا وآسيا الوسطى	٢٦٣,٦	٢٤١,٧
غرب أوروبا	٨٦,٨	٨٣,٥
أمريكا الشمالية	٢٣٢,٥	٢٢٥,٣
إجمالي العالم	١٥١٨,٦	١٥٤٩,٠

المصدر: Deininger 2011

*أستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة - مستشار وزير التموين الأسبق بهيأة السلع التموينية . خبير بورصات الحبوب والغذاء العالمية

أمريكا الجنوبية مؤشر على قدرة دول الخليج لاختراق الأسواق الصاعدة

الأهمية الاستراتيجية للتعاون مع تكتلات أمريكا اللاتينية: وجهة نظر خليجية

تُجمع مختلف الرؤى الاستراتيجية التي وضعتها دول الخليج على ضرورة تطوير قدراتها الاستثمارية وإقامة شراكات تجارية طويلة الأمد، استعدادًا لمرحلة ما بعد النفط تسعى دول الخليج من خلال الانفتاح على التجارة والأعمال إلى تحقيق النمو والمنافسة خلال السنوات المقبلة. ومن هذا المنطلق أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية تمثل فضاء جيواقتصاديا خصبًا لخدمة المصالح الاستراتيجية الخليجية. ذلك أن تكتلاتها الاقتصادية الإقليمية توفر فرصًا تجارية مهمة لتأمين الحاجيات الداخلية لدول الخليج وتنمية صادراتها، كما أن استقرار مناخ الأعمال في دولها يحفز على رفع الاستثمارات الخليجية في القطاعات المربحة.

د. محسن منجيد

ولقد راكمت أمريكا اللاتينية تجربة غنية في مجال التكتل الاقتصادي، فهي تعتبر التكامل بين دولها مرحلة أساسية نحو انفتاح اقتصاداتها ومحركًا لتنافسية أسواقها على المستوى الدولي، حيث أطلقت مجموعة من التجارب التكاملية كالسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروفة اختصارًا بالميركوسور واندماج مجموعة دول الأنديز واندماج دول أمريكا الوسطى ومؤخرًا تحالف المحيط الهادي.

وقد أطلق مجلس تعاون دول الخليج سنة ٢٠٠٥م، مبادرة مهمة للتقارب مع أهم التكتلات الاقتصادية في المنطقة وهو الميركوسور الذي يضم البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والباراغواي وفنزويلا وقريبًا بوليفيا، وذلك بهدف إبرام اتفاقية للتجارة الحرة تعتبر الأولى من نوعها بين تكتلين اقتصاديين من العالم العربي وأمريكا اللاتينية.

وإلى جانب الميركوسور أصبح تحالف المحيط الهادي الذي أنشأ سنة ٢٠١١م، بين كل من الشيلي والبيرو وكولومبيا والمكسيك يشكل فرصة جديدة لرفع الاستثمارات الخليجية الاستراتيجية في الاقتصادات النشيطة بمنطقة أمريكا اللاتينية.

وتساهم هذه الورقة في تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والتجارية الممكنة بالنسبة للدول الخليجية في منطقة أمريكا اللاتينية، كما تقدم صورة حول الأهمية الاستراتيجية لتقوية علاقات التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والتكتلات الإقليمية في هذه المنطقة.

اتفاقية التجارة الحرة مع الميركوسور: شراكة تجارية لتلبية الحاجيات الداخلية

أنشأ الميركوسور سنة ١٩٩١م، بين أربعة دول وهي البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي ثم انضمت إليه فنزويلا سنة ٢٠١٢م، كما تمت الموافقة مؤخرًا على انضمام بوليفيا، وقد وضع الميركوسور على رأس أهدافه تسهيل تنقل المواد والخدمات ووسائل الإنتاج بين الدول ووضع تعريفة جمركية خارجية موحدة وتبني سياسة تجارية مشتركة إزاء باقي الدول.

ويتميز الميركوسور بمقومات جيواقتصادية وجيوسياسية متميزة، فهو سوق استهلاكية مهمة تقدر بأكثر من ٢٩٥ مليون نسمة، ورابع أكبر اقتصاد في العالم، كما يضم أبرز القوى ذات النفوذ في أمريكا اللاتينية والصاعدة عالميًا وهي البرازيل، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن الميركوسور يمثل شريكًا مهمًا لتحقيق الأمن الغذائي ذلك أن حوالي ٦٠٪ من الواردات الخليجية من دول الميركوسور تتشكل من منتجات زراعية وغذائية وعلى رأسها اللحوم والحبوب والسكر بقيمة ٤,٤ مليار دولار وفقًا لإحصائيات سنة ٢٠١٥م.

وبهدف رفع مستوى المبادلات وإزالة العراقيل التي تعترض التجارة البينية، أبرم على هامش أول قمة بين دول العالم العربي وأمريكا الجنوبية ببرازيليا في مايو ٢٠٠٥م، اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي والميركوسور، كما أجري في نفس السنة الاجتماع التنسيقي الأول بالعاصمة الرياض، حيث تم الاتفاق على تعميق وتسريع وتيرة المفاوضات قصد التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين في أقرب وقت ممكن.

حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعض التكتلات الإقليمية في أمريكا اللاتينية خلال سنة ٢٠١٥ (بالألف دولار)

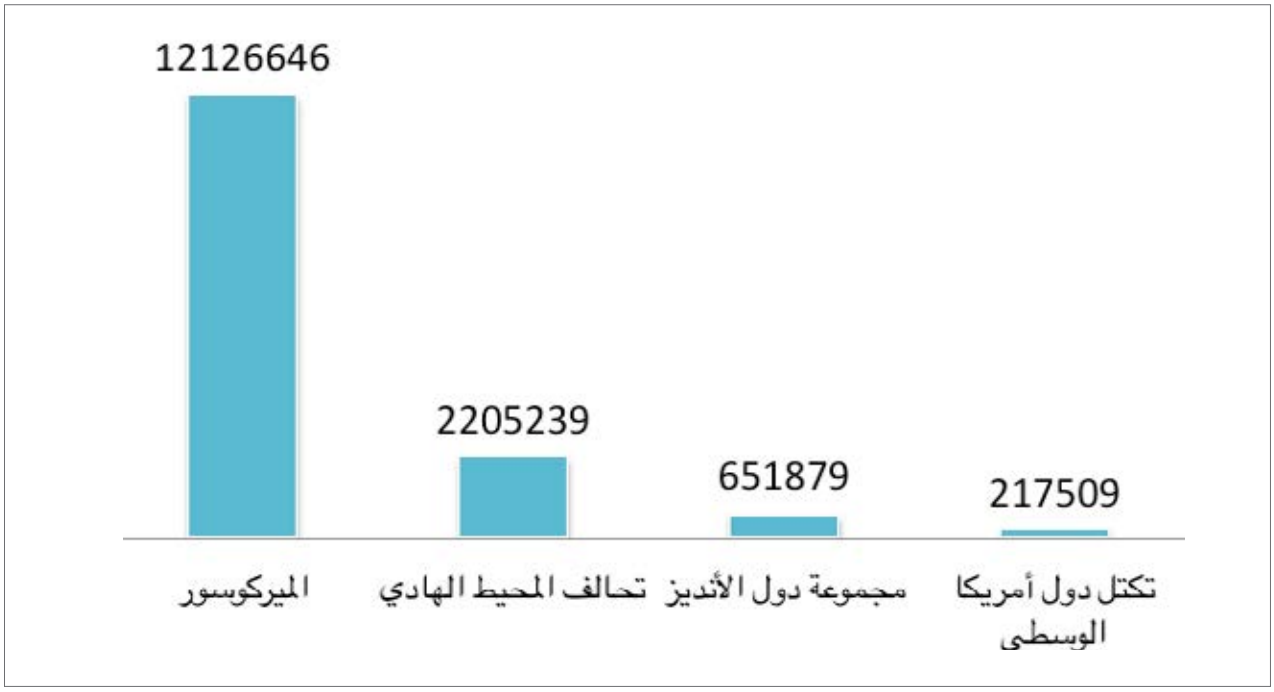

المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN comtrade

وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الميركوسور ١٢,١ مليار دولار خلال سنة ٢٠١٥م، مع تسجيل عجز في الميزان التجاري من الجانب الخليجي يقدر بحوالي ٣ مليارات دولار. وتعتبر البرازيل أهم شريك تجاري لدول الخليج، وهو ما يفسر أن ٨٧,٨٪ من مجموع التجارة الثنائية مع دول الميركوسور تتم مع البرازيل، متبوعة بالأرجنتين في المرتبة الثانية بـ ٩٪، أما بقية دول الميركوسور فحضورها ضعيف على مستوى العلاقات التجارية مع دول الخليج.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية مع البرازيل التي تمثل أكبر شريك للدول الخليجية في الميركوسور ١٠,٦ مليار دولار سنة ٢٠١٥م. وتسجل الصادرات البرازيلية نحو دول الخليج ٦,٧ مليار دولار، من بينها ٢,٥ مليار دولار من اللحوم، بينما الواردات البرازيلية فتبلغ ٣,٩ مليار دولار وتتكون أساسًا من الزيوت النفطية والأسمدة.

ورغم تراجع حجم المبادلات التجارية بين الدول الخليجية والميركوسور خلال السنوات الأخيرة بسبب المشاكل الاقتصادية التي تمر منها بعض دول أمريكا الجنوبية وعلى رأسها البرازيل، حيث تقلص حجم التجارة بحوالي ٣ ملايير دولار مقارنة بسنة ٢٠١٢م، التي كانت تسجل ١٥ مليار دولار، فإن رغبة الطرفين في إقامة شراكة تجارية ما فتئت تتقوى.

والملاحظ أن المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول كأهم شريك تجاري للبرازيل بـ ٤,٦ مليار دولار متبوعة بالإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بـ حوالي ٣ مليارات دولار، ثم قطر بـ ١,٣ مليار دولار، فيما يقدر حجم تجارة البرازيل مع سلطنة عمان والبحرين والكويت مجتمعة بـ ١,٧ مليار دولار، ويبين الرسم البياني توزيع المبادلات التجارية بين البرازيل ودول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة ٢٠١٥م.

ومن المرتقب أن يشمل اتفاق التجارة الحرة بين التكتلين ٩٠٪ من المبادلات وفق تحرير جمركي تدريجي خلال ٨ سنوات وعلى ٣ مراحل، على أساس أن تترك المواد الأكثر حساسية للمرحلة الأخيرة أو أن تسجل ضمن لائحة الإستثناءات.

توزيع حجم المبادلات التجارية بين الدول الخليجية والبرازيل خلال سنة ٢٠١٥

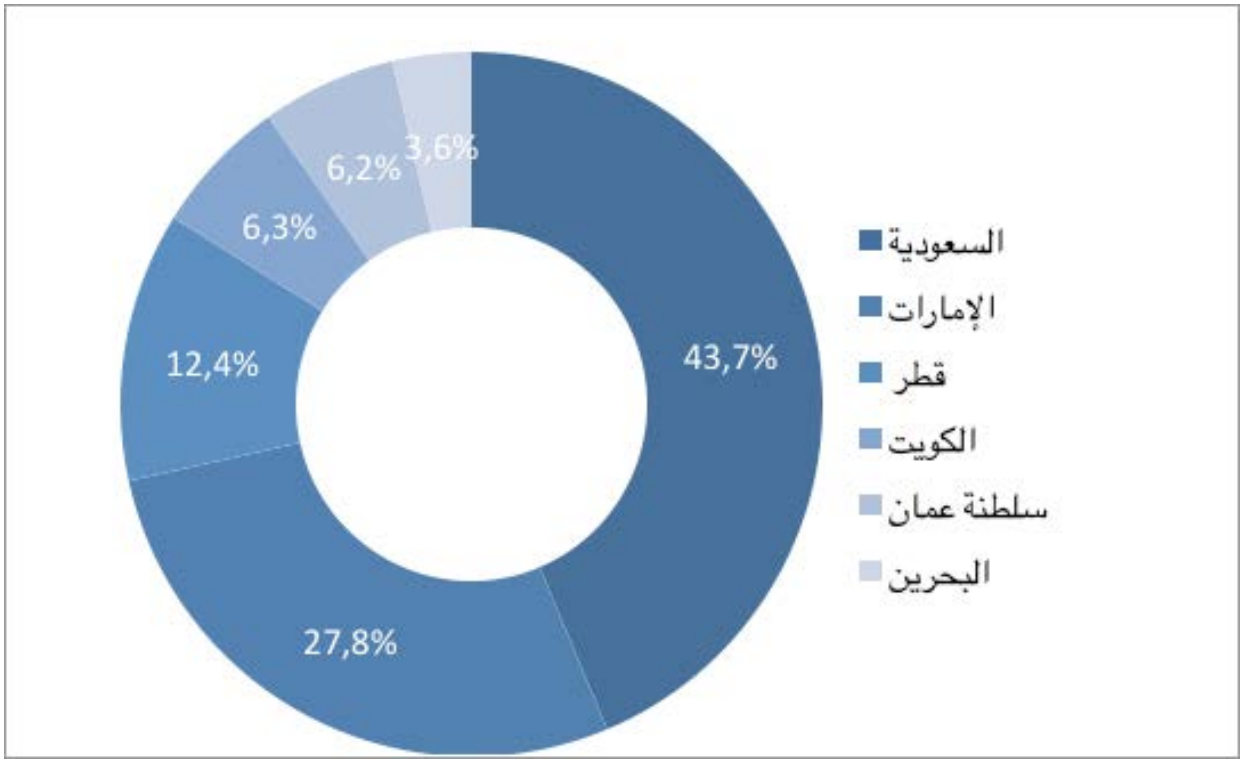

المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN comtrade

وقد عقدت عدة جولات من المفاوضات والمشاورات بين الجانبين، ويلاحظ أن بعض القضايا تظل عالقة وتأخر التوقيع على هذا الاتفاق. فمن جانب الميركوسور شكل استثناء المنتجات الكيماوية من التجارة البينية أحد هذه القضايا العالقة، فيما وضعت دول الخليج استثناءات على بعض المواد التي تعتبرها البرازيل أساسية بالنسبة لصادراتها كالدجاج والسكر وصناعة الفخار ومنتجات الصلب. ولتجاوز هذه المشاكل تم الاتفاق على تقليص لائحة الاستثناءات لتنتقل من ١٦٠٠ منتوج إلى ٥٣٤ بالنسبة للائحة الميركوسور بما فيها ١٩٥ منتوج بتروكيماوي الذي يدخل في مجال اهتمام دول الخليج، فيما استثنت هذه الأخيرة من العرض الذي قدمته ٢٢٢ منتوج يشمل اللحوم والأسماك والتبغ وصناعة الفخار والثلاجات وطلاء السيراميك ومنتجات الصلب.

وحسب تقرير بنك الدول الأمريكية للتنمية لسنة ٢٠٠٩م، حول الميركوسور فإن الملحق المرتبط باتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين يعرف بعض التعثر بسبب مسألتين عالقتين وهما تطبيق آلية الحماية التفضيلية وقاعدة المنشأ، ذلك أن دول الخليج تود أن تعتبر السلع المستوفية لشروط قاعدة المنشأ تلك التي لا تقل نسبة قيمتها المضافة عن ٣٥٪ بينما يطالب الميركوسور بأن تسجل ٥٠٪ من القيمة المضافة كحد أدنى على السلع الإقليمية. ورغم طول مسلسل المفاوضات بخلاف ما كان متوقعًا منذ البداية إلا أن كلا الطرفين يؤكدان بشكل مشترك ومستمر على الالتزام باستكمال العمل على دعم التجارة الحرة وإيجاد حلول للمواضيع العالقة في رزنامة المفاوضات.

وتتقاطع مصالح الدول الخليجية مع دول الميركوسور حول أهمية قطاع الزراعة في العلاقات المشتركة، فهو يوفر لدول الخليج الأمن الغذائي ويقلص كلفة الإنتاج الزراعي المحلي، أما دول الميركوسور فهي تعتبره قطاعا حيويا لصارداتها إذ يشكل بالنسبة للبرازيل ٤٦٪ من مجموع صادراتها الخارجية، وفي هذا الإطار أعلنت شركة أراسكو، إحدى أكبر الشركات المتخصصة في دعم الأمن الغذائي في السعودية، عن اعتزامها الاستثمار في أصول لوجستية في البرازيل لمواكبة احتياجاتها وطلب عملائها المتنامي. كما اقتنت المجموعة السعودية المراعي بالأرجنتين ١٢ ألف هكتار بقيمة ٨٦ مليون دولار، وتستمر قطر هولدنغ في شركة AdecoAgro التي تمتلك أراض خصبة في الأرجنتين والأوروغواي.

ومن جهة أخرى، تنص الاتفاقية الإطار بين المجلس الخليجي والميركوسور على تطوير المبادرات للقيام باستثمارات مشتركة وتبادل المعطيات حول التجارة الخارجية وتنظيم بعثات تجارية لرفع مستوى التجارة بين الجانبين.

ويلاحظ أن الاستثمارات الخليجية الخارجية أخذت في التنوع خلال السنوات الأخيرة، بدلاً من التركيز على الأسهم والسندات والأصول العقارية، فمثلاً مجموعة مبادلة أبوظبي استثمرت في مجموعة EBX البرازيلية المهتمة بمجالات النفط والغاز والمعادن بقيمة ٢ مليار دولار، واستثمرت قطر الدولية للبترول في المركب الإنتاجي las conchas بقيمة مليار دولار، وفي القطاع البنكي استثمرت قطر هولدنغ في بنك Santander البرازيلي بغلاف مالي قدره ملياري دولار. ودخلت شركة الأسمدة السعودية السوق البرازيلي عام ٢٠١٤م، وتسعى إلى التوسع في باقي أسواق المنطقة. كما تهتم الاستثمارات الإماراتية بحقل "فاكا موبرتا" للنفط والغاز بالأرجنتين، كما استثمرت مجموعة موانئ دبي العالمية في عاصمة الأرجنتين بوينس أيرس نحو ٢٥٠ مليون دولار في السنوات العشرين الماضية. وتكشف كل هذه الاستثمارات عن وجود استراتيجية استثمارية خليجية طويلة الأمد في المنطقة تشمل بشكل خاص الأرجنتين والبرازيل.

وتواكب العلاقات الدبلوماسية هذه الحركية الاستثمارية المميزة، حيث يلاحظ دينامية خاصة للإمارات وقطر من الجانب الخليجي والأرجنتين والبرازيل من جانب دول الميركوسور، فقد زار أمير قطر البرازيل سنة ٢٠١٠م، واستقبل بالدوحة رئيستها سنة ٢٠١٤م، كما تبادل أمير قطر الزيارات مع رئيس البيرو سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ومع رئيس فنزويلا سنة ٢٠١٥م.

كما استضافت دولة الإمارات سنة ٢٠١٣م، رئيسة الأرجنتين ونائب رئيس البرازيل، وفي إطار المعاملة بالمثل قام نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء بزيارة للعاصمتين برازيليا وبوينس أيرس. وسبق لرئيس البرازيل أن زار السعودية سنة ٢٠٠٩م، كما زار رئيس مجلس الوزراء الكويتي البرازيل سنة ٢٠١٠م، فيما شملت الجولة الخليجية التي قام بها نائب رئيس البرازيل سنة ٢٠١٣م، سلطنة عمان. وقد ساهمت هذه الدينامية الدبلوماسية في تأسيس مجالس ثنائية للأعمال وتبادل زيارات الوفود الاقتصادية بين هذه الدول.

وبخلاف باقي دول الخليج، فإن البحرين هي الوحيدة التي لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع البرازيل، حيث تأمن سفارة البحرين في واشنطن التغطية الدبلوماسية للبرازيل فيما تقوم سفارة هذه الأخيرة في الكويت بتغطية البحرين. وقد أطلقت البحرين سنة ٢٠١٣م، مسلسل المشاورات لفتح سفارة في العاصمة برازيليا قريبا، ولعل هذا التأخير في تبادل السفارات يفسر جزءًا مهما من أسباب خفوت الحضور البحريني في العلاقات مع البرازيل ودول الميركوسور.

تحالف المحيط الهادي: فرصة واعدة للتجارة والاستثمار في نمور أمريكا اللاتينية

أعلن عام ٢٠١١م، عن تأسيس تكتل اقتصادي جديد في أمريكا اللاتينية بين كل من الشيلي والبيرو وكولومبيا والمكسيك أطلق عليه اسم تحالف المحيط الهادي، ويهدف هذا التكتل إلى إقامة فضاء للاندماج المعمق وتحرير المبادلات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بشكل تدريجي بالإضافة إلى دعم النمو والتنمية وتنافسية اقتصادات الدول الأعضاء.

ويتمتع تحالف المحيط الهادي بمقومات جيواقتصادية متميزة، فهو يمثل ٣٨٪ من الناتج الداخلي الخام لأمريكا اللاتينية، ويركز ٥٠٪ من التجارة في المنطقة حيث يحتل المركز الثامن عالميًا من حيث قدرته التصديرية، كما يجلب ٤٥٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة الموجهة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبب.

وتتميز دوله الأربعة التي أصبحت تنعث بنمور أمريكا اللاتينية باستقرار مؤسساتي ونمو اقتصادي إيجابي بالإضافة إلى أسواق دينامية منفتحة على العالم، مما يحفز على الاستثمار ودعم العلاقات الخليجية مع هذا التحالف الواعد. ومن بين الإنجازات التي حققها تكتل دول المحيط الهادي خفضه للرسوم الجمركية بين دوله، وإدارة سفارات مشتركة لدوله الأعضاء في الخارج وإنشاء مكاتب لدعم التصدير في آسيا وإفريقيا.

وفي إطار التوجه المتزايد للمجموعات الاستثمارية الخليجية نحو دول أمريكا اللاتينية، يقدم تحالف المحيط الهادي فرصًا مهمة للأعمال والشراكات أمام دول الخليج على المدى البعيد، وبهدف التعريف بقدراته والفرص الاستثمارية التي يقدمها أطلقت المكاتب الاقتصادية لدول التحالف الأربعة بدبي في دجنبر ٢٠١٣م، جلسة خاصة لفائدة رجال الأعمال في منطقة الخليج. وتعتبر المكسيك أحد أعضاء هذا التحالف وهي ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية وتحتل المركز الأول في أمريكا اللاتينية و٣٨ عالميًا من حيث مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فقد استقطبت سنة ٢٠١٥م، أكثر من ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات الخارجية المباشرة، كما تتموقع في المرتبة الـ١٢ كأفضل مزود للمواد الغذائية في العالم. وعلى المستوى التجاري مع دول الخليج تعتبر المكسيك أهم شريك ضمن دول تحالف المحيط الهادي فقد بلغ حجم المبادلات التجارية الثنائية معها ١,٢ مليار دولار، وتتشكل صادرات المكسيك نحو دول الخليج من السيارات والتجهيزات المنزلية والمنتجات الغذائية، فيما تستورد الألومنيوم والغاز والمواد البلاستيكية والأسمدة.

الميركوسور الشريك الأمثل لدول الخليج لتحقيق الأمن الغذائي والبرازيل تستحوز على ٨٧,٨٪ من المبادلات التجارية الخليجية

وقد ساهمت جولة الرئيس المكسيكي في منطقة الخليج مطلع السنة الجارية ٢٠١٦م، في إعطاء دفعة للعلاقات مع كل من السعودية وقطر والإمارات والكويت من خلال التوقيع على أكثر من ٥٠ اتفاقية، كما شكلت فرصة كذلك لوضع المكسيك على خارطة الاستثمارات الخليجية. وقد سبق لكل من أمير قطر سنة ٢٠١٥م، ونائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء سنة ٢٠١٤م، أن قاما بزيارة للمكسيك بهدف دعم العلاقات الثنائية.

وفي نفس السياق طورت دول الخليج مع المكسيك فضاءات مشتركة للأعمال من خلال خلق غرف ثنائية للتجارة ومجالس مشتركة للأعمال ورفع وتيرة زيارات الوفود الاقتصادية. وستفتح بدون شك الإصلاحات التشريعية الأخيرة التي همت قطاع الطاقة بالمكسيك فرصًا جديدة أمام الاستثمارات الخليجية لدخول هذا البلد.

ترتيب دول المحيط الهادي ضمن مؤشرات الأعمال العالمية

	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٦	مؤشرالتنافسية العالمي ٢٠١٥-٢٠١٦	المؤشر العالمي لريادة الأعمال ٢٠١٦	الاستثمارات الخارجية المباشرة المستقطبة ٢٠١٥ (بالمليون دولار)
المكسيك	٣٨	٥٧	٨٧	٣٠,٢٨٥
الشيلي	٤٨	٣٥	١٦	٢٠,٤٥٧
البيرو	٥٠	٦٩	٧٠	٦,٨٦١
كولومبيا	٥٤	٦١	٤٣	١٢,١٠٨

المصدر: إنجاز خاص بناء على التقارير الدولية (CEPAL-Global Entrepreneurship Index-Competitiveness Rankings- Ease of Doing Business Rank)

وتحتل كولومبيا المركز ٥٤ عالميًا ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، كما تتوفر على قطاع بنكي قوي يتزعمه بنك Bancolombia الذي يتوفر على فروع في عدة دول من أمريكا اللاتينية ويحقق أرباحًا تقدر ب ٦ مليارات دولار، وتمثل شركة EcoptroL نموذجًا للتسيير المحكم في مجال الصناعة النفطية وتبلغ أرباحها ٣٨ مليار دولار وتستثمر في التنقيب والإنتاج في عدة مناطق من العالم.

ويبلغ حجم المبادلات التجارية بين دول الخليج وكولومبيا ١٦١,٦ مليون دولار، حيث تصدر دول الخليج أساسًا المواد البلاستيكية والمعدات الكهربائية والأسمدة، فيما تستورد السكريات والقهوة والورود وبعض الآلات.

أما الشيلي فتعرف بشفافية وانفتاح القطاعين البنكي والمالي كما أن لها قطاعًا معدنيًا وصناعيًا قويًا، وقد تضاعفت الاستثمارات الخارجية الأجنبية في مجال الغاز الصناعي والطبي بالشيلي، وتوفر الشيلي كذلك مناخًا متميزًا للأعمال فعلى مستوى الأسواق التجارية العالمية تتموقع الشيلي في المركز ٤٨ ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويمكن أن تقدم هذه القطاعات فرصًا مهمة للاستثمارات الخليجية.

ويصل حجم المبادلات التجارية بين الدول الخليجية والشيلي إلى ٥٨٠ مليون دولار، حيث تستورد دول الخليج المعادن والخشب ومنتجات فلاحية، بينما تصدر إلى الشيلي مواد معدنية مصنعة وبلاستيكية.

أما البيرو فتحتل المرتبة ٥٠ ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ويبلغ حجم تجارتها مع دول الخليج ٢٣٢ مليون دولار. ومنذ سنة ٢٠١٠م، استقطبت البيرو استثمارات بنحو ١,٧ مليار دولار من الإمارات همت قطاعات الموانئ واللوجستيك والخدمات.

ويعتبر توسع الطبقة المتوسطة في هذه الدول وتزايد طلباتها على الخدمات والبنيات التحتية من أهم العوامل التي دفعت مجموعة أبراج الإماراتية المهتمة بالأسواق الصاعدة إلى تركيز اهتمامها على تحالف المحيط الهادي، وقد أطلقت أبراج مجموعة من الاستثمارات في مجالات الصناعة والخدمات المالية واللوجستيك وتكنولوجيا المعلوميات وتطمح إلى رفع استثماراتها من ٢ إلى ٣ مليارات دولار في المنطقة.

توصيات ختامية

يعتبر من الضروري في الوقت الراهن تطوير مستوى العلاقات السياسية مع دول أمريكا اللاتينية بهدف إعطاء دعم أكبر للتعاون الاقتصادي، وذلك من خلال إطلاق جولات من المشاورات السياسية الثنائية بين وزارة الخارجية وعقد لقاءات

منتظمة على أعلى المستويات، بالإضافة إلى إحداث لجان ثنائية مشتركة. كما أن الأهمية السياسية للدول الصاعدة وذات النفوذ في المنطقة وعلى رأسها البرازيل والمكسيك تدعو دول الخليج إلى التفكير في إبرام شراكات استراتيجية ثنائية على المدى البعيد.

كما يمكن للتقارب الاقتصادي والسياسي بين الجانبين أن يساهم في دعم التعاون الأمني المشترك لمواجهة التحديات الإرهابية العابرة للقارات، فقد أكدت مجموعة من التقارير الدولية على تواجد جماعات إرهابية تنشط في أمريكا اللاتينية ولها وجود كبير في فنزويلا والمثلث الحدودي بين الباراغواي والأرجنتين والبرازيل حيث تنشط تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتبييض الأموال، وفي هذا الصدد يمكن تنسيق الجهود بين دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية بهدف تعزيز الأمن القومي المشترك عبر تبادل المعطيات الاستخباراتية وتنسيق المراقبة الحدودية في المطارات التي تربط الجانبين.

ومن التوصيات التي يمكن تقديمها بالنسبة لتطوير علاقات التعاون مع تحالف المحيط الهادي على المدى القريب هو انضمام الدول الخليجية كأعضاء مراقبين لهذا التكتل، ذلك أنه بعد ٥ سنوات على تأسيسه انضمت ٤٩ دولة بصفة عضو مراقب لهذا التحالف من بينها دولتين عربيتين هما المغرب ومصر، مما يكشف عن وجود اهتمام دولي متزايد بهذا التكتل الجديد. وستتمكن دول الخليج عبر العضوية كمراقب من الإطلاع على الأجندة الداخلية لدول التحالف وعلى خطط عملها وطرق اشتغال مؤسساتها وكذا تطور شراكاتها الدولية، مما سيساعد على بلورة صورة أعمق حول أشكال الشراكة الممكنة بين مجلس تعاون دول الخليج وتحالف المحيط الهادي على المدى البعيد.

وبالنسبة للعلاقات مع الميركوسور يلاحظ أن التأخر المسجل على مستوى المدة المحددة لإنهاء المفاوضات قد تجاوز التوقعات، لكن الأهمية الاستراتيجية للشراكة التجارية بين الجانبين تستوجب الاستمرار في التفاوض، ويمكن في هذا الإطار الإستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي مع الميركوسور، ذلك أن المفاوضات بينهما للتوقيع على اتفاقية للتبادل الحر قد تجاوزت ١٥ سنة وما زال الاتحاد الأوروبي متشبثا بدعم مسلسل التفاوض ومتفائلا بخصوص مستقبل علاقاته مع الميركوسور نظرًا لما سيحمله هذا الاتفاق من إيجابيات لاقتصادات بلدانه.

كما يمكن كذلك دعم الأمن الغذائي لدول الخليج من خلال ربط علاقات مع تكتل دول أمريكا الوسطى الذي يضم ٨ دول وهي كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا والهندوراس ونيكاراغوا وبانما وبيليز وجمهورية الدومينيكان، ذلك أن هذه الدول تصدر ما يفوق عن ٦ ملايين دولار من الفواكه والقهوة والسكر للعالم، بينما حجم مبادلاتها التجارية مع دول الخليج لا يتجاوز حاليًا ٢١٧ مليون دولار، ويمكن كمرحلة أولى الانضمام كعضو مراقب لمنظمة تكتل دول أمريكا الوسطى مثلما فعلت قطر مؤخرًا، ثم التفكير بعد ذلك في تطوير أشكال التعاون سواء على المستوى الثنائي بين كل دولة على حدة أو التعاون الجماعي بين التكتلين الإقليميين لدول أمريكا الوسطى ومجلس التعاون الخليجي.

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح الخليجية في المنطقة تلتقي مع مصالح دول أمريكا اللاتينية الساعية إلى جلب الإستثمارات وتنويع شركائها التجاريين والتموقع سياسيًا داخل المنتظم الدولي، فقد كانت دول أمريكا الجنوبية سباقة إلى توجيه سياساتها الخارجية نحو دول الخليج وباقي الدول العربية من خلال عقد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي انطلقت سنة ٢٠٠٥م، بمبادرة من البرازيل، وقد تفاعلت الدول الخليجية أكثر من غيرها من الدول العربية مع هذه المبادرة، كما احتضنت القمة الثانية بالدوحة سنة ٢٠٠٨م، والرابعة بالرياض سنة ٢٠١٥م، فيما نظمت القمة الأولى ببرازيليا سنة ٢٠٠٥م، والثالثة بليما سنة ٢٠١٢م، وقد ساهمت هذه القمم في خلق دينامية مهمة للتقارب العربي الجنوب أمريكي وكذا استكشاف فرص التعاون الممكنة.

٥٠ اتفاقية بين دول الخليج والمكسيك العام الحالي وضعت الدولة اللاتينية على خارطة الاستثمارات الخليجية

ولعل المشكل المرتبط بتطوير وسائل النقل واللوجستيك بين الدول الخليجية ودول أمريكا اللاتينية هو الأكثر إلحاحًا في الوقت الراهن ويحتاج إلى تظافر الجهود، وتحظى المشاريع التي تقوم بدراستها حاليًا جامعة الدول العربية لتطوير النقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بأهمية خاصة، فهي تروم إنشاء شركة مشتركة بين القطاع الخاص للنقل البحري إلى جانب إنشاء شركة للخدمات اللوجستية، ويمكن لدول الخليج أن تكون سباقة للاستثمار في هذا المجال لتحقيق مصالحها ولعب دور هيكلي في دعم علاقات التعاون بين العالم العربي وأمريكا الجنوبية.

وخلاصة القول أن منطقة أمريكا اللاتينية ستشكل فرصة لقياس مدى نجاح الدول الخليجية في تطبيق رؤاها الاستراتيجية في اختراق الأسواق الخارجية والاستثمار في الأسواق الصاعدة، خاصة وأن المنافسة حول المصالح الاقتصادية في منطقة أمريكا اللاتينية أصبحت محتدمة بين باقي القوى الدولية في عالمنا المعاصر.

*باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية من المغرب-
مدير المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية

ثلاثة اعتبارات تضعها طهران للتقارب اللاتيني وتحقيق النفوذ العابر للحدود

مساعي إيران إلى تطوير علاقاتها مع أمريكا اللاتينية: المصالح والأهداف

تكتسب العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية أهمية وزخمًا خاصًا بالنسبة لإيران، لاعتبارات ثلاثة رئيسية: يتمثل الأول، في أن إيران سعت إلى استثمار العلاقات القوية مع تلك الدول من أجل تقليص حدة العزلة الدولية التي كانت مفروضة عليها بسبب أزمة برنامجها النووي قبل تسويتها بمقتضى الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، فضلا عن سياستها المتشددة التي قامت على «تصدير الثورة» ودعم التشيع في المناطق البعيدة عن حدود إيران. وقد مارست تلك الدول بالفعل دورًا بارزًا في هذا الصدد، إذ أن بعضها تبنى سياسة خارجية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، على غرار فنزويلا وكوبا، فيما سعى البعض الآخر، في أحيان عديدة، إلى اتباع سياسة تتوافق مع مصالح إيران. وقد كانت البرازيل، على سبيل المثال، إحدى الدول التي دعمت موقف إيران في الأزمة النووية، حيث وقعت على الاتفاق النووي الثلاثي مع إيران وتركيا بهدف تسوية الأزمة النووية في ١٧ مايو ٢٠١٠م، الذي كان يقضي بإرسال إيران ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى تركيا (على أن تعود ملكيته لإيران) لاستبداله من جانب الدول الكبرى بنحو ١٢٠ كيلو جرام من الوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعل طهران للأبحاث الطبية.

محمد عباس ناجي

وقد اعتبرت البرازيل أنه لم تعد هناك أسباب لفرض عقوبات على إيران بعد توقيع هذا الاتفاق، بل إنها كانت إحدى الدول التي اعترضت على فرض عقوبات جديدة على إيران بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ الذي صدر في ٩ يونيو ٢٠١٠م، حيث كانت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، وبررت قرارها بأن الخيار الدبلوماسي هو الأساس لتسوية الأزمة النووية الإيرانية، وبذلت جهودًا مع تركيا من أجل حث الدول الأعضاء في المجلس لعدم التصويت على القرار إلا أنهما لم تنجحا في ذلك.

كما كانت فنزويلا إحدى الدول التي رفضت الالتزام بالعقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران، حيث قامت عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م، بتصدير البنزين إلى إيران بشكل قلص نسبيا من حدة الضغوط التي تعرضت لها إيران بسبب تلك العقوبات. ورفضت كل من فنزويلا وكوبا تأييد قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٩م، الذي أدان إيران وطالبها بوقف بناء المنشأة النووية في قم، في حين امتنعت البرازيل عن التصويت، حيث اعتبرت أن هذا القرار يتعارض مع أحقية إيران في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية.

وينصرف الثاني إلى الجالية العربية الكبيرة التي هاجرت إلى تلك الدول، لاسيما من لبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية، وهو ما وفر فرصة لمؤسسات داخل إيران، على غرار الحرس الثوري وبعض المؤسسات الخيرية الاجتماعية التي تسمى بالـ«بنياد»، للعمل على نشر التشيع واستقطاب مزيد من المتعاطفين مع إيران من أصول عربية في تلك الدول، باستخدام أدوات على غرار بناء مستشفيات ومراكز ثقافية وخدمات تعليمية، لاسيما في المناطق الفقيرة.

وقد أشارت تقديرات عديدة إلى أن عدد الجالية العربية التي توجد في منطقة «المثلث» بين البرازيل والأرجنتين وباراجواي يصل إلى نحو ٥٠ ألف عربي ينتمي أكثر من نصفهم إلى المذهب الشيعي. كما كشفت تقديرات أخرى أن إيران قامت بتأسيس نحو ٣٦ مركزًا ثقافيًا في ١٧ دولة لاتينية، وأنشأت هيأة الإذاعة والتليفزيون الإيرانية قناة «هيسبان تي في» Hispan tv الناطقة باللغة الإسبانية في عام ٢٠٠١ م، لمخاطبة شعوب تلك الدول وتعريفها بالثقافة الإيرانية.

بل إن بعض التقارير باتت تحذر من أن بعض حلفاء إيران، لا سيما حزب الله اللبناني، تسعى إلى استغلال وجود بعض الجاليات العربية، لاسيما في منطقة «المثلث» التي تقع على الحدود بين باراجواي والبرازيل والأرجنتين، إلى جانب منطقة «مايكاو» في كولومبيا ومنطقة «إيكويكي» في تشيلي، من أجل توسيع مصادر تمويل عملياتها العسكرية في المنطقة والعالم، وذلك من خلال المشاركة في عمليات تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا بالإضافة إلى عمليات غسيل أموال وغيرها.

ويتعلق الثالث، بقرب هذه الدول من الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل أمريكا اللاتينية ما يمكن تسميته بـ«الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل ربما يسهل، في رؤية بعض المؤسسات الراديكالية الإيرانية على غرار الحرس الثوري، من مهمة استهداف المصالح الأمريكية، وربما العربية والإسرائيلية أيضًا، في حالة ما إذا اقتضت المصالح الإيرانية ذلك.

وقد دفع تصاعد النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية الكونجرس الأمريكي إلى إقرار قانون «تطويق إيران في النصف الغربي من العالم» في بداية عام ٢٠١٢م، والذي وقعه الرئيس باراك أوباما وقضى بتكليف وزارة الخارجية بوضع استراتيجية للتصدي للوجود والنشاط الإيراني في تلك المنطقة خلال ١٨٠ يومًا.

ومن دون شك، فإن أحد أسباب تصاعد حدة القلق تجاه نفوذ إيران في أمريكا اللاتينية يتمثل في تكرار الحوادث الإرهابية التي تورطت فيها إيران، على غرار محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن (وزير الخارجية الحالي) عادل الجبير، في أكتوبر ٢٠١١م، التي ثبت أن التخطيط الأولي لها تم في المكسيك، إلى جانب تفجير مركز الجالية اليهودية «آميا» في العاصمة الأرجنتينية بيونس ايرس عام ١٩٩٤م، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٨٥ شخصا وجرح ما يقرب من ٣٠٠ شخص آخرين، وهي العملية التي أثير الجدل حولها من جديد في يناير من عام ٢٠١٥م، عقب مقتل المدعي العام السابق البرتو نيسمان، في ١٨ من ذلك الشهر، قبل يوم واحد من إدلائه بشهادته أمام البرلمان الأرجنتيني والتي كان من المتوقع أن يجدد فيها الاتهامات التي وجهها للرئيسة السابقة كريستينا كريشنر ووزير الخارجية هكتور تيمرمان بحماية مسؤولين إيرانيين كبار من بينهم رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام حاليًا هاشمي رفسنجاني ووزير الخارجية الأسبق مستشار المرشد للعلاقات الدولية حاليًا على أكبر ولايتي، سبق أن اتهمهم بإصدار التعليمات بتنفيذ العملية بالاستعانة بحزب الله اللبناني، وذلك بعد الاتفاق الذي أبرمته الأرجنتين وإيران في عام ٢٠١٣م، وكان يقضي بتشكيل لجنة مشتركة لاستجواب المشتبه فيهم، حيث اعتبر أن هذا الاتفاق كان نتيجة صفقة تجارية بين الطرفين.

ورغم أن الحكومة الأرجنتينية طالبت الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٨ فبراير ٢٠١٥م، بإدراج قضية تفجير المركز اليهودي في المفاوضات التي تجري بين إيران ومجموعة «٥+١» حول الملف النووي، إلا أن ذلك لم يكن يمثل خطوة جادة، على ما يبدو، من جانب الأولى، حيث أنها كانت تهدف فقط إلى استيعاب الضغوط المفروضة عليها بسبب الجدل الذي أثاره مقتل نيسمان والاتهامات التي وجهت إليها بإبرام صفقة مع إيران، فضلا عن أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما كانت متمسكة بضرورة الوصول لاتفاق مع إيران وهو ما دفعها إلى عدم التفاوض مع إيران حول أية ملفات خلافية أخرى غير الملف النووي، تجنبًا لتصعيد حدة التوتر مع الأخيرة بشكل كان من الممكن أن يؤثر على احتمالات الوصول للاتفاق النووي.

طهران أسست ٣٦ مركزًا ثقافيًا في ١٧ دولة لاتينية وقناة "هيسبان تي في" لنشر الفكر الإيراني

اتجاهات مختلفة

ربما يمكن القول أن الجهود التي تبذلها إيران لدعم نفوذها في أمريكا اللاتينية أثارت جدلاً واسعًا، حيث انقسمت الآراء حول أهدافها وأدواتها إلى اتجاهات رئيسية ثلاثة: الاتجاه الأول، اعتبر أن تحركات إيران في أمريكا اللاتينية ذات طابع أيديولوجي، وتهدف في الأساس إلى نشر التشيع وتوسيع قاعدة المتعاطفين مع السياسات الإيرانية في تلك الدول، لاسيما داخل الجاليات العربية المنتشرة فيها، وهو ما يستدل عليه بالدور البارز الذي قامت به إيران في بناء مراكز ثقافية وصحية ومساجد وغيرها من الآليات التي سعت إلى استخدامها من أجل تحقيق ذلك، بالتنسيق مع بعض التنظيمات على غرار «حزب الله» اللبناني وعدد من المجموعات الفرعية التابعة له مثل «مجموعة عباس الموسوي» و«مجموعة عماد مغنية».

وقد أشار هذا الاتجاه إلى أن أحد أهداف إيران من دعم نفوذها داخل تلك الدول يتمثل في تأسيس «حزب الله لاتيني» يمكن استخدامه لتحقيق مصالح إيرانية محددة. وفي رؤيته، فإن إيران تسعى من خلال ذلك إلى تطبيق ما جاء في الدستور الإيراني، بشأن «نصرة المستضعفين» و«مقاومة المستكبرين»، فضلا عن إقامة ما يسمى بـ«الحكومة العالمية للإسلام».

وقد جاء ذكر مبدأ «نصرة المستضعفين» فى أكثر من مادة فى الدستور الإيراني، لكن المادة (١٥٤) استفاضت فى تناوله وذلك على النحو التالي: «تعتبر جمهورية إيران الإسلامية

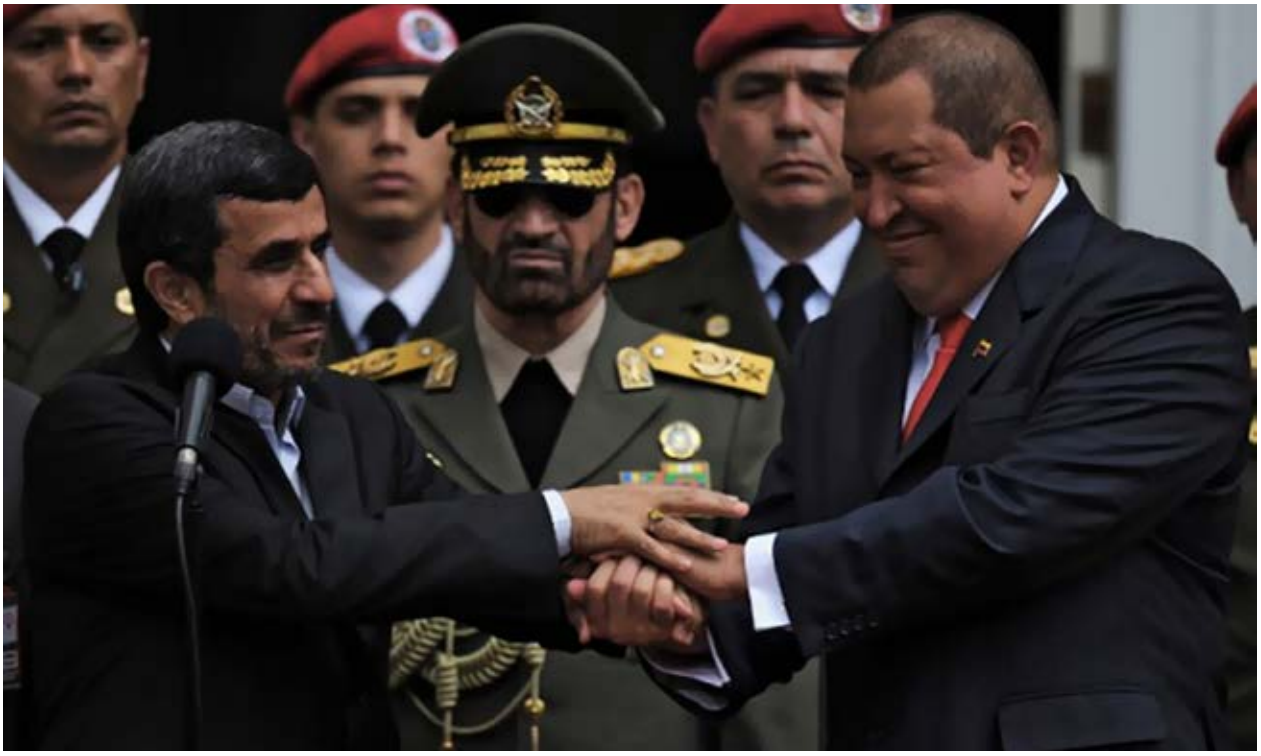

حزب الله يستغل الجاليات العربية في تهريب المخدرات وغسيل الأموال لتمويل عملياته المسلحة

سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس فى أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى أية نقطة من العالم، وفى الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

لكن ثمة إشكاليتين محوريتين يمكن طرحهما في هذا السياق: الأولى، أن الدستور لم يوضح الآلية التي يمكن من خلالها أن تساعد إيران ما تسميهم بـ«المستضعفين فى الأرض» دون أن يمثل ذلك تدخلًا فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما يبدو جليًا في حالات عديدة في منطقة الشرق الأوسط، على غرار تدخلها فى الأزمات الداخلية لبعض الدول مثل العراق والبحرين ولبنان والأراضي الفلسطينية. والثانية، أن إيران لم تلتزم بتطبيق هذه المادة حرفيًا، ويبدو ذلك واضحًا في موقفها مع بعض القضايا الإقليمية، مثل قضية إقليم ناجورني قره باغ، إذ لم يمنع التقارب المذهبى (الشيعي) بين إيران وأذربيجان، الأولى من تأييد موقف أرمينيا، رغم التباين الدينى بين الطرفين، حيث تعتبر أرمينيا، وفقا لبعض الاتجاهات أول دولة مسيحية تأسست فى عام ٣٠١.

أما الاتجاه الثاني، فيرى أن هذا الطابع الأيديولوجي لا ينفي أن إيران في علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية تفكر بعقلية الدولة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي يقيد من حرية الحركة وهامش المناورة المتاح أمامها.

وبعبارة أخرى، فإن الجهود الحثيثة التي بذلتها إيران، خاصة خلال فترتي الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، من أجل دعم علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، حيث قام أحمدي نجاد بجولات عديدة في القارة بدأها في عام ٢٠٠٧م، بزيارة كل من فنزويلا والإكوادور وبوليفيا كما نظمت إيران في فبراير العام نفسه مؤتمرًا بعنوان «أمريكا اللاتينية: دورها ومكانتها في النظام الدولي الجديد» حضرته وفود من سبعة دول لايتينة، يمكن تفسيرها، وفقا لهذا الاتجاه، في إطار سعي إيران إلى تحقيق أهداف براجماتية عديدة على غرار دعم النفوذ في ما يسمى بـ«الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل ربما يساعد إيران في امتلاك أدوات ضغط في مواجهة الأخيرة، فضلاً عن تقليص تداعيات العزلة والعقوبات الدولية التي فرضت على إيران في تلك الفترة.

إيران تسعى لتأسيس "حزب الله لاتيني" لتحقيق مصالحها وتنفيذ مزاعم نصرة المستضعفين ومقاومة المستكبرين

ويبدو الطابع البراجماتي جليًا في تطلع إيران إلى تأسيس علاقات قوية مع تلك الدول، رغم أن أحد المبررات التى كانت تقدمها لتفسير عدائها للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل فى اتهامها بـ«عدم إيمانها بالله» و«انحطاط قيمها الاجتماعية». وبمعنى آخر، فإن إيران لم تلتزم بهذا التفسير عندما سعت إلى تطوير علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، حيث اعتبرت أن مصالحها تفرض عليها تبني سياسة مختلفة معها.

وعلى ضوء ذلك، بدأت إيران في اتخاذ خطوات عديدة من أجل رفع معدلات التبادل التجاري مع بعض تلك الدول، لاسيما الأرجنتين، التي وصل حجم التبادل التجاري معها إلى ١,٣ مليار دولار، والبرازيل التي ارتفع حجم التبادل التجاري معها إلى ١,٦ مليار دولار. كما بدأ العديد من دول أمريكا اللاتينية في السعي إلى رفع معدل تبادلها التجاري مع إيران، لاسيما في مرحلة ما بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها بعد الوصول للاتفاق النووي، سواء للاستفادة من المزايا التي بدأت حكومة روحاني في توفيرها لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، أو لتسهيل صادراتها إلى إيران.

وفي هذا السياق، كانت البرازيل، وهى أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية وأهم شريك تجاري لإيران في القارة، من أولى الدول التي سعت إلى رفع مستوى تعاونها الاقتصادي مع إيران، حيث أكد وزير الاقتصاد البرازيلي ارماندو مونتيرون، في فبراير ٢٠١٦م، على أن البرازيل سوف تقبل تحصيل المدفوعات من إيران باليورو وبعض العملات الأخرى وذلك نظير تصدير السيارات والطائرات والمعدات لتجنب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمنع بموجبها إيران من استخدام النظام المالي الأمريكي، ويبدو أن البرازيل تسعى من خلال ذلك إلى رفع حجم التبادل التجاري ليصل إلى نحو ٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩م، حيث يبلغ في الوقت الحالي نحو مليار و٦٠٠ مليون دولار، وهو ما يبدو جليًا في الزيارة التي قام بها مونتيرون إلى إيران في أكتوبر ٢٠١٥م، على رأس وفد اقتصادي كبير يضم ٣٦ شركة برازيلية للتعرف على الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تتيحها الحكومة الإيرانية لتلك الشركات.

كما قام وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة خمس دول من أمريكا اللاتينية في مايو ٢٠١٦م، وهي البرازيل وكوبا وفنزويلا ونيكاراجوا وبوليفيا، وهي الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها ظريف في مارس ٢٠١٦م، إلا أنها تأجلت لأسباب مختلفة. وقام أيضًا مساعد وزير الخارجية مجيد تخت روانجي بزيارة إلى المكسيك وكولومبيا والأكوادور في نوفمبر ٢٠١٥م. وقد كان لافتًا أن اهتمام إيران بتطوير علاقاتها مع دول أمريكا الاتينية تزامن مع انعقاد القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا اللاتينية الجنوبية في الرياض، في ٨ نوفمبر ٢٠١٥م، في إشارة إلى أن إيران تبدي قلقًا واضحًا تجاه الجهود التي تبذلها بعض الدول العربية، على غرار السعودية، من أجل رفع مستوى التعاون والتنسيق مع تلك الدول، بشكل يمكن أن يساهم، على المدى الطويل، في إضعاف نفوذها داخل تلك الدول.

فضلا عن ذلك، قام عدد من المسؤولين بتلك الدول بزيارة إيران، على غرار الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي زار إيران في يناير ونوفمبر ٢٠١٥م، حيث شارك في الزيارة الأخيرة في الاجتماع الثالث لمنتدى الدول المصدرة للغاز الذي استضافته طهران، وقد دعا إلى جذب المستثمرين الإيرانيين للاستثمار في صناعة الأدوية في فنزويلا، خاصة في ظل المشروعات الاقتصادية والتقنية التي قامت بها إيران في فنزويلا خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة.

كما أن إيران قامت بإنشاء خط ائتماني بقيمة ٥٠٠ مليون دولار إلى فنزويلا لمساعدتها في التعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تقلص الاحتياطي النقدي الأجنبي.

فيما يحرص الاتجاه الثالث على وضع سقف واضح لعلاقات إيران مع دول أمريكا اللاتينية، حيث يرى أن حكومة الرئيس حسن روحاني ما زالت تمنح الأولوية لتطوير علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد الوصول للاتفاق النووي مع مجموعة «٥+١» في ١٤ يوليو ٢٠١٥ ورفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران في ١٦ يناير ٢٠١٦م، وهو ما يبدو جليًا في الزيارات التي قام بها روحاني إلى بعض تلك الدول، على غرار إيطاليا وفرنسا، وتوقيع اتفاقات اقتصادية ضخمة خلال تلك الزيارات، في الوقت الذي ما زالت فيه العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية في مستواها الأدنى، وهو ما انعكس في مؤشرات عديدة.

فرغم أن فنزويلا احتلت المرتبة الثانية، بعد الصين، في عدد الاتفاقات الموقعة مع إيران، إلا أن كثيرًا من هذه الاتفاقات إما تم إلغاؤها أو تم تأجيل العمل بها. كما قلصت إيران من تعاونها مع دول أمريكا اللاتنية في مجال النفط، حيث أغلقت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط مكاتبها التي أسستها في فنزويلا وبوليفيا وتتجه في الوقت الحالي إلى إغلاق مزيد من المكاتب في بعض الدول الأخرى.

فضلا عن ذلك، فقد بدا عدم اهتمام روحاني بتطوير العلاقات مع تلك الدول جليًا في عزوفه عن المشاركة في قمة مجموعة الـ«٧٧» للدول النامية التي عقدت في بوليفيا في يونيو ٢٠١٤م، حيث تم تكليف النائب الأول للرئيس اسحق جهانجيري برئاسة الوفد الإيراني.

ورغم ذلك، فإن هذه المؤشرات لا تعني، وفقا لهذا الاتجاه، تخلي إيران عن جهودها السابقة لدعم نفوذها داخل أمريكا اللاتينية. إذ أن الأنشطة التي تقوم بها إيران وحلفاؤها داخل تلك الدول ربما تكون من اختصاص مؤسسات أخرى داخل نظام الجمهورية الإسلامية بما يعني أنها بعيدة عن إشراف الحكومة، وهو ما يزيد من احتمالات استمرارها حتى في حالة اعتراض الحكومة عليها.

فضلا عن أن القيادة العليا في إيران ممثلة في المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، ما زالت متشككة حتى الآن في مدى إمكانية استمرار العمل بالاتفاق النووي في ظل العقبات الأمريكية التي ما زالت تمنع إيران من الاستفادة بمزايا رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها، وهو ما يعني أنها لن تتراجع عن توسيع نطاق نفوذها في تلك القارة، تحسبًا لإمكانية عودة الأزمة إلى مربعها الأول من جديد، ومن ثم تزايد احتمالات فرض عقوبات جديدة وربما غير مسبوقة على إيران أو نشوب مواجهة عسكرية بين إيران من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو الاثنين معًا من ناحية أخرى. ومن دون شك، فإن الاحتفاظ بنفوذ قوي داخل تلك الدول سوف يستعيد أهميته وزخمه في تلك اللحظة، باعتبار أن هذا النفوذ يمكن أن يمنح إيران فرصة لاستهداف مصالح الدول التي يمكن أن تدخل في مواجهة معها خلال المرحلة القادمة.

التأثيرات المحتملة

وعلى ضوء ذلك، ربما يمكن القول إن سعي إيران لتأسيس علاقات قوية مع دول أمريكا اللاتينية يمكن أن يفرض تداعيات مباشرة على دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١- محاولة استهداف مصالح دول المجلس في القارة الأمريكية، على غرار ما فعلت إيران في السابق، إذ تورطت في محاولة اغتيال السفير السعودي السابق (وزير الخارجية الحالي) عادل الجبير في واشنطن في عام ٢٠١١م، حيث اعترف المتهم الأمريكي من أصل إيراني منصور أربابسيار بأنه تواصل مع بعض المسؤولين الإيرانيين وقام بزيارات متعددة إلى المكسيك لعقد صفقة مع أحد الإرهابيين المرتبطين بعصابة مخدرات في المكسيك، والذي كان في الأساس أحد المخبرين التابعين لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

وتشير بعض التقارير إلى أن إيران وحلفاءها قاموا بتكوين مجموعات فرعية في بعض دول القارة، على غرار المكسيك، مثل مجموعة «عباس الموسوي» ومجموعة «عماد مغنية» وهدفها رصد مصالح بعض الدول تمهيدًا لاستهدافها في مرحلة ما.

٢- توسيع الخيارات المتاحة أمام حلفاء إيران، الذين ربما يتم استخدامهم في تنفيذ عمليات إرهابية تهدد مصالح وأمن دول مجلس التعاون، على غرار حزب الله اللبناني، الذي صنفه مجلس التعاون في يناير ٢٠١٦م، بأنه «منظمة إرهابية»، والذي أشارت اتجاهات عديدة إلى أنه يشارك في تجارة المخدرات وغسيل أموال لدرجة أن العائدات التي يحصل عليها من تلك العمليات ربما تفوق المصادر الأساسية للتمويل التي تأتي من إيران. وبالطبع، فإن استمرار حصول الحزب على تمويل من الأنشطة المختلفة، رغم القيود المتزايدة التي يتعرض لها وكان آخرها إصدار الكونجرس الأمريكي قانون «حظر التمويل الدولي لحزب الله»، يزيد من احتمالات اتجاهه إلى مواصلة تحركاته وأنشطته الإرهابية داخل بعض الدول، خاصة عبر فتح قنوات تواصل مع بعض الجماعات المحلية في تلك الدول لتهديد أمنها ومصالحها.

٣- تقليص الضغوط الدولية المفروضة على إيران، بسبب دعمها للإرهاب وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بشكل يمكن أن يساعد إيران على الاستمرار في تبني السياسة ذاتها في المستقبل، لاسيما أن التيار المتشدد ما زال يحافظ على نفوذه داخل مؤسسات صنع القرار في النظام الإيراني، بشكل يرجح من إمكانية اتجاهه إلى اتخاذ خطوات راديكالية في بعض الأحيان على غرار استهداف مصالح بعض القوى لعرقلة الجهود التي يبذلها الرئيس حسن روحاني من أجل تحسين العلاقات مع الدول الغربية تحديدًا بعد الوصول للاتفاق النووي ورفع العقوبات المفروضة على إيران.

وفي النهاية، ربما يمكن القول أن أحد أسباب نجاح إيران في تأسيس علاقات قوية مع دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الماضية يتمثل في غياب الدور العربي، الذي منح الفرصة لإيران لدعم نفوذها داخل هذه الدول بشكل ربما يمكنها من استهداف مصالح الدول العربية التي تسعى في الوقت الحالي إلى مواجهة تدخلات إيران المستمرة في شؤونها الداخلية. لكن اتجاه الدول العربية مؤخرًا إلى إبداء قدر أكبر من الاهتمام برفع مستوى التعاون مع تلك الدول، وهو ما بدا جليًا في انعقاد القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا اللاتينية الجنوبية في الرياض في نوفمبر ٢٠١٥م، ربما يساهم في تقليص التداعيات السلبية التي تفرضها الجهود الإيرانية لدعم نفوذها في تلك الدول.

* رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية - الأهرام - القاهرة

رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التحدي الذي يواجه القارة اللاتينية

التعاون التجاري الخليجي- اللاتيني: الواقع والطموح والتحديات

لا يعد اهتمام الدول العربية بإقامة علاقات تجارية مع دول أمريكا اللاتينية أمرًا جديدًا على المنطقة العربية، حيث يفيد كثير من المؤرخين أن المسلمين قد وصلوا إلى شواطئ أمريكا قبل كولومبوس بنصف قرن. واليوم يعاود العرب اكتشاف هذه المنطقة بعد ستة قرون منذ أن وطأتها قدما كريستوفر كولومبوس عام ١٤٩٢م (٨٩٨ هـ). ويمكن تقسيم منطقة أمريكا اللاتينية التي تضم عشرين اقتصادا، إلى ثلاث مناطق متميزة، وفقا لبيئة الأعمال في الإقليم، المجموعة الأولى تمثل الدول الجاذبة، الثانية problematic ، والثالثة خليط بينهما.

د. محمد البنا

أولها اقليم النافتا الذي يضم المكسيك من المنطقة، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا من خارج المنطقة، وإقليم جنوب أمريكا (Andean)، ويضم بوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور، وبيرو، وفنزويلا. ثم إقليم البرازيل والقرن الجنوبي وتضم الأرجنتين والبرازيل، وشيلي وباراجواي وأوروجواي. وأخيرًا إقليم أمريكا الوسطى والكاريبي، وتضم كوستاريكا، وكوبا، والدومينيكان، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراجوا، وبنما.

اتفاقيات تحرير التجارة في أمريكا الجنوبية

لعل أهم ما يميز تلك المنطقة من الناحية الاقتصادية هو قيام عدد من الترتيبات الإقليمية وتوجهها للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ثم سعيها لمزيد من التبادل التجاري مع بقية دول العالم الخارجي، سعيًا منها لاستغلال المزايا النسبية لدول المنطقة، وبما يدعم مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، وتحسين قدرات اقتصاداتها التنافسية، من خلال تكوين هياكل إنتاجية أكثر كفاءة، باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي.

وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

تعتبر مبادئ منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، إلا أن ظهور هذا الكم الهائل من التكتلات الاقتصادية أدى إلى ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقا لأحكامها التي تؤكد على مبدأ المعاملة بالمثل، وبين تحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة، التي تخرج عن هذا المبدأ وتتيح حق التمييز للدول الداخلة في تكتل إقليمي، واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، وحتى الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية مطلع عام ١٩٨٥م.

وهناك توجه عالمي نحو الاتفاقات التفضيلية، وكما تشير منظمة التجارة الدولية، فإن هناك أكثر من ٣٠٠ اتفاقية معاملة تفضيلية على مستوى العالم، منها أكثر من ٢٠٠ تمت مناقشتها منذ عام ١٩٩٠م، وتقريبًا فإن جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لديها على الأقل واحدة من هذه الاتفاقيات، معظمها بين دول نامية ودول متقدمة.

ووفقا لمنظمة التجارة العالمية فقد وقعت دول جنوب أمريكا ٥٦ اتفاقية تجارية، منها ٥٤ اتفاقية مع دول نامية، سواء داخل الإقليم أو خارجه، وعدد ١١ اتفاقية مع دول متقدمة. ووفقا لدراسة منظمة التجارة العالمية فإن هناك ١٥ اتفاقية من الاتفاقيات الموجودة مع دول آسيوية ومعظمها في السنوات الأخيرة، مما يؤكد أهمية ما تحتله دول المنطقة في التجارة الخارجية في آسيا.

ويوجد العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول الإقليم (أي بين دول أمريكا اللاتينية) intra- regional ، ولكن الكثير منها أيضًا بين

دول من المنطقة ودول من خارجها inter –regional، مثل الاتفاقات التي وقعتها كل من شيلي وبيرو مع دول أخرى مثل اليابان. وفي نفس الوقت فإن الاتفاقات التجارية الموقعة بين دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى من خارج الإقليم، سواء كانت دول متقدمة أو نامية، تعد واسعة جدًا، لكنها تختلف من حيث المحتوى من دولة إلى أخرى.

وتعد كولومبيا وشيلي وبيرو من أهم دول المنطقة التي لديها اتفاقات مع أطراف أخرى، وتعد شيلي من أكثر الدول نشاطًا في هذا الصدد، إضافة إلى بيرو التي توسعت كثيرًا في التفاوض بشأن المناطق التجارية الحرة. أما بالنسبة لمجموعة الميركسيور فقد رفضت أي تحالفات ثنائية وقررت التفاوض بشكل جماعي.

وقد وقعت المجموعة اتفاقات تفاضلية مع كل من إسرائيل ومصر وفلسطين، وتجري حاليا مفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوربي والعديد من دول الشرق الأوسط.

الاتفاقات التجارية بين دول أمريكا الجنوبية وأطراف ثالثة

الدولة أو الإقليم	شيلي	كولومبيا	بيرو	ميركوسير
AELC*	X	X	X	
كندا	X	X	X	
الاتحاد الأوروبي	X	X	X	جاري التفاوض
كوريا	X	X	X	
تركيا	X	X		
الصين	X		X	
P-4	X			
اليابان	X		X	
استراليا	X			
فيتنام	X			
تايلاند	جاري التفاوض		X	
TPP	جاري التفاوض	جاري التفاوض		
سنغافورة	X		X	
ماليزيا	X			
إسرائيل				X
مصر				X
فلسطين				X

* European Free Trade Association

Free Trade Agreements in South America. TRENDS, PROSPECTS AND CHALLENGES. PUBLIC POLICY AND PRODUCTIVE TRANSFORMATION SERIESN° 7/2012

هل تتعارض التكتلات الإقليمية مع مبادئ تحرير التجارة العالمية؟

لقد أثار التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى بعض المحللين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي، من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له.

غير أنه من النتائج الملفتة للنظر، والتي تشير إلى إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية، تلك النتيجة التي تتلخص في كون الاتجاه نحو تكوين المزيد من التكتلات الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة وحدها.

بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتتوسع التجارة العالمية، ومن ثم تصبح التكتلات الإقليمية نقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

ونظرا لاحتدام التنافس بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل، والاستثمارات والتجارة وغيرها، وبعدما ظل العالم لفترة طويلة ومنذ التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام ١٩٤٧م.

مستهدفة التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية، وخفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع، والتعامل بالمثل فيما يخص نقل البضائع وتطبيق مبدأ عدم التمييز.

ولا شك أن احتواء التكتلات الإقليمية داخل إطار العمل بقواعد منظمة التجارة الدولية، ينحى بالتبادل التجاري العالمي من علاقات تجارية بين الدول، إلى تبادل تجاري بين كيانات اقتصادية وتكتلات إقليمية، مما يخلق حاجة إلى مزيد من الدراسات حول مزايا تحرير التجارة في ظل التكتلات الإقليمية الاقتصادية، وحول تصور مستقبل العلاقة بين هذين الإطارين، وما مدى التفاعل أو التعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو مزيد من التحرير التجاري على مستوى العالم.

المؤشرات الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية

حققت دول المنطقة معدلات نمو متوسطة لكنها كانت مستقرة منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حتى الآن،

حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط نحو ٢,٤% سنويًا، وذلك رغم الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، والأهم من ذلك هو التحسن الكبير في مستوى المعيشة، والتحسن في عدالة توزيع الدخل، وانخفضت نسبة الفقراء في أمريكا اللاتينية من ٢٥% من السكان إلى ١٢%. لكن النمو في النشاط الاقتصادي بدأ في الانحسار بحلول عام ٢٠١٥م، في معظم دول المنطقة، وعانت كل من البرازيل والإكوادور وفنزويلا، من الركود، وكان معدل النمو في باقي دول المنطقة ضعيفًا.

أهم المؤشرات الاقتصادية في بعض دول أمريكا اللاتينية

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
معدل نمو GDP	١,٣	-٠,٥	٠,٧
معدل التضخم	١١,٤	١٨,٩	٢١,٠
معدل البطالة	٥,٥	٦,٢	٦,٩
الحساب الجاري ٪ من GDP	-٢,٧	-٣,١	-٢,٧
عجز الموازنة ٪ من GDP	-٣,٩	-٥,٨	-٤,٤

UF: center for Latin American Studies. Latin America Business Environment Report,2016.

ويوضح الجدول السابق معدل الإنجاز الاقتصادي في أكبر عشر دول بالمنطقة وهي: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الدومينكان، الإكوادور، المكسيك، وبنما، بيرو، وفنزويلا.

ومع ذلك فهناك اتفاق على أن النمو الاقتصادي سوف يستعيد نشاطه، وتتمكن بعض الدول من تحقيق معدلات نمو عالية خلال هذا العام، وتخرج بعض الدول من الكساد بنهاية العام ٢٠١٧م، في ظل ما تتمتع به من عناصر البنية الأساسية، والطاقات الانتاجية التي كفلت معدلات نمو منتظمة، رغم استمرار تأثر النشاط الاقتصادي بالتطورات الخارجية في الأسواق العالمية، وأسعار المنتجات الأولية التي تغلب على الكثير من اقتصادات المنطقة.

وقد أدى انفتاح اقتصادات المنطقة على العالم الخارجي وارتكاز معظم اقتصاداتها الوطنية على انتاج وتصدير المنتجات الأولية، إلى أن كثيرًا من المصاعب الحالية تعود في جانب كبير منها إلى الصدمات الخارجية، فارتبط التحسن في النشاط الاقتصادي بالرواج الذي حدث في أسعار السلع الأولية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤م، والذي عكس زيادة الطلب على تلك المنتجات من الشريك التجاري الأساسي ممثلا في الصين والتي أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لدول المنطقة في السنوات الأخيرة.

وهكذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي في عدد من دول المنطقة خاصة تلك التي تعتمد على الصادرات من النفط، والمعادن والمنتجات الزراعية والغذائية، كما تراجعت الصادرات بعد أن واجهت الصين هبوطًا في معدلات النمو القياسية التي حققها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠م، والتي بلغت ١٠٪ سنويًا، وازداد الأمر سوءًا بعد أن أخذت أسعار المواد الأولية في التراجع بدءًا من عام ٢٠١٤م.

ونظرًا لتنوع هيكل الاقتصادات الوطنية في دول المنطقة، فقد تباينت اتجاهات النشاط الاقتصادي بشكل نسبي، واختلفت أسبابه فيما بين دول المنطقة، وكان من أهم أسباب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول أمريكا اللاتينية خلال العامين الماضيين اعتمادها على السلع الأولية، ومن ثم تعرضت الإكوادور وفنزويلا إلى أكبر الخسائر نظرًا لاعتمادها على البترول، وعلى إيرادات النفط التي تدعم الإنفاق الحكومي، وتعاني حاليًا من عجز كبير وقيود في الموازنة العامة.

بينما تعد المكسيك أقل الدول معاناة نظرًا لتحولها إلى الصناعات التحويلية، وارتباطها بسلاسل الإنتاج العالمية بسبب ما حققته من منافع نتيجة انضمامها إلى النافتا مع كل من الولايات المتحدة وكندا، وتحول هياكل اقتصادها الوطني من الاعتماد على القطاعات الأولية، إلى الصناعات التحويلية، كأحد الآثار الإيجابية للتكتلات الإقليمية.

وقد تعرضت دول أمريكا اللاتينية لصدمة خارجية ثانية تمثلت في ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة بعد أن ظل سعر الفائدة قصيرة الأجل قريبًا من الصفر منذ عام ٢٠٠٨م، حتى أواخر عام ٢٠١٦م.

ورغم أن هذا الارتفاع ليس مهمًا في ذاته ولكن المؤشرات الخاصة بقوة الاقتصاد الأمريكي قد تؤدي إلى مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة، مما سيرفع من العائد على السندات الحكومية وسندات الشركات في أسواق المال، ومن ثم ستتأثر تدفقات رؤوس الأموال الأمريكية إلى الإقليم وتنخفض الاستثمارات، ويتأثر معدل النمو الاقتصادي سلبًا في المنطقة جراء ذلك.

وهناك في الواقع ما يؤكد هذه التوقعات، فقد أشارت نتائج أحد البحوث التي أجراها البنك الدولي إلى أن بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي، مثل سعر الفائدة والانتاج الصناعي في الدول المتقدمة، تفسر نحو نصف حركة تدفقات رأس المال إلى دول أمريكا اللاتينية في التسعينات، وأدت إلى انسحاب الأموال من صناديق الاستثمار.

لم يقف الأمر عند هذا الحد حيث أدت هذه التطورات إلى تدهور قيمة العملات، وعمد البنك المركزي في كل من البرازيل

وشيلي وكولومبيا، وبيرو إلى التحذير من أن انخفاض قيمة العملات سيدفع بالاتجاهات التضخمية إلى مستويات عالية، وسيرفع من أسعار الفائدة، ومن ثم سترتفع معدلات التضخم، بما يعوق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة في الدول الأربعة. ولعل من أهم ما يميز اقتصادات دول أمريكا اللاتينية أيضًا تأثرها بالنمو الاقتصادي العالمي خاصة الاقتصاد الأمريكي، ومنطقة اليورو، فضلا عن الصين بطبيعة الحال، حيث يؤدي ارتفاع معدل النمو المتوقع في الاقتصاد الأمريكي إلى ٢٪ عام ٢٠١٦م، ونحو ١,٦٪ في منطقة اليورو إلى زيادة الطلب على الصناعات من دول أمريكا اللاتينية، نتيجة ارتفاع درجة انفتاحها على العالم الخارجي وارتباطها بسلاسل الإنتاج العالمية.

ولعل من أهم نقاط الضعف في اقتصادات دول أمريكا اللاتينية هو ارتكاز الكثير منها على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ومن ثم فان انخفاض أسعار المنتجات الأولية مع توقع الزيادة في الإنتاج والمعروض بالتالي منها، يحد من توقعات نمو الصادرات مما قد يعرض موازين المدفوعات للتقلبات. وقد كان الأمل معقودًا على ارتفاع أسعار النفط، أما وقد خفت الأمل في ارتفاع الأسعار إلى حدود ٦٠ دولار للبرميل، خاصة في ضوء تواضع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية والاقتصاديات الناشئة وفشل دول الأوبك في خفض معدلات الإنتاج الحالية.

وتشير توقعات أسعار النفط العالمية إلى أن أسعار النفط سوف تظل عند مستواها الحالي في منتصف عام٢٠١٧، أي في حدود ٥٠ دولار للبرميل. ولاتزال هناك توقعات باستمرار انخفاض أسعار بعض المنتجات الأولية خاصة المعادن، ولا يتوقع صندوق النقد الدولي تحسنًا في أسعار النحاس أو الحديد خلال عام ٢٠١٧م، و لكن يتوقع تحسنًا في أسعار بعض المنتجات الزراعية مثل القمح وفول الصويا Soybean بنهاية عام ٢٠١٦م.

وكما ذكرنا فإنه ليس كل دول أمريكا اللاتينية تعتمد على صادرات السلع الأولية بشكل كبير، بل إن بعضها يعد مستورد صافي للبترول، لذلك فإن انخفاض أسعار السلع الأولية ستترك أثرًا متباينًا فيما بين دول المنطقة.

النمو في دول المنطقة المنتجة للسلع الأولية سوف يظل ضعيفًا نسبيًا بالمقارنة مع دول الكاريبي التي تعتمد في جانب كبير من دخلها على السياحة. كما أن النمو في المكسيك لن يتأثر كثيرًا نتيجة صدمة السلع الأولية، حيث تسيطر المنتجات المصنعة على صادراتها، بفضل انضمامها إلى تكتل النافتا، إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بشركائها الرئيسيين خاصة الولايات المتحدة والتي يتوقع أن تحقق معدل نمو ٢,٥٪ السنة القادمة وفقًا للتقديرات.

مناخ الأعمال في دول أمريكا اللاتينية

تمتاز دول المنطقة بإصلاحات وسياسات كلية ناجحة، ساعدت في تخفيض حجم الدين العام، وضبط الاتجاهات التضخمية التي عهدتها دول المنطقة لسنوات طويلة، ووضعت اقتصادات المنطقة على مسار النمو طويل الأجل، ومع ذلك لا تزال دول المنطقة تحقق معدلات نمو أقل من نظيرتها في دول آسيا.

ومن أجل تحسين التنافسية وتحفيز التنمية الاقتصادية، فإن حكومات دول المنطقة في حاجة إلى الاستمرار في اتباع سياسات مالية منضبطة، وأن تضع رؤية محددة لتطوير البنية الأساسية وتزيد من الانفاق على التعليم وتطوير عدد من القطاعات على رأسها الزراعة.

ترتيب دول أمريكا اللاتينية وفق مؤشر سهولة الأعمال

الدولة	الترتيب ٢٠١٥	المؤشر
المكسيك	٣٨	↑ ٧٣,٧
شيلي	٤٨	↑٧١,٥
بيرو	٥٠	٧١,٣
كولومبيا	٥٤	↑٧٠,٤
كوستاريكا	٥٨	↑٦٨,٦
بنما	٦٩	٦٥,٧
جواتيمالا	٨١	↑٦٣,٥
السلفادور	٨٦	↑٦٢,٨
أورجواي	٩٢	↑٦١,٢
دومينيكان	٩٣	↑٦١,٢
باراجواي	١٠٠	٦٠,٢
هندوراس	١١٦	↑٥٨,١
البرازيل	١١٧	↑٥٧,٧
أكوادور	١٢١	↑٥٧,٥
الأرجنتين	١٢٥	٥٦,٨
نيكاراجوا	١٢٥	↑٥٥,٨
هايتي	١٨٢	↑٣٩,٦
فنزويلا	١٨٦	٣٥,٥

ووفقًا لتقرير البنك الدولي أصبح مناخ أداء الأعمال والاستثمار في دول أمريكا اللاتينية أيسر عن ذي قبل، ويقوم البنك سنويًا بتقييم جودة وفاعلية التنظيمات والتشريعات

الخاصة ببدء ومزاولة الأعمال في الدول المختلفة، وكما يشير التقرير الأخير للبنك فإن ١٣ دولة من دول المنطقة، قد حققت تحسنًا في مؤشرات أداء الأعمال من بين ١٨ دولة شملها التقرير عن العام السابق.

وتاريخا كانت دول المنطقة تعتمد بشكل أساسي على طلب المستهلكين في الولايات المتحدة باعتباره سوقا أولية للصادرات، وكان من نتيجة الاعتماد الكبير على طلب المستهلكين الأمريكان انعكاسات حادة على قطاعات هامة مثل صناعة السيارات في المكسيك، والصناعات التحويلية على وجه الخصوص، ومن ثم فان استمرار تراجع الطلب الأمريكي على الصادرات من دول المنطقة يعني ضرورة البحث عن أسواق بديلة، وتطوير استراتيجيات جديدة لضمان نمو اقتصاداتها.

ويمثل ضعف عناصر البنية الأساسية عقبة رئيسية أمام تطوير أسواق جديدة للصادرات، وهو ما يتطلب مضاعفة ما ينفق على عناصر البنية الأساسية لمقابلة احتياجات السوق والاحتياطات الديمجرافية. ويوجد حاليًا مشروعات ضخمة على رأسها توسعة قناة بنما، واستعدادات ريودي جانيرو لاستضافة الاوليمبياد في صيف هذا العام، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير عناصر المرافق الأساسية في المرافق الأساسية مثل المياه والكهرباء ونظم المواصلات التي تزيد من تكاليف ممارسة الأعمال في الوقت الحالي.

كما يؤدي تواضع مستوى البنية الأساسية في مجال الاتصالات إلى خلق مزيد من المعوقات أمام ممارسات الأعمال، والتأثير سلبًا على كفاءة الأسواق في الإقليم. وبالتالي فان الاستثمار في التقنية والاتصالات، لن تؤدي فحسب إلى تحسين مناخ مزاولة الأعمال، لكنها ستحسن أيضًا من كفاءة عناصر البنية الأساسية التقليدية، نتيجة زيادة الابتكارات في مجال الشبكات الالكترونية الذكية التي تستخدم التقنية في استخدامات الطاقة.

ومن هنا يمثل الحصول على رؤوس الأموال من الخارج تحديًا أمام الكثير من دول المنطقة للنهوض بعناصر البنية الأساسية أخذًا في الاعتبار الحجم والمدى الزمني اللازم لتنفيذ تلك المشروعات، وهو ما يقتضي البحث عن مصادر خارجية للحصول على رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لدعم هذه المشروعات. ومن ثم أصبحت القدرة على جذب رأس المال من الخارج محددًا رئيسيًا في تحديد تنافسه اقتصادات المنقطة.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي

الاستثمار الخليجي في صناعة النفط الصخري اللاتيني ضرورة حتمية

الطاقة: جواز سفر دول الخليج للعبور لأمريكا اللاتينية

الحديث عن العلاقات الخليجية-الأمريكية اللاتينية المتعلقة بالطاقة ليست بالمهمة اليسيرة، كونها تعود لستينيات القرن المنصرم، وتحديدًا سنة ١٩٦٠م، تاريخ إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط «الأوبك» بمبادرة سعودية- فنزويلية، إلا أن استشراف آفاقها المستقبلية يمر عبر الحديث عن وضعية الطاقة الراهنة بالعالم وتحولاتها الكثيرة والسريعة، فضلًا عن استحضار طبيعة علاقاتها بالتقلبات الإقليمية الخليجية والأمريكية اللاتينية وامتداداتها الدولية، لمعرفة إمكانية إسهامها مستقبلًا في مزيد من تطوير العلاقات الخليجية-اللاتينية.

أحمد بن صالح الصالحي

تحولات الطاقة المقصودة تحديدًا ليست إلا احتدام الصراع على مصادر الطاقة وارتفاع الطلب على المواد الطاقية أمام تراجع الامدادات الدولية وتراجع المصادر الطاقية التقليدية على حساب الطاقات المتجددة والبديلة وانخفاض التكلفة بسبب تطور التكنولوجيا الحديثة وتراجع أسعار النفط جراء تضارب المصالح وتقاطع الأجندات واشتداد المنافسة بين الأطراف المنتجة للطاقة بالأسواق الدولية، وتراجع الاحتياطات البترولية الكامنة بسبب الاستنزاف وانعكاسات هذه التحولات على الخليج وأمريكا اللاتينية.

إلا أن استشراف مستقبل الطاقة في الأمد المنظور والمتوسط والبعيد رهين بثلاث أمور. أولاً، مدى انخراط دول مجلس التعاون الخليجي بالتحولات الطاقية الأمريكية اللاتينية بمختلف أنواعها، سواء بتمويلات بنكية أو مصرفية أو عن طريق قروض أو سلف بفوائد بنكية تفضيلية؛ ثانيًا مدى انخراط دول الخليج باستثماراتها وتوظيفها لصناديقها السيادية بالبنيات التحتية للطاقة بهذا الجزء من العالم الآخذ في التنامي تدريجيًا، وثالثًا وأخيرًا مدى إحداث شراكات خليجية-أمريكية لاتينية بصيغة رابح- رابح في إطار علاقات جنوب-جنوب.

لمقاربة إمكانية تطوير الطاقة للعلاقات البينية الخليجية-اللاتينية مستقبلًا، سيتم اعتماد طرح يعتمد على البراغماتية، وذلك لمحاولة الإجابة عن إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر) من جهة، وفنزويلا والاكوادور من جهة أخرى، الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط من أمريكا اللاتينية، تجاوز أزمات سعر النفط المتدنية بالأسواق الدولية، في إطار التنسيق والتعاون تحت مظلة منظمة «الأوبك» أم يتعذر عليها ذلك؟ وذلك بالنظر إلى إمكانياتها وقدراتها ووسائلها ومدى نفوذها وتأثيرها.

تجاوز أزمة أسعار النفط بين الإمكانية والاستحالة

الإجابة عن تجاوز أزمات سعر النفط تستوجب مبدئيًا على الجميع تنسيقًا وتعاونًا للحفاظ على أسعار النفط وتوحيدًا للمواقف لتحديد الإنتاج، تخفيضه أو رفعه، والتزامًا تعاقديًا، طالما أن أثمنة معقولة للنفط تخدم مصلحة الجميع، إلا أن واقع الأمر له بعد آخر على ما يبدو، وهو تضارب المصالح. لكن كيف؟ فالدول الخليجية مثلاً، إذا ما انخفضت أسعار النفط، فتستطيع الصمود ومقاومة ذلك بصناديقها السيادية، إلا أن دول أمريكا اللاتينية ليست قادرة على ذلك، بسبب عجز موازناتها وتراجع احتياطاتها من العملة الصعبة.

التجلي الآخر لتقاطع الأجندات وتضارب المصالح الخليجية-اللاتينية بمنظمة «الأوبك» يمثله انطباع سائد عند بعض الأطراف المتابعة للأحداث والأسواق البترولية الدولية، يفيد بأن هناك حروبًا غير معلنة بين هذه الأطراف، بحيث عندما تقرر «الأوبك» تخفيضها للإنتاج، فالقرار يثير مخاوف متعلقة بإمكانية فقدانها لحصتها بالأسواق الدولية، إلا أنه قد يفسر

كذلك بالجهة المقابلة على أنه قرار يستهدف أمريكا اللاتينية، كونها تخالف قرارات «الأوبك» برفعها إنتاجها، بينما «الأوبك» تخفض الإنتاج لحماية الأسعار.

إلا أنه بالرغم من هذا التضارب والتقاطع، بوسع دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية ذات العضوية بمنظمة «الأوبك» بقيادة السعودية وفنزويلا، الحفاظ على مصالحهما، بالنظر إلى تقاطعهم مع "هيمنة" و "وصاية" وكالة الطاقة الدولية ووجود مصلحة مشتركة بين منظمة البلدان المصدرة للبترول «الأوبك» ومنظمة الطاقة الأمريكية اللاتينية، وذلك لضمان أسعار عادلة ومستقرة للنفط وتنظيم الإمدادات البترولية بالعالم وضمان عائدات نفطية معقولة، كونها مصدرًا آمنًا للاستقرار بالأسواق العالمية.

أما التفاهم بشأن صيغة موحدة فبوسعه التحقق إذا توافرت الإرادة السياسية والقدرة الاقتصادية والمعرفة التقنية والخبرة المعرفية وتوظيف الذكاء في صيغة تفاهمات بالإجماع والتزامات تعاقدية موجبة للأطراف، خاصة وأن الحكومات الخليجية واللاتينية ما زالت إلى حد اليوم مجرد منتجة ومصدرة للذهب الأسود الخام، وليست مُصنعة له، مثلما ليست كذلك متحكمة كفاية بتسويقه وغير مستفيدة بما فيه الكفاية من عائداته، كونها تصدر غالبيته خام وتستورده بالمقابل مصنع بالعملة الصعبة.

التعاون في إطار أوبك ضرورة حتمية آنية

الحجج الداعمة لهذه الإمكانية كثيرة. فدول أمريكا اللاتينية وقفت بصف منظمة الدول المصدرة للنفط «الأوبك» باجتماعها الأخير المنعقد شهر أبريل ٢٠١٦م، بالعاصمة القطرية الدوحة، بتأييدها مطلب تجميد سقف الإنتاج و دعوتها التفكير بإحداث آليات لدعم الأسعار و التحكم بالإنتاج طبقًا للظرفية ووفقًا للمصلحة المشتركة الخليجية اللاتينية وذلك بالإبقاء على الإمدادات النفطية أو خفضها أو رفعها و تنظيم حاجيات العالم من النفط و الحفاظ على أسعاره من الانهيار و إحداث التوازنات المطلوبة بالأسواق النفطية الدولية.

إلا أن تراجع حصة منظمة «أوبك» بالأسواق الدولية بسبب منافسة الجهات المنتجة والمصدرة، الغير المنتمية للمنظمة، ورفع أمريكا اللاتينية لمستوياتها الإنتاجية ليست بالمؤشرات الإيجابية، حيث أن ارتفاع منسوب أمريكا اللاتينية من النفط له تأثير على الطلب بالسلب وتباطؤ الطلب يعقد من ارتفاع الأسعار، وإذا استمرت الأمور على حالها، فستستمر على الأرجح الانخفاضات بالأمد المنظور، ما سيؤثر على العائدات النفطية الخليجية الأمريكية اللاتينية بالسلب، خاصة إذا استمرت الانخفاضات المتدنية الحالية.

فبما أن هناك تهديدًا مشتركًا وأن تراجع الأسعار و تباطؤ الطلب على النفط يسير في غير صالح دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية وأن هناك منافسة من الجهات المنتجة و المصدرة للنفط، الغير المنضوية تحت لواء «الأوبك»، بزيادة إنتاجها استهدافًا للمنظمة، أساسًا الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تنسيقًا خليجيًا ـ لاتينيًا أصبح ضرورة حتمية، لتقليصها مستويات الإنتاج بهدف دعم الأسعار، إلا أنه بالجهة المقابلة، بقدر ما أن العلاقات الطاقية الخليجية اللاتينية تعاونية بقدر ما أنها بالجهة المقابلة علاقات ندية بذات الوقت.

الإمكانية المتوفرة بيد الحكومات الخليجية اللاتينية، المنخرطة بمنظمة «الأوبك»، قصد الاستمرار بالإمساك بزمام الأمور واللعب بورقة النفط وإجبار الدول غير المنضوية تحت لواء الأوبك على إعادة النظر بإنتاجها، ليست إلا استمالة الدول الأمريكية اللاتينية، المنتجة والمصدرة للنفط، غير المنتمية لمنظمة «الأوبك»، واستقطابها للانضمام إليها، أساسًا المكسيك والبرازيل وكولومبيا، بالنظر إلى احتياطاتها ومخزوناتها ومؤهلاتها الواعدة. فكلما تم التحكم بالإنتاج وتزايد الطلب على النفط كلما استفاد حتما الجميع.

النفط الصخري بأمريكا اللاتينية تهديد للخليج وفرصة بذات الوقت

أما التهديد الممكن أن يزيح دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلًا من على عرش الدول المنتجة للطاقة فهو يتواجد بأمريكا اللاتينية. الأمر يتعلق بالنفط الصخري المستخرج من الصخور البركانية، الكثيرة بالقارة الأمريكية اللاتينية، نظرًا لتطور تكنولوجيا استخراجه وتحويله إلى طاقة، بالنظر إلى أن الصخور البركانية الأمريكية اللاتينية حبلى بالنفط وجوفها يختزن أكبر احتياطي بالعالم. هذا الأمر يدفع اليوم الولايات المتحدة الأمريكية، بإعادة التركيز على أمريكا اللاتينية، حديقتها الخلفية التقليدية، وفقًا لعقيدة «مونرو» الأمريكية.

لماذا تهديد؟ لسبب بسيط وهو أن أمريكا اللاتينية تعد أكبر مخزون للنفط الصخري بالعالم، حيث أن تقديرات إدارة بيانات الطاقة الأمريكية لسنة ٢٠١٣م، تشير إلى أن الأرجنتين تمتلك

التفاهم على صيغة موحدة قابل التحقق إذا توافرت الإرادة السياسية والقدرة الاقتصادية والمعرفة التقنية والخبرة المعرفية

نحو ٣٠ مليار برميل للنفط المستخرج من الصخور، ويتوفر بفنزويلا نحو ١٣ مليار برميل وكذلك ١٣ مليارًا بالمكسيك, بينما يفيد المعهد الفرنسي للهيدروكربونات غير التقليدية, بدراسة نشرت في شهر أكتوبر ٢٠١٥م، أن احتياط النفط الصخري واعد بأمريكا اللاتينية, حيث أن الأرجنتين لوحدها تمتلك ثاني أكبر احتياط بالعالم يقدر بنحو ٢٧ بليون برميل.

إلا أن هذا التهديد المفترض محدود بالأمد المنظور, نظرًا للعديد من الأسباب والاعتبارات. أولاً حداثة تطور تكنولوجيا استخراجه؛ ثانيًا ارتفاع تكلفة تحويله إلى طاقة؛ ثالثًا تلويثه للبيئة؛ رابعًا توجه العالم نحو الطاقات النظيفة والصديقة للبيئة, والمتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ خامسًا التوقيع على اتفاق باريس لمكافحة التغيرات المناخية؛ سادسًا دخول اتفاقية تغير المناخ حيز التنفيذ سنة ٢٠١٦م، وأخيرًا توجه الاستثمارات العالمية صوب الطاقات البديلة. لذلك يعد التهديد غير قائم بالأمد المنظور إلا أنه مستقبلا يبقى تحديًا قائمًا بالنسبة لدول الخليج.

ولمواجهة تداعيات هذه الفورة النفطية الصخرية الأمريكية اللاتينية على دول مجلس التعاون الخليجي التخفيف من حدة انعكاساتها عليها, بإمكانها نهج سياسة التفافية ناعمة, للتقرب من دول أمريكا اللاتينية لتجد لها موطأ قدم فيها. المقصود هو أن بود دول مجلس التعاون الخليجي التعاون مع دول أمريكا اللاتينية فيما يهم الصناعة التحويلية البترولية, المتعلقة باستخراج الطاقة من النفط المستخرج من الصخور البركانية, خاصة وأن دول مجلس التعاون الخليجي راكمت من التجربة ما يؤهلها للانخراط بهذه التجربة.

الاستثمارات مفتاح دول الخليج لولوج أمريكا اللاتينية

لذلك يعد استثمار الشركات البترولية الخليجية بالصناعة التحويلية للنفط المستخرج من الصخور واحدة من إمكانيات التعاون الممكنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية, خاصة وأن هذا النوع من النفط بدأ يتضاعف إنتاجه ويتم عرضه بالأسواق الدولية للاستهلاك, وذلك بفضل تطور تقنية استخراج الطاقة وتراجع تكلفة استغلاله, خاصة وأن الصناعة البترولية التقليدية تمر بظرفية عصيبة, سيما وأن الثورة التكنولوجية المستجدة بعالم اليوم غيرت واقع النفط ومنظومته وديناميكيته الدولية.

انخراط دول الخليج بالصناعة التحويلية الأمريكية اللاتينية للنفط المستخرج من الصخور عبر توظيف صناديقها السيادية سيدفعها مستقبلاً بالاستمرار في قيادة إنتاج الطاقة بالعالم والحفاظ على منظمة الدول المصدرة للنفط «الأوبك» من الاندثار, كونها مهددة جراء الهبوط الحاد للأسعار بالأسواق الدولية, بينما الاستثمار في تكرير وتصفية وتوزيع هذا النفط واستثمار الخبرة الخليجية النفطية في الصناعة البترولية الأمريكية اللاتينية سيؤكد توفر دول الخليج على تصور واستراتيجية بعيدة الأمد للاستمرار بصدارة هذا القطاع.

فلبلوغ غاية الحفاظ على ريادة الصناعة البترولية التحويلية, الحاجة ملحة إلى إنشاء شركات مشتركة خليجية أمريكية لاتينية والإقدام على استثمارات استراتيجية بعيدة الأمد وتشجيع القطاعات الخاصة الخليجية على ذلك, فضلاً عن إقامة علاقات استثمارية مستدامة بهذا الصدد والاستثمار بالبنية التحتية البترولية الأمريكية اللاتينية، وكذا التقنية النفطية التحويلية ذات الصلة طالما أنها ما زالت في مراحلها الجنينية والاستكشافية, وذلك في إطار علاقات متكافئة ومتعادلة وبصيغة «رابح- رابح» البراغماتية و «جنوب- جنوب» الأفقية.

إلا أن المفارقة هي أن الاستثمارات الخليجية بأمريكا اللاتينية لم ترق بعد إلى المستويات المعقولة, حيث يتبين وفقًا لتقرير بعنوان «العلاقات الأمريكية اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق

الأوسط: الوضعية الراهنة والفرص المتاحة» الصادر عن المنظومة الاقتصادية الأمريكية اللاتينية (منظمة إقليمية متعددة الحكومات) بأن الاستثمارات المحققة في إطار التعاون جنوب- جنوب بين دول المنطقتين ما زالت متواضعة. لذلك فالمناسبة سانحة للتوجه بالاستثمارات صوب هذه الصناعة النفطية التحويلية الواعدة.

أما الاستثمار في حد ذاته, بالنسبة للدول الخليجية بأمريكا اللاتينية, فيعد حاجة ماسة في العلاقات الدولية الخليجية, وخاصة الخليجية اللاتينية, حيث تشهد حاليًا تغيرات مهمة, خصوصًا وأن هذه العلاقات تقوم بتأطيرها اتفاقيات ثنائية تهم جميع القطاعات واتفاقية-إطار تم التوقيع عليها سنة ٢٠٠٥م، خلال قمة أمريكا الجنوبية والدول العربية بين مجلس التعاون الخليجي وتجمع السوق المشتركة الأمريكية الجنوبية «المركوسور» تمهيدًا للتوقيع على المعاهدة الجمركية التفضيلية واتفاقية التجارة الحرة المتحدث بشأنها عام ٢٠٠٦م.

لذلك فالحاجة إذا إلى الدعوة إلى قمة خليجية - أمريكية لاتينية, طالما أن الطاقة تعد من القطاعات السيادية, للتفاهم بشأن الإمكانيات الاستثمارية المتاحة, خاصة أن أمريكا اللاتينية اليوم تعد ورشًا مفتوحة على الاستثمارات البترولية. فالمكسيك مثلا تقوم بإصلاحات قطاعية كبيرة وشاملة وتعرف تحولات بنيوية وهيكلية ونسقية, قد تجد الاستثمارات الخليجية ضالتها بها, حيث تروم خصخصة قطاع الطاقة وتحريره بعد عقود من تأميمه وإلغاء احتكاره وفتحه للمنافسة وللقطاعات الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات.

الجانب المرتبط بالبيئة الاستثمارية بدوره قطعت فيه أمريكا اللاتينية أشواطًا متقدمة, باجتهادات وإصلاحات وتعديلات مهمة, حيث بدأت بتشجيع الاستثمار بها بشروط تفضيلية وتقديم امتيازات وضمانات, إلا أن تهديدات عدم الأمن وعدم الاستقرار ما زالت قائمة بالقارة وإن كانت بنسب متفاوتة, بينما الأهم بهذا الصدد هو إلغاء الازدواجية الضريبية والإعفاءات الجمركية والامتيازات التفضيلية, قصد إعطاء دفعة قوية للاستثمارات الأجنبية بهذه الشبه قارة والاستفادة من فرصها الاستثمارية الواعدة, لتنويع الشراكات التقليدية.

الطاقات المتجددة والبديلة فرصة ثمينة للاستثمارات الخليجية

الإمكانيات الواعدة الممكنة أيضًا ليست إلا الاستثمار بالطاقات المتجددة أو البديلة, أساسًا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، للعديد من الاعتبارات الذاتية والموضوعية, اقتصادية، وبيئية، وأمنية، فضلاً عن ارتفاع تأثيرات الطاقات التقليدية المضرة بالبيئة, النفطية أساسًا, خاصة وأن عصر النفط يوشك أن يشرف على نهايته حسب بعض الآراء, بالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة بالعالم وارتفاع الطلب عليها يومًا بعد يوم، بالنظر إلى تزايد الاقتصاديات الصناعية بسرعة كبيرة على حساب الاقتصاديات الزراعية.

لذلك فدول مجلس التعاون الخليجي المسيطرة على منظمة «الأوبك», بوسعها الاستمرار بالحفاظ على هيمنتها على الطاقة بالعالم, خاصة بأمريكا اللاتينية, بالاعتماد على الطاقة المتجددة والبديلة, وذلك بمسايرتها للمتغيرات الدولية الراهنة والمستجدة يومًا بعد يوم, والتفكير في إنشائها لمنظمة على شاكلة «الأوبك» للدول المصدّرة والمنتجة للطاقة المتجددة, خاصة الشمسية والرياح بمبادرة وقيادة خليجية-أمريكا اللاتينية, طالما أن أكثر عدد الأيام المشمسة والمؤهلات الشمسية تتواجد بالخليج وأمريكا اللاتينية على السواء.

النفط الصخري في أمريكا اللاتينية يمكن أن يزيح دول الخليج مستقبلاً من على عرش الدول المنتجة للطاقة

الإمكانيات الاستثمارية الخليجية بالطاقات المتجددة والبديلة بأمريكا اللاتينية بدورها واعدة, كون أمريكا اللاتينية, الباحثة عن الاستقلالية في الطاقة بدلًا من التبعية والباحثة أيضًا عن تقليصها لفاتورتها الطاقية و حماية سيادتها الطاقية, أصبحت اليوم, ورشًا مفتوحًا, انطلاقًا من المكسيك وغواتيمالا و بنما, مرورًا بالأوروغواي و نيكاراغوا و انتهاء بكوستاريكا و البرازيل و الشيلي وذلك بالتشجيع على الاستثمار بهذه الطاقات المستجدة, بفضل الطفرة التقنية الآخذة في التطور يومًا بعد يوم فضلاً عن تراجع تكلفة إنتاجها للطاقة.

فاستنادًا إلى مؤشر مناخ وجاذبية الاستثمارات بالعالم لسنة ٢٠١٤م، فيتبين أنه خلال سنة ٢٠١٣م، «بلغت قيمة مجموع الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة بأمريكا اللاتينية والكاريبي ما يناهز تقريبا ١٤ مليار دولار أمريكيا» بينما نجد بمحتويات تقرير «توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٤م» الصادر عن وكالة الطاقة الدولية «أن الرفع من حجم الاستثمارات بمجالات الطاقة المتجددة والبديلة أصبح اليوم ضرورة» مشيرًا أيضا أن «أمريكا اللاتينية بحاجة إلى استثمارات بنحو ٩٠٠ مليون دولار سنويًا إلى حدود سنة ٢٠٣٠م».

هيمنة التمويلات العالمية وغياب نظيرتها الخليجية

فبالنسبة للسلفادور مثلاً, فنجد أن هذا البلد الواقع بأمريكا الوسطى بصدد الاستثمار بوتيرة سريعة بالطاقات المتجددة والبديلة, حيث يقوم بمساعدة قروض ألمانية، بالاستثمار

بالطاقة الشمسية, بهدف إنتاج ٩٤ ميجاوات بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار. أما كوستاريكا، فنجدها بصدد الاستثمار بمساعدة قروض صينية، بالطاقة ذاتها, حيث استثمرت بالسنوات السبع الأخيرة ١,٧ مليار دولار بمختلف مشاريع الطاقة المتجددة, بينما نيكاراغوا, بدعم من اليابان فإنها بصدد دراسة بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة ١٠٠ ميجاوات.

إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لها مكانها للاستثمار بالطاقات المتجددة والبديلة بأمريكا اللاتينية, بحيث أن عددًا كبيرًا من البلدان بصدد البحث عن قروض وتمويلات لذلك. فكوبا مثلاً تسير تدريجيًا بخطوات ثابتة نحو تحقيق الاستقلالية الطاقية بفضل سلسلة من المبادرات تراهن عليها لمواجهة مشاكلها المتعلقة بالتزود بالنفط وتبعات ذلك على اقتصاد البلاد, بحيث تطمح إلى تغطية ١٠٪من مجموع احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة النظيفة بحلول سنة ٢٠٢٠ وبلوغ ٧٠٠ ميغاواط ونسبة ٢٤ ٪بحلول عام ٢٠٣٠م.

فبعد تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة سنة ٢٠١٤م، وانفتاح كوبا «الشيوعية» على العالم والعولمة وإجراء إصلاحات قانونية واقتصادية ذات طبيعة هيكلية وبنيوية سنة ٢٠٠٨ م، ومنها أساسًا, إنشاء منطقة خاصة لتنمية البلاد وإحداث قانون جديد للاستثمار معد خصوصًا للأجانب, فإن البلاد, بإقدامها على هكذا خطوات فإنها تشجع على الاستثمار بالطاقات المتجددة والبديلة, وذلك بالاعتماد على إدماج الشركات ذات رأس المال الأجنبي والمتعددة الجنسيات بنسبة ١٠٠٪ لتنمية البلاد واستدراك الوقت الضائع.

الإمارات العربية المتحدة نموذج للاحتذاء به

أما الإمارات العربية المتحدة فتعد بدون منازع نموذجًا للاستثمارات الخليجية بكوبا, بحيث أن صندوق أبو ظبي للتنمية يسمح لكوبا, بتمويلاته ومعاملاته المالية المختلفة, بتنويع مصادرها الطاقية وتعزيز مستويات الطاقة المتجددة والبديلة بها، خاصة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح, مثلما يدعم كذلك مشروعًا لتوليد ١٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية سيزيد بنسبة ٥٠ ٪من حجم القدرة الطاقية الشمسية الحالية بكوبا, مثلما يدعم كذلك مشروعًا شمسيًا آخر ينتظر الانتهاء من اشغاله سنة ٢٠١٧م، لتحلية مياه البحر المالحة.

فبما أن العالم عرف تغيّرات مناخية دراماتيكية بسبب ارتفاع نسبة التلوث وتوجه العالم باتجاه الحد من انبعاث الغازات الضارة والملوثات والتوقيع على اتفاق باريس لمكافحة التغير المناخي ودخول اتفاقية تغير المناخ حيز التنفيذ شهر أبريل ٢٠١٦م، وهبوط أسعار النفط إلى مستويات متدنية بالأسواق الدولية وتطور التقنية المستخرجة للطاقة من المصادر الغير التقليدية وتوجه الاستثمارات الدولية صوب الطاقات البديلة النظيفة, فإن هذه المستجدات, تعد تحديات جديدة تواجه منتجي النفط بالعالم, أساسا منظمة «الأوبك».

التحدي موضوع الحديث يفرض بالضرورة على دول التعاون الخليجي الانخراط بقوة بديناميكية الاستثمار بالطاقات المتجددة والبديلة بأمريكا اللاتينية, طالما أن هذا النوع من الطاقة أصبح ضرورة ملحة وسيصبح حتمية مستقبلا, وإن يعد إلى حدود الساعة, موردًا ذو أدوار تكميلية بالأمد المنظور, إلا أنه بالأمد المتوسط-البعيد, سيصبح بالتأكيد المورد المهيمن وبديلاً قائما بذاته للطاقات الملوثة والمضرة بالبيئة. فالتوجه نحو الطاقات البديلة والمتجددة, النظيفة والصديقة للبيئة, لم يعد خيارًا من بين خيارات وإنما حاجة ملحة.

فبإمكانية استمرار انخفاض أسعار النفط بالأمد المتوسط-البعيد بحسب العديد من التقديرات التخمينية, وربما تدهورها وفقا للتكهنات التشاؤمية, فإن دول مجلس التعاون الخليجي عليها الرهان مستقبلاً على الطاقات المتجددة والبديلة, مثلما عليها فصاعدًا التفكير بالاستثمار بالطاقات الشمسية والرياح بأمريكا اللاتينية, بالعقود القادمة المقبلة على أبعد تقدير, وذلك انطلاقًا من الاستثمار بقوة بالكفاءات العلمية والخبرات التقنية المستقبلية, بهدف حفاظها على استمرارها بريادتها كواحد من كبار صناع قرار الطاقة بالعالم.

لذلك ينتظر من دول مجلس التعاون الخليجي الإسراع بنهج الدبلوماسية الاستثمارية بهذا الشأن و توظيف صناديقها السيادية و تشجيع بنوكها على فتح تمثيليات بأمريكا اللاتينية و اقتناء أسهم الشركات الطاقية الأمريكية اللاتينية, لبلوغ المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة, استعدادًا لعقد اتفاقيات بينية للتجارة الحرة المدرجة بأجندة العلاقات الثنائية منذ سنة ٢٠٠٧ لتجاوز العلاقات التقليدية والبروتوكولية المبنية على الصداقة والاحترام, خاصة و أن عودة الحكومات اليمينية الليبرالية بأمريكا اللاتينية مؤشر إيجابي على ذلك.

إلا أنه إلى حد اليوم, تبقى العلاقات الخليجية-الأمريكية اللاتينية بمجالات الطاقة متواضعة وخجولة, إلا أنها إذا توافرت القناعة المقرونة بالإرادة, فإن هذه العلاقات الموقوفة التنفيذ عمليًا, ستأخذ منحنًا آخر وستشهد بذلك تدريجيًا نموًا مطردًا, حيث أن لها إمكانيات كبيرة تؤهلها لبلوغ مستويات العلاقة النموذجية والشراكة الاستراتيجية المتقدمة. الحاجة فقط إلى رؤية واقعية للتحولات الجيو-سياسية السريعة للطاقة فضلاً عن نظرة استشرافية للأدوار المستقبلية للطاقة بعالم الغد الآخذ بالتبلور اليوم, يومًا بعد يوم.

*باحث في الشؤون الأمريكية اللاتينية ـ المملكة المغربية

أوروبا مشغولة في مشاكلها الداخلية وتفتقر لسياسة خارجة فاعلة

الاتحاد الأوروبي لا يدعم ولا يعارض الشراكة الخليجية - اللاتينية

مع تطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إثراء علاقاتها الخارجية، دخلت أمريكا اللاتينية إلى دائرة اهتمامهم بوصفها شريك اقتصادي وحليف سياسي مرتقب. وقد تنامت الروابط الاقتصادية بين الجانبين بشكل كبير، وخاصة بعد التوسع في إمداد خطوط جوية بين المنطقتين. الأمر الذي أتاح الفرصة إلى مزيد من الانتقال السلس للأفراد، والتبادل المباشر والسريع للبضائع، وبينما يحتفظ الجانب السياسي بأهميته في تلك المعادلة، إلا أن دول الخليج قد وجدت في بلدان أمريكا اللاتينية شريكًا سياسيًا هامًا، وبالتحديد في وضع وبناء آليات جديدة للحوكمة في عالم يسوده تعدد الأطراف. فالجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الإقليمي بشأن القضايا الدولية المشتركة من خلال المنظمات متعددة الأطراف، هو أحد الجوانب التي تقدم فائدة للطرفين، فضلاً عن إتاحة الفرصة للدول الخليجية واللاتينية للانخراط بشكل مباشر مع بعضها البعض. وهذا بدوره قد يؤدي إلى ظهور نوع من المنافسة مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تسعى أيضًا خلال السنوات الماضية إلى تعزيز علاقاتها مع أمريكا اللاتينية على صعيد قضايا مشابهة، مثلما هو الحال مع دول الخليج.

د. كريستيان كوخ

دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية

تم عقد عددًا من اجتماعات القمة التي تجمع بين دول أمريكا الجنوبية والدول العربية (ASPA)، وكانت دول الخليج هي المحرك لتلك الاجتماعات، ابتداءً من القمة التي تم انعقادها في البرازيل في عام ٢٠٠٥م، وانتهاءً بالقمة الأخيرة في نوفمبر ٢٠١٥ م، بالمملكة العربية السعودية، حيث تجمع تلك اللقاءات بين ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و١٢ دولة من أمريكا الجنوبية للتباحث حول سبل إقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق. وتجدر الإشارة إلى عدم وجود علاقات إقليمية بين دول مجلس التعاون وبقية دول أمريكا اللاتينية، مثل دول منطقتي أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. وعوضًا عن ذلك يتم السعي إلى إقامة روابط مع تلك الدول على أساس ثنائي فقط.

وفي اجتماع القمة التي عقدت في الرياض في عام ٢٠١٥م، بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا الجنوبية، تم الاتفاق على توسيع نطاق العلاقات بين الجانبين في مجالات عدة، تشمل زيادة التواصل السياسي والتبادل الثقافي والتعليمي، وكذلك تطوير التعاون التجاري والاستثماري بشكل أكبر. وفي تصريح للأمير تركي بن محمد الكبير، وكيل وزارة الخارجية لشؤون التعاون الدولي في وزارة الخارجية السعودية في ذلك الوقت، قال: «إن العالم العربي يدرك تمامًا أهمية وجود علاقات وثيقة مع أصدقائنا في منطقة أمريكا الجنوبية».

وبالفعل فقد زاد التعاون في مجال الاستثمار بين المنطقتين، فعلى سبيل المثال اتخذت مجموعة أبو ظبي للاستثمار «مبادلة» حصة قدرها ٢ مليار دولار في المجموعة البرازيلية للطاقة والتعدين (EBX). بينما استثمرت مجموعة «الغرافة «للاستثمار بقطر في مشروع الأمن الغذائي بكل من الأرجنتين والبرازيل وأوروجواي. وتسترعي مجالات الطاقة وتنمية البنية التحتية والأمن الغذائي الاهتمام من الجانبين بما تمنحه من فرص مستقبلية للتعاون بينهما. وتحمل كلا من دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية مزايا مختلفة تؤهل لهما فرص التكامل مع بعضهما البعض. فهناك المملكة العربية السعودية وما تحتله من مكانة بوصفها أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات، بينما تتصدر

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي منافس قوي للاتحاد الأوروبي وتضم ٦١ دولة وعدد سكانها بليون نسمة

البرازيل مجال التكنولوجيا الزراعية المتطورة. ويتجلى ذلك في تضاعف التبادل التجاري بين الجانبين إلى ثلاثة أضعاف في السنوات الأخيرة ليبلغ أكثر من ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

أما خارج نطاق الروابط التجارية، فنجد أن المنطقتين قد استفادتا الكثير من العلاقات المتبادلة بينهما على صعيدي السياسة والعلاقات الخارجية. فبالإضافة إلى اجتماعات القمة الاعتيادية، فيتم حاليًا عقد زيارات على مستوى رؤساء الدول والوزراء بشكل منتظم على مدار العام. وتوفر تلك اللقاءات الفرصة لتنسيق المواقف الخاصة بالقضايا التي تهم العديد من الأطراف، ولضمان عدم خضوع المباحثات الخاصة بقضية الحوكمة العالمية لسيطرة الدول الغربية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن من قام بالتعاون من أجل إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في عام ١٩٦٠م، كان مجموعة من دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية، في وقت كانت فيه العلاقات بينهما تكاد تكون معدومة. ولقد شهد هذا الوضع تغييرًا جذريًا. وتطورت العلاقات بين الخليج وأمريكا اللاتينية تطورًا هائلًا على جبهات عدة.

الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية

وفي غضون ذلك كان الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية يسعيان إلى توسيع نطاق العلاقات بينهما بشكل ضخم، إلى درجة الاتفاق على عقد شراكة استراتيجية، وذلك خلال اجتماع القمة الذي عقد في ريو ديجانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٩م، وقد أصبحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (CELAC)، والتي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٠م، نظيرًا للاتحاد الأوروبي كمنظمة سياسية تضم تحت جناحيها منطقة جغرافية كبيرة. ومن الجدير بالذكر أن اجتماعات القمة بين هاتين المنظمتين تضم ٦١ دولة يبلغ عدد سكانهم مجتمعين بليون نسمة.

وتعقد مؤتمرات القمة الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كل عامين، وتم انعقاد القمة الأخيرة في بروكسيل في يونيو ٢٠١٥ م، تحت عنوان « رسم خطوط مستقبلنا المشترك: العمل من أجل إهداء مواطنينا مجتمعات مزدهرة ومتماسكة ومستدامة». وخلال اجتماع القمة اتفق القادة من الجانبين على التوسع في العلاقات المشتركة بالمجالات السياسية والاقتصادية، مع التركيز الواضح على ما يطلق عليه اصطلاحًا «المنجزات المقدمة لشعوبهم». هذا بالإضافة إلى الالتزام بالقضايا المتعلقة بتغير المناخ، وتوثيق التعاون في مرحلة ما بعد أجندة الأعمال التنموية لعام ٢٠١٥م. وقد أفضت تلك الاجتماعات أيضًا إلى إنشاء صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبي المخصص لمرحلة ما بعد النزاع في كولومبيا، الأمر الذي يؤكد على اهتمام الاتحاد الأوروبي بخلق روابط أوثق على صعيد قضايا الأمن والسلام.

وجاء في تصريح فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي، أن: « لدى شعوب أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي والقارة الأوروبية تاريخًا حافلًا من الطموحات المشتركة... ولهذا فنحن نتقاسم الآن الرغبة في تحقيق السلام والرخاء اللذين طالما ساهمت جذورنا التاريخية والثقافية في تدعيمهما من جيل إلى جيل « . وتشبه مثل تلك التصريحات ما يسمعه المرء من المسؤولين في دول الخليج عندما يتعلق الأمر بأمريكا اللاتينية.

وترتكز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على اجتماعات القمة التي يتم عقدها كل عامين، والاجتماعات المعتادة بين كبار المسؤولين من الجانبين، وكذلك المباحثات حول موضوعات محددة: مثل المبادرة المشتركة بشأن البحث والابتكار، والحوار حول قضايا الهجرة، وآليات التعاون والتنسيق الخاصة بسياسة مكافحة المخدرات. وقد ظل الاتحاد الأوروبي ابتداءً من عام ٢٠١٥ م، على مكانته كأكبر شريك تنموي لمنطقة أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى كونه ثاني أكبر شريك في مجال التجارة والاستثمار. ويهدف الاتحاد إلى الحفاظ على تلك المكانة، والبحث عن أساليب جديدة يتم من خلالها تعزيز التعاون بين الجانبين بشكل أوثق. وتتم آليات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إطار الخطة الاستراتيجية التي تم إقرارها خلال اجتماع القمة لعام ٢٠١٥م.

ومن المثير للاهتمام أن الاتحاد الأوروبي، وعلى غرار دول الخليج، ليس لديه اتفاقية تجارة حرة مع دول أمريكا اللاتينية ككل. ويعتمد، عوضًا عن ذلك، على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الثنائية الأطراف لتعزيز العلاقات التجارية. وبدلًا من التفاوض مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول منطقة التجارة الحرة، فتح الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠ م، باب المفاوضات مع دول الميركوسور (منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية والتي تضم الأرجنتين، البرازيل، أوروجواي، باراجواي، وفنزويلا)، ليصلوا إلى اتفاق لا

يشمل التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية فحسب، بل يمتد ليغطي مجالات الخدمات والمتطلبات الحكومية. وإجمالاً فقد دارت بينهما تسع جولات من المفاوضات حيث تم إيقاف الدورة الأخيرة في عام ٢٠١٢م. ولم يطرأ أي تقدم على تلك المباحثات منذ ذلك الوقت.

ويبدو أن جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق آليات التجارة الحرة حتى مع بعض دول أمريكا اللاتينية قد آلت إلى نفس مصير اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي التي طال التفاوض حولها منذ عام ١٩٩٠م، دون أن يتم استكمالها أبدًا، وتم تعليقها بالفعل منذ عام ٢٠٠٩م. وعوضًا عن ذلك عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات فردية مع بعض الدول مثل المكسيك وتشيلي وكولومبيا والبيرو. وفي غضون ذلك أيضًا تم تعليق المفاوضات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول منطقة الميركوسور (بلدان المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية) حول إقامة منطقة تجارة حرة منذ عام ٢٠٠٧م، وذلك بسبب خلافات بين الجانبين حول تفاصيل الاتفاق. وهكذا، فعلى الرغم من وجود تصريحات علنية للتوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية، إلا أن الأطر المؤسسية اللازمة لمثل هذه النوعية من التعاون لا تزال غير موجودة. وهكذا هي الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي عندما يتعلق الأمر بأمريكا اللاتينية.

دور الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على العلاقات بين الخليج وأمريكا اللاتينية

لا يرى الاتحاد الأوروبي في العلاقات المتنامية بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية بالضرورة عائقًا أو تقييدًا لمصالحه. وعمومًا يمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي يؤيد توثيق الروابط بين مختلف المناطق في العالم، نظرًا لمصلحته في تشجيع وتعزيز جهود التكامل الإقليمي. إلا أنه وبرغم عدم معارضة الاتحاد الأوروبي للشراكة الاستراتيجية بين منطقتي الخليج وأمريكا اللاتينية، فإنه لا يدعم تلك المساعي بشكل مفتوح، نظرًا لأن بعض جوانب تلك الشراكة قد تعني تضييقًا لنفوذ الاتحاد الأوروبي داخل القارة اللاتينية. وعلى هذا فإن موقف الاتحاد الأوروبي يعد حياديًا، إذ لم يدلي بأي تصريح رسمي في هذا الصدد.

إلا أن هناك عدد من القضايا على المحك، والتي يمكن لها أن تؤثر على نظرة كلا من الاتحاد الأوروبي والدول الخليجية إلى أمريكا اللاتينية بوصفها إقليمًا مناسبًا لمجال أوسع من التعاون والتنافس. الأمر الأول يتمثل في التوسع الكبير لدول الخليج على صعيد سياساتها الخارجية في السنوات الأخيرة، مع العزم على انتهاج مسلك قوي يخدم مصالحها. والسعي للتواصل مع البلدان والمناطق التي يمكن أن تساهم في تحقيق تلك المصالح على أفضل صورة. وهناك عدد من الدوافع المحلية والإقليمية والدولية وراء ذلك التحول القوي في السياسة الخارجية لدول الخليج، بما في ذلك الشعور المتزايد بالإحباط إزاء توجهات البلدان الغربية، ليس على صعيد قضايا الشرق الأوسط فحسب، بل نحو العالم ككل. ومع تولي جيل جديد من الزعماء للمسؤولية في منطقة الخليج، بدأ التوجه نحو محاولة رسم أجندة جديدة لدول مجلس التعاون، تتسم بالاختلاف والاستقلال عن السياسة الخارجية التقليدية للدول الرئيسية كالولايات المتحدة والدول الأوروبية. ويضم التوجه الجديد العنصر العسكري، حيث لا يُهاب التدخل العسكري حين يكون لازمًا. بل يتضمن كذلك إضفاء الصفة العسكرية على إمدادات المساعدات الإنسانية، وهو الاتجاه السائد في آلية الحماية لتلك المساعدات. وما يعنيه كل ذلك هو وجود فرص جديدة لبناء تحالف تلتقي فيه دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي قد لا يكون دائمًا في مصلحة الاتحاد الأوروبي.

صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبي لما بعد نزاع كولومبيا يؤكد اهتمام أوروبا بالأمن والسلام

والأمر الثاني هو افتقار الاتحاد الأوروبي، نتيجة لطبيعته البيروقراطية ونهجه المؤسسي، إلى المرونة المطلوبة التي تمكنه من الاستجابة السريعة إلى الظروف المتغيرة باستمرار، والتي أضحت سمة من سمات العولمة التي تحكم واقعنا اليوم. ومع تحول الروابط الاقتصادية وتغير الأنماط التجارية، فإن واقع استمرار الاتحاد الأوروبي في السعي نحو عقد اتفاقيات تجارية إقليمية واسعة النطاق، كحل وحيد لكافة القضايا، يعد إشارة إلى انتهاجه نفس المنهج المُستَهلَك، والذي لم يعد يجدي إلا قليلًا من النفع. وتبعًا لذلك فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من إتمام مفاوضات منطقة التجارة الحرة مع دول الخليج أو دول الميركوسور. وقد يصل لنفس النتيجة عند عقد اتفاقية التبادل التجاري الكبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة باسم اتفاقية التجارة الحرة عبر الأطلسي (TTIP). وبينما سيبقى الاتحاد الأوروبي بلا شك على مكانته التجارية الرائدة في مواجهة أمريكا اللاتينية، وذلك ببساطة بسبب تاريخه التجاري العريق والكبير، فإن الباب على الرغم من ذلك يظل مشرعًا أمام دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية لتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بينهما، واقتحام مجالات جديدة من التعاون تتردد الدول الأوربية أو تعجز عن الدخول فيها.

ومن ناحية أخرى أفضى انشغال الاتحاد الأوروبي المتزايد بمشاكله الداخلية خلال السنوات القليلة الماضية إلى عدم تمكنه

التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يتم ضمن الاستراتيجية اجتماع قمة ٢٠١٥

من تركيز جهوده في العمل بشكل موضوعي مع شركائه الأجانب. واجتمعت عوامل عدة ساهمت في جعل الاتحاد الأوروبي منهمكًا بشؤونه الداخلية على حساب القضايا الخارجية مثل: تصويت بريطانيا على مغادرة الاتحاد الأوروبي، وعدم تمكن الاتحاد من التوصل إلى سياسة مشتركة للتعامل مع أزمة اللاجئين، والأزمة المالية العالقة في اليونان، هذا إلى جانب تصاعد المشاعر العدائية تجاه الاتحاد الأوروبي والرغبة في العودة إلى السياسات القومية داخل بلدان أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر. ولم يقتصر الأمر على اعتبار الاتحاد الأوروبي مفتقرًا إلى الفعالية في توجهاته على صعيد السياسة الخارجية، بل لقد تم الاستحواذ بالفعل على الكثير من المبادرات المتعلقة بالسياسة الخارجية من قبل الدول الأعضاء منفردة. الأمر الذي أدى إلى ظهور الانقسام، بل وأحيانًا الاصطدام، بين المصالح القومية ومصالح الاتحاد الأوروبي. ومرة أخرى فإن حالة عدم الاتساق تلك، تفتح الباب أمام بقية الكيانات الفاعلة لملء هذا الفراغ. وقد تكون تنمية العلاقات بصورة أوثق بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية مثالاً جيدًا على ذلك.

وأخيرًا فإن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الخليجية لن تشهد في المستقبل القريب توترًا نتيجة للمنافسة المتزايدة حول أمريكا اللاتينية. لكن على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أن دول مجلس التعاون قد أضحت فاعلاً رئيسيًا في السياسة الخارجية، وأنهم عازمون على المضي في سبيل مصالحهم وتحقيق أهدافهم. وعليه فحتى في حالة معارضة الاتحاد الأوروبي لتأسيس علاقات استراتيجية بين الخليج وأمريكا اللاتينية، فليس بإمكانه أن يفعل الكثير حيال ذلك.

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جينيف

المواقف اللاتينية: الاستمرارية وفرص التغيير

أربعة مستويات للتعاون الخليجي ـ اللاتيني للمساهمة في حل الأزمة السورية

ما إن تحولت الثورات في بعض بلدان الربيع العربي إلى أزمات وصراعات تداخلت فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية حتى بدأت مواقف الدول بفرز ارتبط بأهدافها ومصالحها. لهذا عند تناول موقف دول أمريكا اللاتينية من الأزمة السورية تحديدًا فإنه من الصعب أن نشير إلى موقف جماعي لتلك الدول سواء من الانتفاضات العربية بصفة عامة أو من الأزمة السورية بصفة خاصة، لأنه في الواقع ليس هناك موقفًا جماعيًا يعكس وجهة نظر دول أمريكا اللاتينية مما حدث في المنطقة العربية ومما حدث في سوريا، كما أن مواقف بعض الدول اختلفت بحسب التطورات التي شهدتها سوريا خلال السنوات الخمس الأخيرة.

محمود حمدي أبو القاسم

أولا-طبيعة العلاقات السورية اللاتينية:

قبل بضع سنوات من الثورة السورية، تطلعت سوريا إلى الخروج من العزلة التي فرضتها عليها أمريكا وبعض القوى؛ نتيجة مواقفها ضمن محور الممانعة، وكانت بعض دول أمريكا اللاتينية مقصدًا لفك هذه العزلة، ويعود ذلك إلى ملائمة الظروف لهذا التوجه، فبداية كانت بعض تلك الدول تبحث عن أطر للتعاون بين دول الجنوب من أجل مواجهة العولمة والتحديات التي تفرضها سياسات الدول الكبرى على الدول النامية بما يثبت مكانتها الإقليمية والدولية، فضلاً عن التحول في المواقف السياسية لبعض دول أمريكا اللاتينية على المستوى الدولي خاصة تراجع علاقاتها بأمريكا وإسرائيل، ناهيك عن مواقفها المؤيدة للحقوق العربية المشروعة، حيث دعت هذه الدول إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة بما فيها الجولان ، وأعلنت حق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة ووقف بناء المستوطنات، بل واعترفت غالبية الدول اللاتينية بالدولة الفلسطينية.

بل انتقل التأييد اللاتيني للقضايا العربية إلى المستوى الشعبي بخروج مظاهرات حاشدة مناهضة لحرب العراق ٢٠٠٣م، ولبنان ٢٠٠٦م، وغزة عام ٢٠٠٩م، وحدث تراجع كبير في علاقات إسرائيل ببعض دول أمريكا اللاتينية بعد عام ٢٠٠٩، علمًا بأن إسرائيل قد استغلت من قبل فترة تراجع التواصل العربي مع دول أمريكا اللاتينية وأقامت علاقات متميزة مع معظم دول القارة التي كانت تعدها الفناء الخلفي للسياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل.

ولعل أبرز الدول التي حاولت سوريا تطوير علاقاتها معها كانت البرازيل وفنزويلا والأرجنتين؛ كون هذه الدول نجحت في إعادة رسم الخريطة السياسية في القارة اللاتينية بعيدًا عن التبعية لأمريكا بما يسمح لها باستقلالية قرارها السياسي.

وعدَت زيارة بشار الأسد في ٢٠١٠م، إلى بعض دول أمريكا اللاتينية هي الأولى من نوعها لرئيس سوري، رغم زيارة الرئيس الكوبي فيدل كاسترو لدمشق عام ٢٠٠١م، والرئيس الفنزويلي شافيز (٢٠٠٦ و٢٠٠٩م)، والرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا ٢٠٠٣م)، ما جعل سوريا في مقدمة الدول العربية التي لها رصيد من العلاقات مع الدول اللاتينية.

اقتصاديا، فقد حاولت سوريا قبيل الثورة تعزيز علاقاتها بالاستفادة من التحولات الاقتصادية العالمية، فالبرازيل احتلت المرتبة السادسة عالميًا من حيث قوة اقتصادها، وحققت نموًا مطردًا خلال السنوات الأخيرة وتشارك في عدد من التكتلات الدولية وفي مقدمتها «البريكس» وتكتل «إيبا» ومنتدى «آبسا»، كما أن الأرجنتين حققت نموًا مكنها من الدخول إلى مجموعة الـ ٢٠ الكبار، وتعد فنزويلا أحد أهم الدول المنتجة للبترول والغاز عالميًا، وكانت البرازيل تمد سوريا بمعظم احتياجاتها من السكر، كما تستورد سوريا سنويا معظم احتياجاتها من السولار من فنزويلا في ظل تراجع إنتاجها من النفط.

تنشيط العلاقات الثنائية السعودية ـ اللاتينية مؤثرة دوليًا وإقليميًا ومفيدة على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية

وقد وقعت سوريا عام ٢٠١٠م، اتفاقيات اقتصادية مع أربع دول لاتينية هي كوبا، فنزويلا، البرازيل، والأرجنتين أثناء زيارة الرئيس الأسد لهذه الدول من ٢٦ يونية إلى ٤ يوليو ٢٠١٠م. ثمة تطور اقتصادي آخر وهو انضمام سوريا إلى كتلة «ميركوسور» التي تضم الأرجنتين والبرازيل، الأورجواي، فنزويلا، ودولا أخرى بصفة مراقب، لتحرير التبادل التجاري فيما بينها –وهي الرابطة التي أتت على حساب تهميش للرابطة الأمريكية «أوناسور» التي تضم الولايات المتحدة وكندا– مما مثل مكسبًا مهمًا؛ وينطلق هذا التعاون من الرؤية التي قدمتها سوريا لنفسها قبل الثورة؛ لتكون ممرًا ورابطًا بين البحور الخمسة: الأبيض المتوسط، وقزوين، والأسود، والأحمر، والخليج العربي، وتكون نقطة التقاء لخطوط الغاز والنفط والطاقة والنقل، وتكون بمثابة بوابة لدول أمريكا اللاتينية إلى آسيا.

إضافة إلى عوامل التواجد العربي والسوري المؤثر في دول القارة بما يمثله من ثقل ديمغرافي، حيث تقدر الجالية السورية في دول القارة بأكثر من عشرة ملايين نسمة من أصل ٤٠ مليون منحدرًا من أصول عربية، وتكتسب هذه الجالية أهميتها من انغماسها في الحياة العامة وتقلدها لمواقع سياسية واقتصادية هامة، وهو ما يمكن اعتباره قوة هامة إذا ما أحسن استغلالها، كما كان ينظر إليها باعتبارها ثروة اقتصادية بالنظر إلى مدى الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية، فضلا عن تشجيعها على السياحة والارتباط الثقافي بوطنها الأم، لهذا نجد أن زيارة الرئيس السوري في ٢٠١٠م، لدول في أمريكا اللاتينية أكدت على تعزيز العلاقات الثقافية مع الجامعات السورية والتعاون والتبادل الإعلامي، لمد جسور التواصل مع الجاليات العربية، وتعزيز لغة الحوار واللقاء بين شعوب المنطقتين العربية وأمريكا اللاتينية.

ثانيا-اتجاهات وقضايا التفاعل اللاتيني مع الأزمة السورية:

مرت الأزمة السورية بعدد من المحطات خلال السنوات الخمس الماضية، وقد كانت أبرز محطاتها هو الاتجاه نحو عسكرة الثورة وتحويلها إلى صراع مسلح؛ مما فتح المجال لتحويل سوريا إلى ساحة قتال مفتوحة، وكانت النتيجة المباشرة لذلك هو التدخل الخارجي وتدويل الأزمة، حيث تدخلت أطراف إقليمية ودولية.

وفي سياق هذه التطورات التي طالت الأزمة بدأت عملية فرز لمواقف القوى الإقليمية والدولية، ويمكن القول أن مواقف الدول الرئيسية والمؤثرة على مستوى أمريكا اللاتينية كانت تصب في صالح نظام بشار الأسد، لكن تفصيلاً اختلفت درجة التأييد من جانب تلك القوى.

على جانب ثان لم تقدم أي من دول أمريكا اللاتينية مبادرة أو تصور لتسوية الأزمة، وذلك باستثناء مبادرة قدمتها البرازيل في نهاية عام ٢٠١١م، في إطار مجموعة «إيبا» التي تضم إلى جانب البرازيل دول الهند وجنوب إفريقيا، والمبادرة طرحت فكرة حوار بين الحكومة والمعارضة ، لكن تطور الصراع على الأرض تجاوزها، فضلا عن مقترح قدمته جواتيمالا أثناء شغلها لمقعد بمجلس الأمن إلى مجموعة العمل الدولية في جنيف في ٢٠١٣م، بشأن عملية الانتقال السياسي في سوريا، لكن فشل مسار جنيف مطلع ٢٠١٤م، أحبط المسار برمته، ومن ثم كانت مشاركة دول أمريكا اللاتينية في مسارات مباشرة للتعامل مع الأزمة محدودة، والنشاط الأبرز كان يتم في إطار التجمعات الدولية وبصورة منفردة تعكس وجهة نظر كل دولة على حده.

من ناحية ثالثة كان اهتمام بعض الدول اللاتينية بالأزمة ينصب على مسألة تدهور حقوق الإنسان، وتلك المسألة –التي كانت عنوانا لتعاطف كثير من دول العالم في مرحلة سابقة في السبعينيات مع الدول اللاتينية التي خضعت لسيطرة أنظمة عسكرية مارست انتهاكات مماثلة بحق شعوبها– لذلك كان هناك تمايز واضح في مواقف الدول اللاتينية، لأن هناك دولا أهمها البرازيل ترى أن هناك تسييسا لهذه القضية وتخشى أن يساء استخدام مبدأ الحماية الإنسانية من أجل إحداث تغيير سياسي كما حدث في ليبيا، وتحقيق مصالح دول بعينها تحت ستار هذا المبدأ، وهناك دولا أخرى لعبت دورًا في تحريك هذا الملف في المؤسسات الدولية كبنما والمكسيك وجواتيمالا وشيلي.

من جهة رابعة، وعلى ضوء ضعف مواقف العديد من دول أمريكا اللاتينية كانت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن مرآة عاكسة لمواقف بعض تلك الدول لا سيما أن أمريكا اللاتينية ممثلة بدولتين كأعضاء غير دائمين بمجلس الأمن، وبالنظر إلى النشاط اللاتيني داخل الأمم المتحدة، يمكننا تصنيف مواقف الدول في هذا السياق على النحو التالي:

– دول وقفت مع النظام ورفضت الاعتراف بوجود أي مطالب حقيقية للتغيير عبرت عنها الأزمة، وترى أن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة خارجية، ومدت النظام بمساعدات وفي مقدمة هذه الدول فنزويلا وكوبا والأكوادور.

ففنزويلا رأت أن أصل الصراع في سوريا هو مؤامرة، وأن هناك دولا خرقت القانون الدولي ودعمت قوى داخلية وأجنبية ماليًا وبأشكال أخرى وجماعات إرهابية ومسلحة من أجل تعزيز الإطاحة بالنظام الشرعي في سوريا بالعنف، وترى أن هناك تسييسا دوليًا لملف حقوق الإنسان. وفي الإطار ذاته دعمت فنزويلا جهود روسيا وموقفها من الأزمة، وبالتالي هي ترى أن الأسد لا بد أن يكون جزءًا من الحل، كما تحمل فنزويلا الجماعات المسلحة مسئولية ما يحدث في سوريا. وأيدت فنزويلا التدخل العسكري الروسي على خط الأزمة في أغسطس ٢٠١٥م، باعتبارها مستدعاه من النظام السوري، بخلاف دول أخرى ترى فنزويلا أنها تدخلت لدعم مصالحها الامبريالية ومن ثم وقفت فنزويلا ضد قرارات الجمعية العامة ومشاريع القرارات الدولية ضد سوريا باستثناء تلك التي مرت بموافقة روسية.

- دول اعترفت بوجود مطالب شعبية وانتهاكات من جانب النظام لكن لم تحمل النظام المسؤولية ومواقفها تبدو ضد عملية التغيير السياسي في سوريا لأن التغيير قد يمثل ضررًا بمصالحها، وفي مقدمتها البرازيل والأرجنتين، ومواقفها تتفق جزئيًا مع المواقف الخليجية والقضية الخلافية الأبرز هي ما يتعلق بدور الأسد في مستقبل سوريا ومسألة التدخل الخارجي.

وهنا يبرز موقف البرازيل كقوة صاعدة لها وزنها حين امتنعت عن التصويت على أول مشروع قرار في مجلس الأمن في أكتوبر ٢٠١١م، بفرض عقوبات على النظام السوري نتيجة استخدامه للعنف المفرط، لأنها كانت تؤيد مشروع صيني - روسي مقابل يستند على عدم التدخل الخارجي في الأزمة، وفي الأخير اصطدم المشروع بالفيتو الروسي الصيني. كما أنها قد حالت دون تضمين قرار غير ملزم من الجمعية العامة في الشهر نفسه تبنى عملية انتقال سياسي، ورغم استناد الموقف البرازيلي إلى مبدأ عدم التدخل الخارجي في الدول وحماية سيادتها، والتحجج بإساءة بعض القوى استخدام مبدأ حق الحماية في تغيير الحكومات وهو ما ترفضه، فإنها أيدت التدخل العسكري الروسي في سوريا صيف العام ٢٠١٥م.

فيما تبلورت رؤية الأرجنتين وموقفها من الأزمة في مجلس الأمن من خلال عدد من النقاط أهمها: الوقوف على مسافة واحدة من طرفي الصراع حيث أدانت الانتهاكات التي يرتكبها طرفا الصراع والعقبات التي يضعانها أمام وصول المساعدات الإنسانية، وإدانة مجلس الأمن لعدم إحالته الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية، والدعوة لوقف إمداد الأطراف بالأسلحة، وتقديم الدعم والمساعدة للدول المستقبلة للاجئين، والدعوة لتجاوز الفشل في مجلس الأمن وتحقيق توافق بين روسيا والولايات المتحدة للوصول إلى حل سلمي، وفي أكتوبر ٢٠١٤م، دعت الأرجنتين إلى تشكيل حكومة شاملة كحل لمواجهة التطرف المتصاعد وهاجمت رئيسة الأرجنتين كريستينا كريشنر أمام الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤م، التدخل العسكري في سوريا وحملت فيها الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى الداعمة للمعارضة السورية ضد نظام بشار السبب في ظهور داعش والتدهور الأمني والإنساني في سوريا.

- دول متواضعة التأثير، لديها موقف أخلاقي من تدهور أوضاع الإنسان والانتهاكات الواسعة للنظام، تتخذ موقفًا محايدًا من أطراف الأزمة وتؤيد أي حل سياسي توافقي، ومن بينها: شيلي، كولومبيا، المكسيك، بنما، وجواتيمالا، ومواقفها لا تصطدم بالموقف الخليجي.

ونلاحظ هنا أن كولومبيا أيدت في أكتوبر ٢٠١١م، مشروع قرار قدمته دول ألمانيا، البرتغال، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيرلندا بفرض عقوبات على النظام السوري نتيجة استخدامه للعنف المفرط لكنه واجه الفيتو الروسي الصيني، وعندما طرحت المبادرة العربية عبر مشروع قرار أمام مجلس الأمن في فبراير ٢٠١٢م، فإنها حازت موافقة كلا من كولومبيا وجواتيمالا لكنها واجهت الفيتو الروسي/ الصيني.

وفشل مجلس الأمن في تبني قرارًا يعطي الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحرب الأهلية في سوريا في مايو ٢٠١٤م، وشارك في صياغته: بنما وشيلي والمكسيك والأرجنتين لكنه واجه الفيتو الروسي/ الصيني مرة أخرى، فيما أصدرت أورجواي بيانًا في فبراير ٢٠١٦م، أعربت فيه عن ارتياحها للإعلان الأمريكي/ الروسي والذي كان له انعكاساته على الصراع في سوريا.

وعبرت شيلي عن موقفها بضرورة وقف إمداد أطراف الصراع بالسلاح، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتنفيذ القرارات الدولية فيما يتعلق بالجانب الإنساني، وتأييد جهود المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي ومن بعده ستيفان دي ميستورا، وتأييد مسار التسوية والعمل على عدم تقويضه من أي طرف.

ثالثا- كيف نفهم المواقف اللاتينية من الأزمة السورية؟

لا شك أن عدد من العوامل تقف وراء مواقف دول أمريكا اللاتينية من الأزمة ويمكن الإشارة إلى بعضها على النحو التالي:

١- **غياب تأثير الجغرافيا السياسية:** من الواضح أن مستوى انخراط غالبية دول أمريكا اللاتينية في الأزمة إجمالاً يعد متواضعًا؛ ويعود ذلك في جانب منه إلى المعطيات المحدودة للجغرافيا السياسية التي تربط بين الطرفين.

٢- **تواضع المصالح الاقتصادية:** قبيل الثورة كان حجم التبادل التجاري بين سوريا وبلدان أمريكا اللاتينية محدودًا باستثناء

البرازيل، وكان معظمه من خلال القطاع الخاص؛ فعلى سبيل المثال كان أول تبادل تجاري على المستوى الرسمي بين سوريا وفنزويلا في يونيو ٢٠١٠م، وذلك على الرغم من أن فنزويلا من أهم دول أمريكا اللاتينية المؤيدة لحكومة بشار الأسد. فالبعد الجغرافي شكل تحديًا أمام عمليات التبادل التجاري والسلعي نظرًا للتكاليف الإضافية على المنتجات المتبادلة بين الطرفين.

٣- محدودية العلاقات السياسية: نلاحظ أن التطور الجزئي على صعيد العلاقات السياسية لم يؤثر سوى على مواقف بعض دول أمريكا اللاتينية التي طورت سوريا علاقتها معها خلال السنوات الأخيرة فضلا عن بعض الدول التي يتشكل موقفها في سياق انتماءات أيديولوجية أكثر اتساعًا، وهذه القوى كفنزويلا وكوبا على سبيل المثال لم تمانع من مساندة حكومة بشار الأسد وذلك من نفس منطلقات تأييد القذافي في ليبيا أو بعض الدول المناوئة للسياسات الأمريكية، لكن غالبية دول أمريكا اللاتينية ليست لديها علاقات سياسية متطورة مع سوريا انعكست بدورها على محدودية مواقف تلك الدول من الأزمة.

٤- طبيعة الحكم ومرجعيته: تختلف درجة تطور النظام السياسي في دول أمريكا اللاتينية من دولة لأخرى وتختلف درجة الانفتاح التي تتسم بها حكومات تلك الدول، فهناك دول حققت درجات متقدمة من التقدم على صعيد التحول الديمقراطي، وأخرى لازالت تحت تأثير أنظمة تقليدية تتمحور فيها السلطة حول أشخاص أو مؤسسات.. ولا شك أن هذا التصنيف يؤثر على طبيعة علاقات الدول ودوائر حركتها، ولعل دول كفنزويلا وكوبا وسوريا.. تتخذ من الأيديولوجيا والنزعة القومية مسوغًا لبناء الشرعية، وتجمعها مواقف دولية تجعلها في صدام مع بعض القوى الدولية لا سيما الولايات المتحدة، وقد كانت تلك الدول ضمن دول قليلة على المستوى الدولي ساندت بشار الأسد ضد ما يسمونه بالمؤامرة والإرهاب.

٥- الموقع في منظومة الصراع الدولي: رغم أن انتهاء الحرب الباردة نقلت طبيعة العلاقات على المستوى الدولي إلى مستوى منخفض من التوتر والعداء، لكن بقيت بعض الدول في سياق طبيعة حكوماتها ومواقفها الدولية عند نفس الدرجة من العداء مع أمريكا وضد ما تسميه الإمبريالية العالمية، وهنا تبرز كوبا/كاسترو، وفنزويلا/شافيز وسوريا/ الأسد، وتجمع هذه الدول مواقف على المستوى الدولي، وعلاقات وطيدة مع روسيا وريث الاتحاد السوفيتي، وظلت رغم تغير طبيعة النظام الدولي على نفس المنهج، وهذه الدول ترى نفسها مستهدفة بمؤامرة دولية، ولقد لعب هذا العامل دورًا رئيسيًا في تشكيل مواقف بعض الدول اللاتينية بالوقوف إلى جانب حكومة بشار الأسد باعتبار أنها تواجه حربًا كونية ومؤامرة إقليمية ودولية. وفي السياق ذاته فإن دولا أخرى تعد من القوى الصاعدة كالبرازيل تسعى لإحداث تغيير في طبيعة النظام الدولي يستوعب طموحها، ولديها تحالفات دولية مناوئة للدور الغربي/الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، من منطلق التنافس على النفوذ والصراع بين التحالفات الجديدة، ناهيك عن أن لديها مصالح اقتصادية قد تتضرر من أي تغيير سياسي في سوريا كما حدث

في ليبيا لعبت دورًا في تشكيل موقفها من الأزمة استنادًا إلى طبيعة هذا الصراع والتنافس.

رابعا-فرص التنسيق الخليجي اللاتيني تجاه الأزمة السورية:

من المنطقي أن تكون هناك تمايزات في مواقف الدول اللاتينية من الأزمة السورية لكن هذه المواقف بصفة عامة تركز على عدد من المداخل أهمها كالتالي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وسلامة أراضيها.
- تأييد الحل السياسي بمشاركة كافة أطراف الأزمة في الداخل بما فيها النظام.
- ضرورة معالجة الوضع الإنساني المتدهور بما فيه قضية اللاجئين.

وبالنظر إلى هذه المداخل وإلى تطورات المواقف اللاتينية من الأزمة السورية نجد أنها تسير في اتجاه معاكس لاتجاهات حركة الدول العربية الرئيسية المنخرطة بكثافة في الأزمة والتي اتجهت منذ نهاية العام ٢٠١١م، إلى تسويق عملية الانتقال السياسي في سوريا، والدفع بقوة تجاه إزاحة الأسد عن السلطة كخيار لا بديل عنه لاسيما من جانب الدول الخليجية.

اتضحت ملامح هذا الخلاف في بيان القمتين العربية اللاتينية اللتين عقدتا منذ اندلاع الأزمة؛ ففي القمة الأولى التي عقدت في بيرو في أكتوبر ٢٠١٢م، عكس البيان الختامي للقمة حالة عدم التوافق حول الأزمة السورية، فرغم أن خطابات القادة ركزت على أبعاد الأزمة السورية لكن جاء بيان القمة ليؤكد «على الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع تأكيد مبدأ عدم التدخل الأجنبي، ودعم المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي وإيصال مساعدات للاجئين»، وهذا لم يرض طموح الأطراف الخليجية المنخرطة في الأزمة، حيث كانت تتمنى أن تتبنى القمة موقفًا أكثر تشددًا تجاه الأسد.

ولم يختلف الموقف اللاتيني في القمة العربية اللاتينية التي عقدت في المملكة العربية السعودية في نهاية عام ٢٠١٥م، كثيرًا عن موقفها في قمة بيرو في ٢٠١٢م، وذلك بنص البيان الختامي الذي أكد على الالتزام بسيادة واستقلال سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها والالتزام بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة وفقا لمبادئ إعلان جنيف ١ وبيان فيينا نهاية عام ٢٠١٥م، وهو ما عكس ضعف التنسيق أو ربما الخلاف في وجهات النظر حول تقييم الأوضاع ومسار التسوية.

لكن على أية حال المعركة في سوريا تدور على مستويين تختلف درجة انخراط الدول الخليجية ودول أمريكا اللاتينية فيه، وذلك على النحو التالي:

المستوى الأول: هو الصراع العسكري المسلح على الأرض: وهو المستوى الذي تسعى فيه أطراف الصراع من أجل تعظيم مكاسبها، وهو المستوى الذي لازال الأكثر فاعلية كونه لم يتوقف منذ أن بدأ الصراع، وتبدو الدول الخليجية طرفًا رئيسيًا فيه، في حين أن دول أمريكا اللاتينية ليس لها وجود حقيقي على هذا المستوى من الصراع وليس لها مصلحة من الانخراط فيه، لكن بعض الدول اللاتينية تعتبر تدخل روسيا رأس حربة لمواقفها من الأزمة.

المستوى الثاني: وهو الصراع السياسي والدبلوماسي من أجل التسوية: وهنا تبرز أدوار بعض الدول اللاتينية مستندة إلى عدد من المصالح والاعتبارات ولا تملك الدول العربية أو أي منها الضغط على هذه الدول لتعديل مواقفها لارتباط هذه المواقف بشبكة معقدة من المصالح والتحالفات، لكن بصفة عامة بالنسبة للدورين اللاتيني والعربي فإنهما متراجعين أمام الدورين الروسي والأمريكي.

أخيرًا، يمكن القول أن المواقف اللاتينية من الأزمة السورية تقدم غطاءً ودعمًا للمواقف الرئيسية لبعض القوى الدولية المنخرطة في الصراع السوري وفي مقدمتها روسيا، لكن تأثيرها على أرض الواقع محدود، ولا يمنع ذلك من تحرك الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية بحكم ثقلها السياسي والاقتصادي وكونها قائدة للنظام العربي خلال تلك المرحلة من الحركة على عدة مستويات:

المستوى الأول: قد يكون التعويل على الحوار الجماعي من خلال منتدى الحوار العربي اللاتيني غير مفيد؛ لأنه يعد إطارًا واسعًا يفتقد إلى الفاعلية، وربما لو كان هناك تحركًا من خلال مجلس التعاون الخليجي -باعتبار أن مركز الثقل العربي الآن خليجيا- للتنسيق مع بعض الدول اللاتينية المؤثرة.

المستوى الثاني: تنشيط العلاقات الثنائية بين السعودية والدول اللاتينية المؤثرة ومد النفوذ لتنمية علاقات متبادلة على المستويات الرسمية والشعبية وشمولها لجوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، والدخول في شراكات مع التحالفات والمنتديات التي تنخرط فيها بعض تلك الدول كالبرازيل ومجموعة البريكس وإيبا وغيرهما.

المستوى الثالث: تضييق الفجوة مع بعض الدول الرائدة على المستوى اللاتيني لا سيما البرازيل والأرجنتين، وقد يكون ذلك من خلال تعظيم فوائد التعاون المتبادل الاقتصادي والسياسي، وتقديم حوافز استثمارية وتطوير العلاقات بصورة أعمق.

المستوى الرابع: تنشيط الدبلوماسية الخليجية للتفاعل مع الأطراف اللاتينية بمستويات مواقفها المختلفة من أجل الاستفادة من مواقف بعض الدول التي تتبنى موقفًا أخلاقيًا من الأزمة وتبدو أقرب للمواقف الخليجية، والعمل على تخفيف حدة مواقف بعض الدول التي تبدو معاكسة للمواقف الخليجية.

* باحث ومدير تحرير مجلة رؤى مصرية -مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية

أزمة البرازيل ومرحلة خلط الأوراق في العلاقات الخارجية

مستقبل التطورات في البرازيل وتأثيرها على العلاقات الخليجية-اللاتينية

شهدت العلاقات البرازيلية العربية عمومًا والخليجية خصوصًا خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا على مختلف الأصعدة. وقد حرص الطرفان على توطيد العلاقات بينهما على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، الأمر الذي تمت ترجمته في عقد لقاءات واجتماعات مشتركة بين كبار المسؤولين من الجانبين، وعقد اتفاقات وتشكيل لجان مشتركة لدفع التعاون. مما أسفر عن توافق رؤى الطرفين حول العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك، فضلًا عن تنامي حجم التبادل التجاري. وفي الوقت الراهن تعاني البرازيل المحرك الرئيس للتعاون العربي (الخليجي)-اللاتيني من أزمة متعددة الأبعاد، تهدد اقتصادها واستقرارها السياسي. كما ستلقي بآثارها على السياسة الخارجية البرازيلية بصفة عامة وعلاقاتها بالدول العربية ودول الخليج بصفة خاصة. وفي هذا الإطار، يسعى هذا المقال إلى استعراض الملامح العامة للأزمة الراهنة في البرازيل، كما يستهدف تبيان التداعيات والتأثيرات المختلفة لهذه الأزمة داخليًا وخارجيًا «إقليميًا ودوليًا»، وينتهي بتوضيح السيناريوهات المختلفة لمستقبل العلاقات الخليجية اللاتينية على ضوء التطورات الجارية في البرازيل.

د. صدفة محمد محمود

أولاً: إطلالة عامة على التطورات الراهنة في البرازيل

حققت البرازيل خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤م، تقدمًا ملحوظًا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة، وأحرزت تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، مما دفع بعض الباحثين إلى وصفها بـ "القوة العالمية الصاعدة". وواكب التقدم الاقتصادي الذي شهدته البرازيل صعودًا في مكانتها على المسرح الدولي وفي النظام الاقتصادي العالمي.

وبعد عقد كامل من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، تواجه البرازيل تحديات صعبة على مختلف الأصعدة؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، يتوقع البنك الدولي أن تشهد البرازيل انكماشًا بمعدل ٤٪ عام ٢٠١٦م، ومن المتوقع أن يستمر الركود حتى عام ٢٠١٧م. وبلغ معدل البطالة ١١,٢٪ في يونيو الماضي، أما العجز في الميزانية فيزيد على عشر الناتج المحلي الإجمالي. نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية، إلى جانب ضعف الطلب عليها من قبل الصين التي تعد الشريك التجاري الرئيس للبرازيل. ومثل هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة تدفع حكومة البرازيل الجديدة إلى خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب ومراجعة البرامج الاجتماعية لتقليل العجز المالي الحكومي وخفض معدل الضخم، بما يحول دون التوسع في المكاسب الاجتماعية التي تحققت مع الازدهار الاقتصادي في العقد الماضي، والتي ساعدت على توسع الطبقة الوسطى لتشمل أكثر من ثلث إجمالي السكان، وأخرجت ٣٠ مليون برازيلي من براثن الفقر.

على الصعيد السياسي، تشهد البرازيل أزمة سياسية يصفها الخبراء بأنها الأسوأ منذ تحول البرازيل إلى النظام الديمقراطي عام ١٩٨٥م، والتي تهدد بالإطاحة بأول سيدة تتولى رئاسة البرازيل من منصبها؛ حيث تواجه الرئيسة "ديلما روسيف" خطر الإقالة من منصبها الذي تولته عام ٢٠١١م، وأعيد انتخابها عام ٢٠١٤م، على خلفية اتهامها بالتلاعب بالحسابات العامة عام ٢٠١٤م، وأوائل عام ٢٠١٥م، وهو ما تنفيه روسيف وتتهم المعارضة بأنها تعد انقلابًا دستوريًا للإطاحة بها. وقد جاء تصويت ٥٥ عضوًا من إجمالي ٨١ عضوًا في مجلس الشيوخ في ١٢ مايو ٢٠١٦م، لمصلحة تعليق مهام رئيسة أكبر دولة في أمريكا الجنوبية، وتنحيتها عن منصبها لمدة لا تزيد على ١٨٠ يومًا. ليتولى بصورة مؤقتة رئاسة البرازيل "ميشال تامر" الذي كان يشغل منصب

إعلان حكومة ميشال تامر عن إصلاحات اقتصادية قد تؤدي إلى احتجاجات من الحركات الاجتماعية المعارضة للتقشف

نائب الرئيس. وتأتي الأزمة السياسية في البرازيل على خلفية الكشف عن فضيحة الفساد في شركة النفط الوطنية البرازيلية "بتروبراس"، في مارس ٢٠١٤م، والتي أشارت إلى تورط العشرات من رجال الأعمال والسياسيين وقادة الأحزاب السياسية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تشهد البرازيل في المرحلة الراهنة انقسامًا اجتماعيًا حادًا ما بين أنصار روسيف ومعارضيها؛ فعلى الرغم من موافقة أغلبية الشعب البرازيلي على إقالة روسيف، فإن نحو ٦٢٪ لديهم توجهات سلبية نحو تامر، كما أن ١٪ فقط سيصوتون لمصلحته إذا رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة. فضلاً عن أن قطاعًا لا يستهان به من البرازيليين مازال ينظر لما حدث لروسيف باعتباره انقلابًا مؤسسيًا، كما أن تشكيل الحكومة المؤقتة قد جاء خاليًا من النساء والمواطنين من أصول إفريقية. وهو الأمر الذي يشير إلى أن «البرازيل لديها اليوم حكومة انتقالية مؤقتة ورئيسة انتخبت بأصوات ٥٤ مليون ناخب»، وذلك على حد تعبير روسيف.

ثانيًا: تداعيات الأزمة الراهنة في البرازيل

تكشف ملامح الأزمة متعددة الأبعاد التي تشهدها البرازيل عن أنه سيكون لها تداعيات مهمة على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد المحلي، تشير تطورات الأوضاع إلى احتمال تفاقم مشكلة عدم الاستقرار السياسي في بلد يستعد لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية للمرة الأولى على مدار تاريخه خلال شهر أغسطس الحالي، ويواجه تحدي انتشار فيروس "زيكا"، خاصة مع تعهد روسيف وحزبها «حزب العمال» بالتصدي بكل الوسائل السلمية لمحاولات الإطاحة بها من منصبها.

بالإضافة إلى إنه في ضوء إعلان حكومة "ميشال تامر" عن القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية فمن المتوقع أن تؤدي في حال تنفيذها إلى احتجاجات في الشوارع من قبل الحركات الاجتماعية المعارضة لسياسات التقشف الاقتصادي. وفي هذا السياق، أعلنت الأمم المتحدة عن قلقها من تأثير الأحداث الأخيرة في البرازيل على قدرتها على الاستمرار في محاربة الفقر وتداعيات ذلك على الاستقرار الديمقراطي في البلاد.

وبالمثل فإن الأزمة الراهنة في البرازيل سيكون لها تداعيات مهمة في المحيطين الإقليمي والدولي؛ فمن ناحية أولى، تأتي تداعياتها الإقليمية في ظل أهمية البرازيل باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى وصاحبة أكبر اقتصاد في أمريكا الجنوبية، كما أنه لا يضاهي نفوذها وعلاقاتها الدولية أي من البلدان الأخرى في القارة اللاتينية. كذلك كانت البرازيل المحرك الرئيس لمبادرات التعاون الإقليمي في المنطقة منذ تولي "لولا دا سيلفا" رئاسة البلاد (٢٠٠٢-٢٠١٠م)؛ حيث قامت بالعديد من مبادرات الوساطة بين دول أمريكا الجنوبية، ولعبت دور القائد للتكامل الاقتصادي والضامن للاستقرار الإقليمي.

وفي ظل المشكلات التي تواجه البرازيل، فلا شك أن الكثير من الشكوك سوف تثار حول مصداقيتها وقدرتها على إيجاد صوت قوي وموحد لأمريكا الجنوبية في المنظمات الدولية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التحولات الجارية في البرازيل بالنسبة لأمريكا اللاتينية كونها تأتي في إطار تحول أوسع في القارة اللاتينية وهو التحول إلى تيار اليمين، بعد عدة سنوات من حكم اليسار فيما عرف بـ "المد الوردي". وقد بدأ هذا التحول مع فوز مرشح اليمين «ماريسيو ماكري» في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الأرجنتين في نوفمبر الماضي، كما حقق اليمين الفوز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في جواتيمالا، والانتخابات المحلية في كولومبيا، والانتخابات البرلمانية بفنزويلا.

وبالنظر إلى وزن وثقل البرازيل الكبير فإن ما ستنتهي إليه التطورات التي تشهدها سيكون له تداعيات إقليمية مهمة، بيد أن الأمر يتوقف بشكل أساسي على اتجاه التطورات في البرازيل. وفي هذا الإطار يمكن طرح سيناريوهين؛ الأول في حال نجحت المعارضة في الإطاحة بروسيف بصورة نهائية وتمكن خليفتها "ميشال تامر" ذي التوجهات اليمينية من إكمال فترتها الرئاسية المقرر انتهائها عام ٢٠١٨م، وكذلك إذا نجح اليمين في استثمار ذلك في تعبئة الناخبين على نحو يؤدي إلى فوز مرشح يمثل تيار اليمين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الزخم وقوة دفع جديدة لحركة التغيير السياسي الجارية في الإقليم والتي تدفع إلى مزيد من الانتصارات لليمين ومزيد من الانتكاسات لتيار اليسار، وسيفضي ذلك إلى توتر العلاقات بين البرازيل والحكومات اليسارية في الإقليم وفي مقدمتها فنزويلا وبارجواي والإكوادور التي انتقدت الإطاحة بروسيف وعدته إنقلابًا من قبل المعارضة. أما السيناريو الثاني؛ ففي حالة نجحت روسيف في الإفلات من محاولات إقالتها من منصبها واستطاع حزب العمال اليساري استثمار الغضب الشعبي السائد بين قطاعات يعتد بها من البرازيليين من محاولات الإطاحة بروسيف وكذلك جراء سعي حكومة تامر إلى التقليص من الامتيازات التي اكتسبها الفقراء على مدار سنوات حكم اليسار للبرازيل، فإن ذلك يمكن أن يكون بمثابة حائط الصد أو القوة المعرقلة لانتشار وتمدد اليمين في بقية دول أمريكا اللاتينية.

وبالنسبة للتداعيات الدولية للأزمة الراهنة في البرازيل فيمكن رصدها في جانبين، الأول يتعلق بالدور الدولي للبرازيل، ويرتبط الجانب الثاني بتأثيرها على الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالتداعيات على دورها على الساحة الدولية، فمن الجدير بالذكر أن البرازيل سعت خلال السنوات الماضية إلى تعزيز تواجدها بصورة نشطة في مختلف المنظمات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ونجحت في تشكيل التحالفات الدبلوماسية مع القوى الصاعدة الأخرى وكذلك مع بعض القوى الكبرى وفي مقدمتها الصين وروسيا. كما حرصت البرازيل على تبني مواقف دولية مستقلة عن تلك التي تتخذها واشنطن.

وقد أثرت المشكلات التي تعاني منها البرازيل بالسلب على دورها الإقليمي والدولي؛ فمنذ انتخابها لولاية رئاسية ثانية عام ٢٠١٤م، اتجهت "ديلما روسيف" تحت ضغط المشكلات الاقتصادية التي تواجهها البلاد إلى الإنكفاء على الداخل والتركيز على سبل مواجهة الأزمات الداخلية، حتى أن عدد الجولات الخارجية لروسيف قد بلغ خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥م، ٣٦ جولة خارجية، مقارنة بحوالي ٨٠ جولة خارجية قام بها الرئيس السابق «لولا دا سيلفا».

مشاكل البرازيل تؤثر على مصداقيتها وعلى صوت أمريكا اللاتينية الموحد وتدعم التوجه إلى اليمين

وفي ظل الظروف الصعبة التي تواجهها البرازيل يبدو أن قدرتها على تعزيز مكانتها كقوة صاعدة في العالم سوف تضعف، كما أن تأكيدها على أحقيتها في شغل مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي سيحول دونه عقبات كثيرة، كما أن المسعى البرازيلي لتشكيل تحالف من مجموعة القوى الصاعدة من أجل مناهضة الهيمنة الأمريكية على العالم، قد أصبح من الصعب تحقيقه في ظل تقاربها المحتمل مع واشنطن خاصة مع تصريح وزير الخارجية البرازيلي في الحكومة المؤقتة «جوزيه سيرا» بأن بلاده ستجعل في مقدمة أولوياتها استعادة علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

علاوة على أن التطورات الراهنة في البرازيل سيكون لها انعكاساتها على دورها في إطار تجمع بريكس في ظل تغير لغة الخطاب السياسي البرازيلي تجاه التجمع، حيث قال «جوزيه سيرا»: «إن البرازيل ستغتنم الفرص التي تجلبها بريكس وذلك من خلال التركيز على تعزيز التعاون في التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء»، وهي اللغة التي تختلف بشكل ملحوظ عن تلك التي دأبت روسيف على استخدامها مثل "التعاون الاستراتيجي" و"الأولويات الدبلوماسية" لوصف علاقة بلادها مع دول تجمع بريكس. مما يعني أن الحكومة المؤقتة من المحتمل أن تضع تعاونها مع دول بريكس الأخرى في مرتبة ثانوية.

ومما لا شك فيه أن الأزمة الحالية في البرازيل سيكون لها تداعياتها على الاقتصاد العالمي؛ حيث أن البرازيل هي سابع أكبر اقتصاد في العالم وتحتل المراتب العالمية الأولى في إنتاج وتصدير العديد من من المواد الغذائية والمعدنية. كما أن الأزمة الراهنة تفاقم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد، حيث تشير توقعات الخبراء إلى أن البرازيل ستسجل أدنى معدل للنمو الاقتصادي بين الاقتصادات الصاعدة، كما أن تولي اليمين حكم البلاد سيكون له تأثيراته الواضحة على السياسات الاقتصادية المتبناه، حيث سيكون أكثر اتجاها لتطبيق السياسات الليبرالية القائمة على خصخصة المشروعات الحكومية وإعادة هيكلة برامج الرفاه الاجتماعي، ودمج الاقتصاد البرازيلي في الاقتصاد العالمي، وتطبيق سياسات تحرير التجارة بدرجة أكبر مقارنة بتلك التي طبقها اليسار.

ثالثًا: التطورات في البرازيل وتداعياتها على العلاقات الخليجية-اللاتينية

تعد البرازيل المحرك الرئيس للتعاون العربي (الخليجي) اللاتيني، وهو ما اتضح بشكل كبير في أن قمة دول أمريكا الجنوبية والدول العربية "أسبا" التي بدأت في الانعقاد بصورة دورية منذ مايو ٢٠٠٥م، قد جاءت بناءً على اقتراح من الرئيس البرازيلي السابق"لولا دا سيلفا"، خلال المؤتمر الأول لقمة رؤساء الدول والحكومات العربية والأمريكية الجنوبية، الذي عقد في مدينة برازيليا، وتضم قادة ورؤساء وفود ٣٤ دولة (٢٢ دولة عربية، و١٢ دولة من أمريكا الجنوبية)، بالإضافة إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أوناسور) وجامعة الدول العربية. وقد تم انعقاد قمة "أسبا" خلال الأعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٩، و٢٠١٢، و٢٠١٥م.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وأمريكا اللاتينية من حوالي ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٥م، إلى أكثر من ٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٤م، وتعد البرازيل الشريك التجاري الرئيس للدول العربية في أمريكا الجنوبية؛ حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية الـ ٢٠ مليار دولار. ووفقا لبيانات الغرفة التجارية العربية البرازيلية فقد وصل إجمالي قيمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية إلى ١٢,١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥م، وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث نمو الصادرات البرازيلية، حيث شهدت الأسواق السعودية ارتفاعًا كبيرًا في حجم المنتجات البرازيلية المستوردة بمعدل ٨,١٩٪ ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥م، مقارنةً بنحو ٢,٥٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م، واحتلّت الإمارات المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع

البرازيل في العام الماضي، بنحو ٢,٥ مليار دولار، تلتها مصر في المرتبة الثالثة بـ٢,٠٥ مليار دولار. كذلك بلغ حجم التبادل التجاري بين البرازيل وقطر عام ٢٠١٣م، حوالي ٩١٥,٢ مليون دولار. في حين بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إلى البحرين والكويت ٣٠٩ ملايين و٢٣٩,٥٣ مليون دولار على التوالي.

وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا الجنوبية، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين الطرفين من ٣ مليار دولار في ٢٠٠٣م، إلى ١٧ مليار دولار في ٢٠١٣م، ووصل حجم التجارة الخارجية للبرازيل مع دول مجلس التعاون الخليجي ٩,١ مليار دولار، وتجاوزت قيمة صادرات البرازيل لدول المجلس نحو ٦,٣ مليار دولار، فيما بلغ إجمالي واردات البرازيل من دول مجلس التعاون نحو ٢,٧ مليار دولار، ليصل الفائض التجاري لصالح البرازيل ٣,٦ مليار دولار. كما قامت دول مجلس التعاون الخليجي ودول تجمع الميركوسور، في مايو ٢٠٠٥م، بالتوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفني بين الطرفين، تمهد عبر موادها لإطلاق مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين التكتلين.

وتمثل البرازيل أكثر الأماكن جذبًا لاستثمارات رجال الأعمال والشركات العربية في أمريكا الجنوبية، وتعد الاستثمارات الإماراتية في البرازيل الأكبر من بين استثمارات دول مجلس التعاون؛ حيث بلغت قيمتها نحو ١,٥ مليار دولار، وتتركز في مجالات النفط والغاز والألومنيوم وأشباه الموصلات والبنية التحتية والموانئ والعقارات والطيران. وتمثل استثمارات موانئ دبي العالمية وحدها في البرازيل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وبلغ عدد الشركات التجارية البرازيلية في الإمارات ٣٠ شركة لديها مكاتب تجارية.

وبالنظر لأهمية العلاقات البرازيلية الخليجية باعتبارها قاطرة التعاون العربي اللاتيني فمن الضروري التعرف على مستقبل هذه العلاقات في ضوء التطورات الراهنة في البرازيل. وفي هذا السياق يمكن القول إنه في حال تفاقمت المشكلات السياسية والاقتصادية وبافتراض نجاح اليمين في الوصول للسلطة في البرازيل، يمكن صياغة سيناريوهين مستقبليين للعلاقات العربية (الخليجية) اللاتينية (البرازيلية). يفترض السيناريو الأول، احتمال حدوث فتور في العلاقات بين الجانبين أو تراجع في درجة اهتمام البرازيل بصفة خاصة ودول أمريكا الجنوبية بصفة عامة بتعزيز العلاقات مع الدول العربية (الخليجية). وقد حالت المشكلات التي تعاني منها بعض دول أمريكا الجنوبية بالفعل دون مشاركة غالبية قادتها في قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي عقدت بالرياض في نوفمبر ٢٠١٥م، حيث لم يحضر القمة من رؤساء أمريكا الجنوبية سوى رئيس فنزويلا والإكوادور. فضلاً عن التقارب المحتمل بين بعض دول أمريكا الجنوبية وتحديدًا البرازيل والأرجنتين مع إسرائيل. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تعهد الرئيس الأرجنتيني ذي التوجهات اليمينية "موريسيو ماكري"، بتعزيز علاقات بلاده بإسرائيل والابتعاد عن التحالف الأرجنتيني السابق مع إيران، وترحيب مختلف الأوساط اليهودية والإسرائيلية بفوز ماكري. فضلًا عما يقال عن صلات الرئيس البرازيلي المؤقت القوية بإسرائيل وبالجالية اليهودية في بلاده، ومطالبة بعض المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية بضرورة استغلال الظروف المواتية مع تولي ميشال تامر رئاسة البرازيل والإسراع بتعيين سفير لتل أبيب في برازيليا، وهي المؤشرات التي تكشف عن احتمال حدوث تغيير في الموقف اللاتيني الداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

أما السيناريو الثاني، فينبني على أن العلاقات العربية والخليجية تحديدًا مع دول أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل تقوم على أسس متينة من المصالح والمنافع المتبادلة بين الطرفين، ومن الصعب تجاهل المكاسب المتحققة للجانبين لمجرد تغيير الحكومة أو الحزب الحاكم في البرازيل، وهو الأمر الذي يدفع نحو توثيق العلاقات بينهما؛ حيث أن البرازيل التي تعاني من أزمة اقتصادية حادة تسعى إلى تنويع شركائها التجاريين في ظل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الصين شريكها التجاري الرئيس، ويمكن أن تجد البرازيل في دول الخليج العربي شريكًا اقتصاديًا قويًا خاصة مع تنوع فرص التعاون الاقتصادي المشترك في مختلف المجالات. وربما تقود التوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي ستتبناها حكومة ميشال تامر إلى الإسراع بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والميركوسور. أضف إلى ذلك أن حكومة تامر التي ستعمل على إعادة صياغة سياساتها الخارجية ربما ستقوم بإعادة النظر في العلاقات القوية التي ربطت البرازيل بإيران خلال عهد «لولا دا سيلفا» مما يعني مزيد من فرص التقارب بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي. ومما يدعم من احتمال حدوث هذا السيناريو الذي تؤيده الباحثة تأكيد «ميشال تامر» على هامش حفل الإفطار الذي أقامه لسفراء الدول الإسلامية المعتمدين في البرازيل والذي يقام للمرة الأولى في تاريخها على ثبات الموقف البرازيلي من كافة القضايا الأساسية في الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية. علاوة على تأكيده على أهمية الوجود العربي والإسلامي في البرازيل الذي رافق تأسيس الدولة، ورغبته في زيادة حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية في المستقبل القريب.

*باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

إسرائيل تستثمر دورها كبوابة لأمريكا لجني ثمار الفوائد

أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية: تكثيف الجهود العربية وتوحيدها ضرورة

لا يمكن لنا ونحن نتحدث عن الدعم الدولي للقضية الفلسطينية أن نتغاضى أو نقفز على موقف يبدو لنا في قمة الأهمية في مجال دعم وتأييد هذه القضية العادلة وأعني بذلك موقف دول أمريكا اللاتينية التي من المؤكد أن علاقتها بالقضية الفلسطينية تعد علاقة متكاملة الأبعاد تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعقائدية والثقافية وحتى المجتمعية، وهي علاقة أثرت تأثيرًا إيجابيًا في مسار القضية حتى وإن لم تأخذ حقها الطبيعي في المتابعة الإعلامية أو على مستوى المعالجة البحثية.

اللواء محمد إبراهيم

وبالرغم من السمات الخاصة التي تميزت بها دول أمريكا اللاتينية ولاسيما من حيث التطورات التاريخية التي مرت بها وانشغالها لفترات طويلة في العمل على تحرير نفسها من الاستعمار والاحتلال ثم سعيها لبناء دولها على أسس سليمة وقوية ومحاولاتها أن يكون لها مكانًا مميزًا في هذا العالم الذي لا يعرف سوى لغة المصالح ، ورغم ذلك لم تغب القضية الفلسطينية عن أن تكون أحد مكونات السياسة الخارجية لمعظم دول أمريكا اللاتينية حتى وإن شهدت في بعض الأحيان نوعًا من الجمود أو التراجع أو عدم الاهتمام الكافي ارتباطًا بالأوضاع الداخلية في هذه الدول أو طبيعة علاقاتها الدولية مع الأطراف المؤثرة في القضية .

ومن الجوانب التي يجب أن نتوقف عندها كثيرًا ونحن نعالج هذا الموضوع مسألة الموقع الجغرافي لهذه الدول والذى كان من الطبيعي أن يكون حائلاً بينها وبين انخراطها أو اهتمامها بمثل هذه القضية، إلا أن الواقع أكد أن هذا العامل الجغرافي لم يكن له سوى تأثير محدود على مواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية حيث حرصت على أن تكون لها مواقف ثابتة وواضحة من القضية وسعت إلى تأكيدها بشكل متواصل في كافة المحافل الدولية وبلورت في النهاية رؤيتها السياسية لحل القضية وهى رؤية تتواءم بشكل عام مع الرؤية العربية والفلسطينية للحل السلمى المقبول .

هناك بعض المحددات الهامة من الضروري الإشارة إليها في سياق الحديث حول موقف دول أمريكا اللاتينية من القضية الفلسطينية وهو ما يمكن إيضاحه في المحددات الستة التالية:

١- إن هذه الدول عانت من ويلات الاحتلال الأجنبي لبلادها وبالتالي فإن مواقفها تجاه قضايا التحرر الوطني كانت مواقف واضحة وصارمة ورفضت تمامًا وبصورة لا تقبل الشك استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والأراضي الفلسطينية.

٢- إن هناك العديد من الأحزاب اليسارية نجحت في تولى الحكم في بلادها على مدار فترات زمنية متفاوتة ومن ثم توافقت في رؤاها بشكل كبير مع مواقف وتوجهات التنظيمات الفلسطينية ذات التوجهات اليسارية (مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) مما مهد المجال أمام تعامل هذه الدول مع حركة فتح ومع المنظمة الأم وهي منظمة التحرير الفلسطينية.

٣- إن الهجرات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص التي اتجهت إلى دول أمريكا اللاتينية شهدت طفرة كبيرة في أعقاب حرب ١٩٤٨م، وبالتالي تكونت في هذه الدول جاليات عربية تعدت حاليًا العشرين مليون نسمة وخاصة في البرازيل وشيلي، وقد كان لذلك تأثيرًا واضحًا في المجال السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي داخل تلك الدول مما ساهم في أن يكون لها مواقف إيجابية تجاه القضية الفلسطينية في كافة مراحلها.

دول أمريكا اللاتينية ساندت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية

٤- إن العديد من دول أمريكا اللاتينية انضمت إلى حركة عدم الانحياز بعد تأسيسها في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وبالتالي تبنت نفس مواقف الحركة التي عارضت مبدأ احتلال الأراضي بالقوة وطالبت بحق تقرير مصير الشعوب والحفاظ على سيادة الدول وتحريم التهديد باستخدام القوة، ومن المعروف أن القضية الفلسطينية مثلت أهم القضايا التي حظيت باهتمام خاص في سياسات دول عدم الانحياز.

٥- إن الطموحات الاقتصادية لبعض دول أمريكا اللاتينية دفعتها إلى البحث عن مجالات خارجية للاستثمار والتنمية الاقتصادية ومن ثم جاءت المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة لتكون بمثابة أحد المجالات الحيوية للانطلاق الاقتصادي لهذه الدول سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال التكتلات الاقتصادية (البرازيل – شيلي – المكسيك – فنزويلا -....) الأمر الذي عكس بالتأكيد تأثيرات سياسية على مواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية.

٦- إن التغييرات الحادة في طبيعة العلاقات الدولية مؤخرًا فرضت على دول أمريكا اللاتينية أن تنهى حالة العداء ثم التحفظ في علاقاتها مع إسرائيل بل اتجهت إلى الانفتاح عليها إدراكًا منها أن المعادلة الدولية تقتضي أن تكون هناك علاقات طبيعية بينها وبين إسرائيل حتى تحظى بالدعم الأمريكي المناسب.

وقد شكلت دول أمريكا اللاتينية كتلة تصويتية هامة ومؤثرة في الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية على مدار تطورات مراحل القضية منذ نشأتها وحتى الآن الأمر الذى كان له أهمية خاصة في حسابات وتحركات الجانبين العربي والإسرائيلي تجاه هذه الدول، ولابد من الإشارة هنا ليس فقط إلى أول القرارات التي صوتت معظم الدول اللاتينية عليها (قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م، والذى صوتت لصالحه ١٣ دولة لاتينية من أصل ٢٠ دولة آنذاك) ولكن لابد من الإشارة أيضًا للتطورات الأخيرة الهامة في عملية التصويت حيث أن هذه الدول صوتت لصالح

انضمام دولة فلسطين إلى منظمة اليونسكو عام ٢٠١١م، كما صوتت لصالح أهم القرارات في التاريخ الحديث للقضية وهي اعتبار فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢م، NON MEMBER STATE، وكذا تأييد رفع العلم الفلسطيني على مقر الأمم المتحدة مؤخراً ، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن دولة كوبا استضافت في فبراير من العام الحالي ٢٠١٦م، اجتماعًا موسعًا للسفراء الفلسطينيين في دول أمريكا اللاتينية، ومن المعروف أن مواقف كوبا من القضية الفلسطينية تعد مواقف متقدمة للغاية

ومن الضروري هنا أن نلقي الضوء على مواقف دول أمريكا اللاتينية من القضية الفلسطينية، فقد حرصت هذه الدول على أن تبلور مواقفها تجاه القضية الفلسطينية بل والصراع العربي/ الإسرائيلي بشكل واضح وذلك من خلال أهم المبادئ الرئيسية التالية:

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية .

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧م، (الجولان – الضفة الغربية – القدس الشرقية) وتنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام مع معارضة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

- أن أفضل حل للقضية الفلسطينية يتمثل في تحقيق حل الدولتين TWO STATE SOLUTION بمعنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة تعيش في أمن وسلام واستقرار بجوار دولة إسرائيل.

- وجوب تطبيق مقررات الشرعية الدولية لحل هذه القضية مع تأييد كافة المبادرات السياسية المطروحة للحل (مقررات مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وما تمخض عنه من نتائج – اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م-خريطة الطريق التي أعلنتها الرباعية الدولية عام ٢٠٠٣م – مبادرة السلام العربية التي اقترحتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢م).

وحتى يكون تفهمنا كاملاً لموقف هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية، يجب التعرض إلى طبيعة العلاقات العربية/ اللاتينية وتطورات وأبعاد هذه العلاقة وهي علاقات يمكن توصيفها بأنها علاقات جيدة إلى حد كبير وكانت لها أبعاد تاريخية خاصة بعد الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ودور مصر في هذا الوقت في دعم حركات التحرر الوطني في العالم، والمواقف الإيجابية التي اتخذتها بعض هذه الدول بقطع علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م (من بينها فنزويلا وكوبا وبوليفيا) وكذا وجود دولتين من أمريكا اللاتينية يحظيان بصفة مراقب في الجامعة العربية، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية التي تطورت بين الجانبين بحيث تشير الإحصائيات إلى أنه في نهاية ٢٠١٤م، ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من ثلاثين مليار دولار بعد أن كان ستة مليارات دولار عام ٢٠٠٥م.

تعاملت دول أمريكا اللاتينية بصورة متطورة مع المشكلات التي مرت بها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن، وأكدت على مجموعة من المبادئ التي تتمشى في مجملها مع المواقف العربية، وفي هذا المجال نشير إلى ثلاثة مبادئ هامة حرصت دول أمريكا اللاتينية على تأكيدها وهي:

- ضرورة حل المشكلات التي تعاني منها بعض دول المنطقة في كل من ليبيا والعراق وسوريا واليمن حلاً سلميًا يحقق طموحات شعوبها ويحافظ على دولهم من الانقسام والتفتيت.

- إن استقرار منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم يتطلب ضرورة إخلائها تمامًا من أسلحة الدمار الشامل.

- إدانة الإرهاب في جميع صوره وأشكاله، مع الاستعداد للمساهمة الفعالة في محاربة الإرهاب.

أيدت الانسحاب من أراضي ١٩٦٧ والأرض مقابل السلام وعارضت الاستيطان الإسرائيلي

ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن التطور الفعلي في العلاقات العربية اللاتينية بدأ منذ عام ٢٠٠٥م، من خلال جهد برازيلي كبير أدى في النهاية إلى عقد أول قمة عربية لاتينية في البرازيل في مايو ٢٠٠٥م، ثم توالت ثلاث قمم بعد ذلك (القمة الثانية في الدوحة في مارس ٢٠٠٩م، تم خلالها توقيع إعلان مشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة التجارية المعروفة باسم الميركوسور، ثم القمة الثالثة التي عقدت في بيرو في أكتوبر ٢١٠٢م، وتم خلالها الموافقة على إنشاء بنك استثماري مشترك لتمويل المشروعات الكبيرة ، ثم القمة الرابعة التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في نوفمبر ٢٠١٥م، والتي بلورت أسس تطوير العلاقات الثنائية في المرحلة القادمة) وقد كان لعقد هذه القمم الأربع أثر كبير في دعم العلاقات الثنائية بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية في المجالات الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة .

وفي الجانب المقابل لم تكن دول أمريكا اللاتينية غائبة عن التفكير الإسرائيلي الاستراتيجي حيث أدركت إسرائيل أن هذه الدول بتركيبتها السياسية وعلاقاتها العربية الجيدة ومواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية وكونها تمتلك كتلة تصويتية مؤثرة في الأمم المتحدة قد تكون مستعصية على النفاذ الإسرائيلي إليها، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى القفز على طبيعة أية مواقف

تعاملت دول أمريكا اللاتينية بصورة متطورة مع نتائج ثورات الربيع العربي وأكدت على المبادئ التي تتمشى مع المواقف العربية

سياسية حتى وإن سادها الاختلاف والتعارض وتوجهت نحو التعامل الاقتصادي والتجاري والعسكري مع هذه الدول أملاً في تغيير مواقفها السياسية فيما بعد، حيث أسرعت بتقديم خبراتها وخبرائها في المجالات الزراعية والطبية والري والطاقة وتصدير البرمجيات، كما وقعت اتفاقات اقتصادية واتفاقات تجارة حرة مع بعض هذه الدول من بينها المكسيك عام ٢٠٠٠م، ودعمت أواصر علاقاتها الاقتصادية مع كل من شيلي وبيرو وكولومبيا، كما استثمرت وجود جاليات يهودية في بعض هذه الدول (من أهمها البرازيل التي تعد الجالية اليهودية بها هي أكبر تاسع جالية يهودية في العالم) في تسويق المواقف الإسرائيلية لديها، بالإضافة إلى تصدير السلاح إلى هذه الدول من خلال العديد من الشركات الإسرائيلية العاملة في هذا المجال والتي لها مقار في بعض هذه الدول .

وارتباطًا بالمواقف السياسية لدول أمريكا اللاتينية تجاه إسرائيل نشير إلى بعض المواقف التي تعكس حرص بعض هذه الدول على علاقاتها مع إسرائيل ولكن دون الخروج على ما يمكن أن نسميه (الإجماع اللاتيني) تجاه القضية الفلسطينية فقد نقلت كل من كوستاريكا والسلفادور سفارتيهما من تل أبيب إلى القدس (عامي ١٩٨٢ و١٩٨٦م، على التوالي) مخالفين بذلك موقف المجتمع الدولي إلا أنه في ظل الموقف العربي المعارض وقطع بعض الدول العربية علاقتها مع هاتين الدولتين، تراجعت الدولتان عن قرارهما وتم إعادة نقل السفارتين إلى تل أبيب في عام ٢٠٠٦ م، كما أن هناك دول مثل فنزويلا سبق وأن قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب إسرائيل على قطاع غزة عام ٢٠٠٩م، بالإضافة إلى قيام البرازيل بسحب سفيرها من إسرائيل لفترة احتجاجًا على العمليات العسكرية تجاه قطاع غزة عام ٢٠١٤م، ثم رفضها تعيين الإسرائيلي (دانى دانون) سفيرًا لبلاده في برازيليا نظرًا لسابق توليه منصب رئيس مجلس المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مما أجبر تل أبيب على سحب ترشيحه ونقله للعمل في دولة أخرى دون تعيين سفير لها هناك حتى الآن، ومن المهم أن نشير في هذا المجال إلى أن هناك العديد من دول أمريكا اللاتينية قامت بفتح سفارات لها في مدينة رام الله بالضفة الغربية .

وفى الإطار نفسه تحظى العلاقات الإسرائيلية/ الكوبية بخصوصية معينة حيث أن العلاقات الكوبية/ الفلسطينية شهدت طفرة كبيرة خاصة مع تولي فيدل كاسترو الحكم في هافانا وتأييده التام للمواقف الفلسطينية بما في ذلك عمليات المقاومة، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا وإسرائيل منذ عام ١٩٧٣م، وحتى الآن، ولكن حدثت مؤخرًا بعض التطورات الهامة التي قد يكون لها تأثير إيجابي في اتجاه استئناف العلاقات الكوبية الإسرائيلية وأعني بذلك عودة العلاقات الأمريكية / الكوبية وإدراك هافانا أن تنشيط هذه العلاقات والحصول على دعم اقتصادي أمريكي لابد أن يمر من خلال اللوبي اليهودي الذى سوف يدفع ويضغط في اتجاه عودة العلاقات الدبلوماسية بين تل أبيب وهافانا .

إذًا فمن الواضح أن إسرائيل نجحت في أن تجد لها موقعًا جيدًا لدى دول أمريكا اللاتينية التي حرصت من جانبها على أن يكون موقفها متوازنًا إلى حد كبير في العلاقة مع الجانبين العربي والإسرائيلي نظرًا لأنها في حاجة لاستمرار هذه العلاقة المزدوجة من منطلقين رئيسيين، المنطلق الأول أنها في حاجة إلى الاستفادة من العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وتفعيل نتائج القمم المشتركة، والمنطلق الثاني أن دول أمريكا اللاتينية على قناعة كاملة بأن علاقاتها مع إسرائيل تعد بمثابة المدخل الرئيسي لإقامة علاقات طبيعية بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى ضوء ما سبق فلا شك أن دول أمريكا اللاتينية لعبت دورًا واضحًا في دعم القضية الفلسطينية وإن كان قد حدث قدر من التراجع النسبي في طبيعة هذا الدور ارتباطاً بالتحركات الإسرائيلية والأمريكية مع هذه الدول من ناحية، وحرص هذه الدول على تأمين مصالحها من خلال مبدأ التوازن في العلاقات مع كافة الأطراف من ناحية أخرى، وبالتالي قد يكون من المفيد استمرار التوجه العربي النشط نحو تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية ، مع العمل على وضع الأسس التي يتم التوصل إليها في القمم العربية / اللاتينية موضع التنفيذ قدر المستطاع لاسيما في الجوانب الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية توحيد الرؤية العربية تجاه القضية الفلسطينية والتحرك تجاه الدول اللاتينية برؤية واحدة عملية ومقنعة وقابلة للتنفيذ حتى نضمن التأييد التام من جانب هذه الدول لأي تحرك عربي قادم في هذه القضية العربية المحورية.

* باحث ورئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

زاجالو والبرتو "بصمة".. ووحدة الطباع قهرت حاجز اللغة

الرياضة الخليجية تتنفس البطولات من النافذة اللاتينية

في مناسبات عديدة .. نجحت الرياضة في توحيد شعوب متنافسة وحققت التآلف بين طوائف متنازعة على مستوى العالم، وفي مقدمتها أمريكا اللاتينية أو القارة المجنونة الحافلة بالأحداث المثيرة التي تشهدها العديد من البطولات سواء بين أبنائها أو القادمين من الخارج. فالحديث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الرياضة في توحيد الشعوب وإزالة المتاريس والحواجز فيما بينها التي تصنعها السياسة في كثير من الأحيان لا يمكن أن يغفل بأي حال من الأحوال القصص الشهيرة التي تقف شاهدًا ودليلاً على ما يمكن أن تلعبه الرياضة.

خالد عز الدين

وكشف الكاتب الأسباني مانويل فاسكيز مونتلبان في مقدمة كتابه السياسة والرياضة الصادر عام ١٩٧٢م، إن اليسار كان ينتقد الرياضة كونها تميل إلى صالح اليمين وتكون أداة للضغط القوي. بينما تخلت كثير من القوى اليسارية فيما بعد عن انتقاد للرياضة خاصة في العقود الأخيرة بعد تشجيع من العديد من الشخصيات المؤثرة لها مثل مونتلبان، وإدواردو جاليانو مؤلف كتاب "كرة القدم بين الشمس والظل".

وخلال الحرب الباردة، أولت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز قدراتهما الرياضية كنوع من الدعاية لقوة بلادهما وتم الترويج لها عبر إذاعتي موسكو وصوت أمريكا، وهذا ما يفسر جزئيًا تغاضي السلطات الرياضية في الدولتين عن قضايا تعاطي المنشطات حتى في الحالات الأكثر وضوحًا. وكانت أبرز حالات التنافس بين القوى العظمى هي مقاطعة الولايات المتحدة وعدة دول غربية لدورة الألعاب الأولمبية بموسكو عام ١٩٨٠م، احتجاجًا على غزو الاتحاد السوفيتي آنذاك لأفغانستان، وفي المقابل قاطعت موسكو دورة الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس عام ١٩٨٤م ولعدة سنوات أصيب المئات من اللاعبين بما وصفه البعض بالشلل الرياضي جراء التعنت من قبل واشنطن وموسكو بعدم المشاركة في البطولات الرياضية.

وخاضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حربهما الباردة في أيسلندا عام ١٩٧٢م، عندما التقى لاعب الشطرنج السوفيتي بوريس سباسكي ونظيره الأمريكي بوبي فيشر في مباراة شهيرة للشطرنج، والتي فقد فيها اللاعب السوفيتي لقبه العالمي وانعكس البعد السياسي للمباراة على اللاعب السوفيتي الذي تعرض بعد الهزيمة لموجة من النقد الإعلامي والشعبي حيث اعتبرت الهزيمة أمام لاعب أمريكي بمثابة مهانة للدولة بالكامل، مما دفع اللاعب في نهاية الأمر إلى مغادرة البلاد والحصول على الجنسية الفرنسية.

معارك كرة القدم

وتعد أحد أعنف مباريات كرة القدم هي ما عرفت بمعركة سانتياجو عام ١٩٦٢م، حينما واجهت تشيلي إيطاليا في إحدى مباريات كأس العالم في تشيلي والتي فاز فيها المنتخب التشيلي على منتخب إيطاليا بهدفين نظيفين، ووصفت هذه المباراة بأنها من أسوأ المباريات في تاريخ اللعبة نظرًا للعنف المتعمد الذي شهدته بين لاعبي الفريقين ما أدى إلى إصابات بالغة بين اللاعبين. وهناك تقارير تقول إن نظام البطاقات الصفراء والحمراء ابتكر خلال هذه المباراة العنيفة. وهناك ما يعرف باسم "حرب كرة القدم"، حيث وقعت مواجهات عسكرية بين هندوراس والسلفادور وذلك بعد سلسلة من المباريات بينهما في الفترة ما بين ٦ و٢٧ من يونيو عام ١٩٦٩م، وكان ذلك ضمن التصفيات المؤهلة لكأس العالم ١٩٧٠م. وخلفت الاشتباكات بين البلدين نحو ألفي قتيل.

وقال الصحفي البولندي ريزارد كابسينسكي، وهو أحد أعظم الصحفيين في ذلك الوقت "إن هذه اللعبة كانت فقط المحرك لهذا

الصراع واستخدمتها الحكومتان لتبرير وتعزيز مواقفهما أمام شعبيهما". وكانت هناك أيضًا مباراة بين الأرجنتين وبريطانيا في كأس العالم بالمكسيك عام ١٩٨٦م، والتي كان ينظر إليها الجمهور الأرجنتيني على أنها معركة للانتقام بعد حرب جزر الفوكلاند بين الطرفين قبل ذلك بأربعة سنوات، وقد بلغت الرمزية الكروية مستوى غير متوقع من التحايل في هذه المباراة حينما قام النجم الأرجنتيني دييجو مارادونا بتسجيل هدفه الشهير بيده، وهو أشهر تحايل على الإطلاق في تاريخ كرة القدم.

وكانت أبرز حرب استمرت ١٠٠ ساعة قبل ٤٠ سنة بين دولتين جارتين في أمريكا الوسطى وانتهت بكارثة: أكثر من ٤٠٠٠ قتيل، معظمهم مدنيين، ومعهم ١٠ آلاف مشوّه و١٢٠ ألف مشرد، ودمار مئات المنازل والمنشآت التي تزيد قيمتها حاليًا عن ثمانية مليارات دولار، وكان ذلك بسبب شرارة صغيرة انطلقت من مطاط تقاذفتها الأقدام فوق عشب يوحي لونه بالسلام.

ويري الخبراء أن «حرب الكرة» بين هندوراس والسلفادور أن المباراة الكروية بينهما لم تكن سوى فتيل للحرب. أما السبب الخفي ذلك الوقت تحت الرماد فكان سيطرة نافذة وقوية لمجموعة من الاقطاعيين على معظم الأراضي الصالحة للزراعة في السلفادور المكتظة بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة زمن الحرب في ١٩٦٩م، على مساحة ١٢ ألفاً و٦٠٠ كلم مربع، ما سبب هجرة أكثر من ٣٠٠ ألف من فلاحيها الفقراء إلى جارتها هندوراس، الفقيرة مثلها، ما زاد من نسبة البطالة في البلاد التي كان سكانها مليونين و٢٣٣ ألف نسمة، لكن مساحتها تزيد على ٧٠ ألف كلم مربع.

وباحتدام الأمور بين الدولتين قبل المباراة قررت حكومة هندوراس حظر امتلاك الأراضي على مواطني السلفادور، كما طرد سلفادوريين عاشوا فيها لأجيال، وعلى أثرها انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى درجة أن الرئيس الأمريكي الراحل، ليندون جونسون، تدخل شخصيًا فيما بعد لإعادتها بعد جهد وتعب، بعد أن لعبت وسائل الاعلام في البلدين دورًا مهمًا في احتدام الأمور، وشجعت على الكراهية بين أبناء الشعبين الهندوراسي والسلفادوري..

وحملت تصفيات بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام ١٩٧٠م، هندوراس والسلفادور إلى مواجهة حاسمة لتحديد الفريق الذي سوف يتأهل إلى المباراة النهائية التي تقرر أقامتها في المكسيك، وكانت قد جرت المباراة الأولى بين البلدين في ٨ يونيو ١٩٦٩م، بالعاصمة الهندورية، تيغوسيكالبا، وفيها فازت هندوراس على السلفادور ١/ صفر، لتفوز الأخيرة ٣ صفر على أرضها بعد ١٩ يومًا، فاحتكم الطرفان إلى مباراة فاصلة بينهما على ملعب «أزتيكا» بالعاصمة المكسيكية، حيث فازت السلفادور ٢/٣ في الوقت الإضافي وصعدت إلى الدور النهائي للتصفيات، وعلى أثرها اشتعل الغضب الهندوري، ونزلت جماهير هندوراس بالآلاف إلى الشوارع يعتدون على الفقراء السلفادوريين المقيمين في بلدهم. وتطورت الأمور إلى مهاجمة أحياء يقيم فيها السلفادوريون ما اضطر معظمهم إلى الفرار إلى بلادهم تاركين ممتلكاتهم وبيوتهم، وسريعًا تقدمت السلفادور بشكوى للأمم المتحدة وهيأة حقوق الإنسان ومنظمة الدول الأميركية (اي.ايه.أو) خصوصًا بعد انتحار

فتاة سلفادورية تحولت إلى بطلة وطنية شبيهة قصتها بالإيرانية ندا أقا سلطان، فكان لابد للحرب من أن تقع.

وبدأ القتال فجأة برًا وجوًا في ١٤ يوليو من ذلك العام، وانتشرت القوات البرية للجيشين على طول الحدود، وبدأ القصف المدفعي عشوائيًا من الطرفين على القرى والبلدات في البلدين، وانتهكت طائرات هندوراس أجواء السلفادور مرات كثيرة، فردت السلفادور بهجوم بري واسع النطاق حمل قواتها على أن تتوغل مسافة زادت على ٦٠ كيلومتراً داخل الأراضي الهندورية، وردت هندوراس بغضب وراحت تقصف مدينتي سان سلفادور وأكابوتل بالقنابل، فقتلت مئات المدنيين. ولم تنته «حرب الأيام الأربعة» بين الجارتين اللدودتين إلا بعد وساطات وتدخل من دول مهمة، ثم راحت كل منهما تلملم أشلاءها وتعيد دراسة ما جرى، إلا أنه كان درسًا قاسيًا للدولتين، ووسائل إعلامهما، لذلك تختلف مباريات كرة القدم بين البلدين عن سواها في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، فالخسارة أو الفوز يليها كرنفال من الفرح في معظم الأحياء.

فلسفة سقراط

ويتجلى دور الرياضة في حل ما تفسده السياسة من خلال ما قام به سقراط نجم منتخب البرازيل لكرة القدم.حيث فضل الاهتمام بدراسته أولًا ونال شهادته في (طب الأطفال) ثم تفرغ للكرة وهو في الرابعة والعشرين، واستطاع أن يثبت قدرة على النجاح في الرياضة كما في الدراسة، ولأنه رجل ذو مبدأ سياسي يساري ينحاز نحو الفقراء والكادحين فقد ضحى بمسيرته الاحترافية في الدوري الإيطالي، الذي وصل إليه عام ١٩٨٤م، مع نادي (فيورنتينا)، بسبب المقاييس المادية الطاغية، وإيمان سقراط بالعمل السياسي ومساعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية بالبرازيل وتفكيك الدكتاتورية لصالح الديمقراطية، فقد كان متألقًا في الملاعب، ووثق لمسيرته الكروية والسياسية المخرج الإيطالي الكبير ميمو كالوبريستي، في فيلم سنمائي كان عنوانه "لاعب اليسار" يروي من خلاله قصة الأسطورة سقراط، وقدرته على الجمع بين خفة الرياضة وهدوء الطب وعنفوان السياسة، القلم مقتبس عن كتاب يحمل نفس العنوان كان قد صدر للمؤلف الإسباني كيكي بينادا، الذي سرد حياة رجل تمكن خلال حياته من علاج الأطفال وإمتاع جماهير كرة القدم، والمساهمة في صنع مجتمع حر ومستقل وديمقراطي، وبفضل جهود سقراط مع أبناء وبنات شعبه أصبح الآن بإمكان البرازيل، التي ذاقت ويلات الديكتاتورية لعقدين من الزمن، تحت سطوة نظام مستبد، أن تفخر بأنها أضحت واحدة من أكبر الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية، حيث كان سقراط يصارع الدكتاتورية ويعتبرها جاءت إلى الحكم بطريقة غير شرعية في مارس ١٩٦٤م، بقيادة الجنرال كاستيلو برانكو، الذي أسقط الرئيس البرازيلي جواو جولارت، وأسس للديكتاتورية في هذا البلد الجنوب أمريكي تحت مبرر وجود تهديدات شيوعية، وخلال الفترة الممتدة من ١٩٦٤ و١٩٨٥م، والتي تميزت بحكم ديكتاتوري صارم، اجتازت البرازيل واحدة من أحلك مراحل التاريخ المعاصر، فيها حيث تم أسقاط الرئيس، جواو جولارت، المعروف اختصارًا بـ "جانغو"فقد كان يعتبره النظام الجديد أنه المحرض على تحول محتمل للبرازيل نحو الشيوعية، وبعد رحيل "جانغو" وضعت البلاد في حالة طوارئ. واعتماد سياسة لا تعرف التساهل إزاء كل من لا يؤيدون سياسة النظام الحاكم. وقد أسالت هذه المرحلة الحالكة من تاريخ البرازيل الكثير من مداد الباحثين والمحللين والمؤرخين، فيلسوف كرة القدم اتبع رأي عمل على تنفيذه، وهو (أن الرياضة هي البداية لتغيير الأحوال السيئة داخل بلاده البرازيل). مارس السياسة داخل كرة القدم، بدأ بتطبيق الديمقراطية مع فريقه، فأجرى انتخابات بين لاعبي الفريق لاختيار الكابتن والمتحدث الرسمي باسمهم، وتوقيت التمارين ومعسكرات التدريب، وصل بهم الأمر لارتداء قمصان عليها "شاركوا في انتخاب رئيس البلاد ١٩٨٢م، الطبيب السابق سقراط قاد حملة لمحاربة العنصرية في ملاعب كرة القدم، رغم اختلافه مع بيليه الا أنه دعم وجوده كوزير للرياضة كأول رجل أسود يتولى أعلى منصب رياضي في تاريخ البرازيل. سقراط في قمة مجده أيام الثمانينات وبعد كأس العالم في ايطاليا ١٩٨٢م، واجه النظام الشمولي وطالب مرة أخرى بإجراء انتخابات وتحقيق المساواة ، عندما أحس بعدم الاستماع لمطالبه، قرر الرحيل عن البرازيل وغادر إلى ايطاليا وسط حزن جميع عشاق كرة القدم بالبرازيل، وقرر تصعيد الأمر وترك وطن يعشقه أكثر من نفسه، بين هذه السطور القليلة جدًا في تسليط الضوء على حياة شخص بمواصفات اسطورة البرازيل سقراط يستشف المرء أنه ما كان له أن ينجح في مهمته لولا إدراكه العميق لمعنى الرياضة ودورها في تحقيق ما تطلبه الشعوب حيث حولها من حسابات الأرقام والربح والخسارة إلى متعة حقيقية من أجل المساهمة في دعم حقوق الشعوب التواقة للحرية والعدالة الاجتماعية، فقد أدرك مبكرًا ماذا تعني الرياضة لشعب البرازيل العاشق لها خصوصًا كرة القدم التي تعد الرياضة الأكثر شعبية في العالم.

تنجح الرياضة عندما تفشل السياسة وأداة من أدوات الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن

أمريكا والصين ودبلوماسية الرياضة

وكان مسرح مدينة ناغويا اليابانية على موعد مع قصة جديدة من خلال بطولة العالم الحادية والثلاثين لكرة القدم عام ١٩٧١م، وفي ذلك الوقت كانت بين الصين والولايات المتحدة قطيعة امتدت لسنوات طوال.. وفي اليوم الثاني من أيام البطولة

استغل اللاعب الأميركي غلن كوهين سيارة الفريق الصيني ليرد عليه الصيني تشوانغ تسه بمصافحة وهدية.

وتطور الأمر إلى إبداء الفريق الأميركي رغبته في زيارة الصين فقام الاتحاد الصيني بتقديم دعوة بعد موافقة الزعيم ماو تسي تونغ، وكانت زيارة الفريق للصين تاريخية من واقع أنّه أول وفد أميركي يزور بكين منذ تأسيس دولة الصين.

وكانت كلمة الرئيس الصيني في استقبال الوفد فاتحة عهد جديد بين الدولتين حيث قال مخاطبًا اللاعبين: (أنتم تفتحون بابًا جديدًا للعلاقات بين شعبي الدولتين، إنني على ثقة من أن غالبية شعبي الدولتين يدعمون صداقتنا).

بعد ساعات من ذلك، أعلن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إجراءات لتخفيف الحظر الأميركي المفروض على الصين، فاتحاً بذلك الباب للتبادل بين البلدين بعد قطيعة استمرت ٢٢ سنة، فيما سُمي بدبلوماسية البنج بونج (كرة الطاولة).

وبالرغم من تلك الصراعات الملتهبة في القارة المجنونة إلا أنه سيبقى الثلاثي (الاسطورة) بيليه ومارادونا وميسي هم الأبرز في تاريخ الرياضة اللاتينية.

الرياضة اللاتينية في الخليج

التعاون الرياضي وبالتحديد الكروي بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية لم ينقطع على مدار التاريخ .. فمنذ أن ظهرت المنافسات في مختلف البطولات على الساحة وهناك حالة من التواصل بين الطرفين على مختلف الأصعدة لتحقيق الفائدة الفنية المشتركة.. لدرجة أن بعض الباحثين حرص على اجراء دراسات مستفيضة عن العلاقة الرياضية بين الجانبين، ويرى الخبراء أن العلاقة بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية في مجال الرياضة ارتبطت بشكل كبير جدًا بكرة القدم فقط حيث لا يوجد ارتباط عن طريق الرياضات الأخرى وهذا شيء محزن مبينًا أن دول أمريكا اللاتينية من الدول المتقدمة والمتطورة جدًا في الرياضة لكن في الخليج انصب الاهتمام والعلاقة معها على مجال كرة القدم وبشكل أكثر خصوصية مع البرازيل.

وأشار الخبراء إلى أنه في تاريخ الكرة الخليجية مر عليها العشرات من مدربي البرازيل، وأول مدرب برازيلي حضر للكويت مثلا للتدريب هو ماريو زاجالو سنة ١٩٧٤م، والذي استمر حتى عام ١٩٧٨م، وتم بعدها وبشكل مفاجئ الاستعانة بمساعده كارلوس البرتو. وماريو زجالوا أسس فريق النخبة في ذلك الوقت فيما نسميه العصر الذهبي وهذا الفريق أخذ كارلوس البيرتو بيده وفاز معه المنتخب ببطولة آسيا عام ١٩٨٠م، وتأهل معه لأول مرة بتاريخ الكويت لكأس العالم والذي كان يعد أول إنجاز خليجي آنذاك وتأهل معه كذلك إلى اولمبياد موسكو عام ١٩٨٠م.

وأكد الخبراء أنه من المفارقة إن بعض الأسماء استفادت من وجودها في الخليج فمثلا زجالوا على حجم سمعته وتاريخه كلاعب ومدرب جاءت له عروض مغرية من الاتحاد السعودي وانتقل إليه، وكذلك كارلوس البرتو جاء له عرض اثناء عمله بالكويت لتدريب منتخب البرازيل آنذاك وذهب لمدة أقل من سنة ولم يحقق النجاح المطلوب معه وانتقل بعدها لتدريب منتخب السعودية ومنتخب الإمارات.

وأوضح الخبراء أنه حتى على مستوى الأندية لم يمر على الرياضة الخليجية سوى المدربين البرازيليين على الرغم من أن دول امريكا اللاتينية معروف عنها وجود مدربين كثر واسماء عريقة فالأرجنتين مثلا هي أول من نظم بطولة كأس العالم لكرة السلة وحازت على المركز الثاني ولديها فريق متطور بكرة السلة. وكذلك هو الحال مع المنتخب البرازيلي في كرة السلة فهو من المنتخبات المتطورة، وتعد البرازيل متطورة في كرة قدم الشواطئ وطائرة الشواطئ والتي تعد من الألعاب الجديد ة ودولة مثل الكويت تتمنى الاستفادة من هذه المدارس والخبرات.

وذكر الخبراء أن دول أمريكا اللاتينية لديهم ميزة أفضل وأسهل من التعامل الأوروبي، فالطباع أقرب إلى الشرق الأوسط وهذا يصب في صالح الرياضة الخليجية والألعاب التي نتمنى أن نرتقي فيها. والكويت في الفترة الأخيرة على مستوى الكرة الطائرة بدأت في الاستعانة بالبرازيل.

واشار الخبراء إلى دول الخليج استفادت جدًا من الاحتكاك بالمدرسة اللاتينية عن طريق البرازيل فقط متمنين أن يمتد التعاون إلى الدول الأخرى لأنها تعد دول متطورة تمتلك امكانيات وخامات من الممكن أن تخدم الرياضة والتي قد لا تكون مكلفة مثل غيرها.

وعلى مستوى الرياضة السعودية تراجعت قناعات المسؤولين بالمدربين الأوروبيين واتجهت البوصلة إلى البرازيل، حيث تعاقد المنتخب الوطني السعودي مع مانيللي، ومن ثم ماريو زاجالو، قبل أن يستقر على كادر وطني لأول مرة في تاريخ المنتخب بتعيين الزياني (١٩٨٤م) مدربا للمنتخب، تلاه بالعودة إلى المدرسة اللاتينية بالمدربين كوسيتا، وكاستيللو، واوزفالدو، وجانيتي، ومن ثم عمر بوريس.

واستمرت اختياراته محصورة مع المدربين اللاتينيين بدءا بكارلوس البرتو بيريرا، وباولو ماسا، وجارسيا، ونلسينيو، وكنديو، ثم كانت هناك تجربة قصيرة لم يكتب لها النجاح مع الهولندي ليو بينهاكر، ثم عاد أدراجه للمدرب الوطني لفترة مؤقتة شهدت تقلد الخراشي المهمة لفترة وجيزة، تلاه تعاقدان من الوزن الثقيل شهدا وجود ايفو وترمان، وسولاري من بلاد السامبا أيضا الذي قاد المنتخب عام ١٩٩٤م، في نهائيات كأس العالم بالولايات المتحدة الأمريكية.

*رئيس القسم الرياضي بجريدة الأهرام

(آراء حول الخليج) تتابع تحليل الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦ (٦)

ترامب يتهم كلينتون بدعم الإخوان في مصر وخراب ليبيا وانتشار الفوضى بالعراق

تشهد الولايات المتحدة حاليًا أكثر الانتخابات الرئاسية تأثيرًا على مر تاريخها؛ حيث قام الحزبان الجمهوري والديمقراطي بتسمية مرشحيهما للانتخابات خلال المؤتمر الانتخابي الذي نظمه الحزب الجمهوري في كليفلاند، والمؤتمر الذي عقده الحزب الديمقراطي في فيلادلفيا، وسط مشهد تعمه الفوضى والانقسامات داخل معسكر كل حزب. وقد تزامنت الحملات الانتخابية مع ظهور عدد من الاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية التي أظهرت لأول مرة بذور الشقاق داخل المجتمع الأمريكي، وهو ما عكسته الانقسامات داخل الحزبين. وامتزج التوتر بين تطبيق القانون مع تصاعد نغمة العنصرية، وبصفة خاصة مع المجتمع الأسود. فضلاً عن الاتجاه المضطرد نحو القومية والانعزالية في البلاد.

د. أمل مدللي

وزاد من حدة تلك الانقسامات أولئك السياسيون الذين يستغلون غضب الشعب على الأوضاع في البلاد، وقد أزكت خطاباتهم نيران الريبة والتطرف. واتهم مراقبو الانتخابات حملة الحزب الجمهوري بأنها تُغذي الخوف وكراهية الأجانب المسيطرة على شريحة من الشعب، ترى بأن واشنطن قد تخلت عنها وسلبتها حقوقها. وقد هالها تغيّر التركيبة السكانية والذاتية لبلادهم. فهناك شريحة كبيرة من الأمريكيين يشعرون بأن بلادهم التي طالما عرفوها لم تعد كما كانت من قبل، ويلقون في ذلك باللوم على المهاجرين. كما يتهمون الإدارة الأمريكية الحالية بافتقارها إلى خصائص القيادة، وأنها تسببت في إضعاف الولايات المتحدة ونزعت عنها الاحترام والهيبة أمام العالم.

وعلى هذا، يختار هؤلاء المواطنون رئيسًا يستجيب لمخاوفهم بمزيد من الخوف والفزع، ليتحول حزب لينكولن إلى حزب منقسم لا يشبه صورته القديمة إلا قليلًا.

وعلى الجانب الآخر، يشهد الحزب الديمقراطي انقسامًا بين جناحيه الممثلين في هيلاري كلينتون، وهي أول امرأة يتم ترشيحها من قبل أحد الأحزاب الرئيسية لمنصب رئيس الجمهورية، والسيناتور بيرني ساندرز، والذي نجح في تشجيع الشباب على التصويت بسبب مواقفه التقدمية والمنحازة إلى الشعب.

ويحتج الجمهوريون بأن إدارة الحزب الديمقراطي للبلاد جعلت أمريكا تفتقر إلى الأمن على المستوى المحلي، وإلى الاحترام على المستوى الدولي. فهم يلقون باللائمة على الديمقراطيين بسبب موجة العنف التي تجتاح البلاد، ويرون أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تدافع عنها إدارة أوباما، تمزّق نسيج المجتمع الأمريكي كما يعرفونه.

ولم يحدث من قبل أن سمع أو قرأ الأمريكيون ما يقرؤونه ويسمعونه اليوم عن المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة من كلا الحزبين. حيث يُوصف ترامب بأنه «تهديد للديمقراطية الأمريكية»، وبأنّه «خطر جاثم وفريد من نوعه»، و«خطر موبق على الدستور». وفي المقابل أُطلق على كلينتون لقب المحتالة، وتعالت صيحات هاتفةً « اقبضوا عليها». وقد تجلت كل تلك الأمور والأحداث في المؤتمرات الانتخابية للمرشحين.

المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري

كان اليوم الافتتاحي لمؤتمر الحزب الجمهوري، الذي عُقد في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو، مشوها بالمعارك والفوضى والخطب

الأمريكيون يسمعون مصطلحات جديدة: ترامب "تهديد للديمقراطية الأمريكية" و"خطر على الدستور" وكلينتون "المحتالة" و " اقبضوا عليها"

المثيرة للمخاوف؛ حيث رسم المتحدثون صورة لحزب ودولة يعمهما الانقسام. وتزامن اليوم الأول مع حادث مقتل ثلاثة من ضباط الشرطة في مدينة باتون روج، بولاية لويزيانا، الأمر الذي أضفى مزيدًا من السلبية على الأجواء. كما شهدنا محاولة أخيرة من قبل حركة «لا لترامب» من أجل تغيير قواعد المؤتمر، وغلق عملية التصويت الأولية بحيث لا يتسنى إلا للجمهوريين فقط التصويت بها. ولكن في النهاية خسر «الثوار»، وتم سحقهم من قبل إدارة الحزب وحملة ترامب الذين تكاتفوا سويًا. ووصفت مذيعة قناة «سي إن إن»، دانا باش، ما حدث بأنه «الرمق الأخير لحركة لا لترامب»، ولكن الحقيقة هي أن الحركة لم تكن أبدًا قوية، أو منظمة، أو جادة. ونظر إليها الآخرون على أنها «فرصة ضائعة» لتوحيد الحزب.

وشهد المؤتمر أيضًا انقسامات بين قيادة الحزب وترامب. وقاطعت كل الأسماء الكبيرة والقيادات التقليدية للحزب المؤتمر؛ حتى أن جون كاسيتش، حاكم ولاية أوهايو، التي انعقد فيها المؤتمر، لم يحضر المؤتمر ولم يؤيد مرشح حزبه على الإطلاق. وكانت الموضوعات المُتداولة على مدار أيام المؤتمر هي «عودة الأمن إلى أمريكا مرة أخرى، وعودة أمريكا إلى العمل مرة أخرى، وعودة أمريكا لتحتل المكانة الأولى بين الدول». ولكن خلال انعقاد المؤتمر، سمعت أمريكا الكثير من الأحاديث حول مدى افتقادها إلى الأمن، والأزمات الضخمة التي تجتاحها، وكيف تؤول وظائف الأمريكيين للمهاجرين غير الشرعيين، وكيف أنها قد خسرت مكانتها وسط العالم، في حين لم يتم تقديم أي برنامج أو خطة عمل حول كيفية تغيير تلك الأوضاع المتأزمة، اللهم إلا من إلصاقها فوق ما يرفعونه من شعارات. فقد شهد المؤتمر الكثير من الكلام، والقليل من السياسة.

ورسم المتحدثون الواحد تلو الآخر صورة قاتمة للبلاد، قائلين بأن أمريكا تمر بأزمة محققة، وأنها في حالة حرب، وأن أعداءها يتربصون بها في الداخل والخارج، وهو ما دفع الرئيس أوباما للرد معترضًا على تلك المزاعم.

وانصب مؤتمر الجمهوريين على شخص هيلاري كلينتون، إذ من الواضح أنهم يعتقدون أن شن حملة ضدها هي أفضل استراتيجية للفوز بالانتخابات الرئاسية والوصول إلى البيت الأبيض. وأعاد المتحدثون تكرار وصف ترامب لكلينتون بـ«هيلاري المحتالة»، وحثوا المندوبين على الهتاف «اقبضوا عليها».

ووصف المتحدثون كلينتون بأنها لا تصلح لتولي منصب القائد الأعلى، زاعمين بأنها قد فشلت في حماية الأمن القومي للولايات المتحدة. كما قام الحزب الجمهوري بدعوة باتريشيا سميث، والدة أحد الجنود الأمريكيين، والذي لقى حتفه في بنغازي، لكي تقول للشعب الأمريكي كيف أنها تلوم «هيلاري كلينتون» شخصيًا على وفاة ابنها في ليبيا.

وتصدّر مصطلح «الإسلام المتطرف» مؤتمر الحزب الجمهوري، حيث دارت الكثير من النقاشات حول الخطر الذي يشكله الإسلام المتطرف على البلاد. وكانت هناك ادعاءات تفيد بانتشار تنظيم داعش، حيث قال السيناتور جوني ارنست «إن أعضاء تنظيم داعش الإرهابي يتواجدون في كل ولاية من ولايات أمريكا الخمسين». وأثناء حديث رئيس مجلس النواب السابق نيوت جينجريتش، عن كيفية إعادة الأمان إلى أمريكا مرة أخرى، ركّز جينجريتش على خطر الإسلام المتطرف؛ حيث قال: «إننا في حالة حرب مع الإسلاميين المتطرفين، نحن نخسر الحرب، ويجب علينا تغيير المسار لكسبها». وتمادى قائلاً «إنّ أسوأ سيناريو يمكن تصوره هو أن تقع إحدى المدن الأمريكية تحت سيطرة إرهابيين مسلحين بأسلحة دمار شامل»، إلا أنه وبينما كان يحاول أن يصوب من موقفه سياسيًا بقوله «إننا لا نخشى شيئًا من الأغلبية المسلمة المقيمة في الولايات المتحدة وحول العالم»، استمر على موقفه من إثارة المخاوف من الأقلية المسلمة التي تشكل تهديدًا على السلم الأمريكي؛ قائلا بأن «٩٪ فقط من الباكستانيين يؤيدون تنظيم الدولة»، وأضاف قائلاً «ولكن ذلك عددًا كبيرًا للغاية».

وفي الوقت الذي رأت فيه حملة ترامب أن الأمور لا يمكن أن تزداد سوءًا، حدث ما هو أسوأ بالفعل، فقد ألقت السيدة ميلانيا، زوجة ترامب، كلمة خلال المؤتمر، وُصفت بأنها أبرز ما جاء في اليوم الأول من المؤتمر. لكن وسائل الإعلام اتهمت السيدة ميلانيا ترامب بالسرقة، قائلين بأن أجزاءً من كلمتها قد تم انتحالها من خطاب ميشيل أوباما في مؤتمر عام ٢٠٠٨م، ولم تقدم حملة ترامب إلا القليل من الأعذار لما حدث، وفي النهاية حمَّلوا موظفة من فريق ترامب المسؤولية الكاملة عمّا حدث، والتي قامت بدورها بتقديم استقالتها. غير أن السيد ترامب رفض قبولها. وبرغم ذلك استمرت الحملة وكأن شيئًا لم يكن، إذ يبدو أن المرشح الذي لا يلتصق به أي نقد، لا يزال محصنًا هو وعائلته ضد أي تهمة من أي نوع كانت.

وكان هناك -كما يفترض -تواجدا للمسلمين الأمريكيين في هذا المؤتمر تحت رعاية إحدى المنظمات التي تُدعى «الأمريكان

المسلمين لدعم ترامب»، ويرأسها السيد / ساجد طرار. وجاء في بعض التقارير قيام أحد الأشخاص في القاعة بالهتاف قائلاً «لا للإسلام» أثناء إلقاء السيد ساجد لإحدى تصريحاته الموجزة. وتضم المنظمة التي يرأسها السيد ساجد ٤٠٠ عضو فقط، كما ورد في حواره مع قناة «سي إن إن».

ودفعت تلك الانقسامات التي سادت المؤتمر برئيس مجلس النواب، بول ريان، إلى القول بأنّ هذا النقاش حول ترشيح ترامب يشير إلى أن الحزب «لا زال ينبض بالحياة».

وقال إن الشعب يريد «تغييرًا كبيرًا في التوجّهات الأمريكية، والانفصال التام عن نظام فاشل»، وأن ما يقدمه الحزب الديمقراطي، حسب قوله، هو «فترة رئاسية ثالثة لرئاسة أوباما، يقدمها لكم كلينتون آخر».

وقرر السيناتور تيد كروز التوقف عن تأييد ترامب، وقد كان ينافس ترامب على الترشح لمنصب الرئاسة وخسر أمامه، وطالب الشعب بأن يحتكم إلى ضميره أثناء التصويت، وأن يعطوا أصواتهم لشخص مخلص للدستور ، كما استأنف ترامب هجومه عليه مجددًا.

وقدم نائب الرئيس المُختار من قبل ترامب، وهو حاكم ولاية إنديانا، مايك بنس، والعضو السابق في مجلس النواب الأمريكي، خطاب قبوله باعتباره نائب الرئيس المفترض لترامب، واصفًا كلينتون بأنها «وزيرة الوضع الراهن»، معبرًا عن السباق نحو الرئاسة في هذه المعادلة: «التغيير مقابل الوضع الراهن».

وكان ترامب قد أعلن عن اختياره بنس لمنصب نائب الرئيس خلال مسيرة حاشدة في نيويورك. وأجمع أولئك الذين يعرفون بنس والتقوا به خلال المؤتمر على أن شخصيته على النقيض من ترامب تمامًا. فهو شخص محافظ، بما يعد أمرًا مطمئنًا للأفراد العاديين من الحزب الجمهوري، منضبطًا، وذو مصداقية، ولديه القدرة على جلب التبرعات إلى الحملة. وقد وصفته صحيفة واشنطن بوست بأنه «أصولي أيديولوجي، ولديه علاقات عميقة ومتشعبة مع حركة المحافظين.

كما ألقى ثلاثة من أطفال ترامب كلمة للأمة متحدثين فيها عن أبيهم، وكم هو رجل عظيم وأنه سوف يكون رئيسًا أعظم.

وأثناء إلقائه خطاب قبوله كمرشح رسمي للحزب، قدم دونالد ترامب صورة قاتمة عن أمريكا، وكيف أنها في حالة حرب مع نفسها، ترزح تحت طائلة من الهجمات وتعيش أزمةً جاثمة. واعتبر النقاد أنّ الخطاب ذو نزعة قومية ويدعو إلى الحرب. بينما أظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة سي إن إن بعد الخطاب مباشرةً، الانفصال بين الناس من جهة والنقاد والمحللين من جهة أخرى، إذ وُجد أن ٧٣٪ من الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون بأن ترامب سوف يقود الولايات المتحدة نحو الاتجاه الصحيح، وقال ٥٦٪ منهم أنهم على الأرجح سوف يصوتون لصالح ترامب بعد سماعهم لخطابه. وكان ترامب قد قدم نفسه على أنه مرشح «القانون والنظام»، متعهدًا أنه سيرجع الأمان إلى أمريكا مرة أخرى، دون أن يقدم أية تفاصيل حول كيفية تخطيطه للقيام بذلك.

واستطرد واصفًا أمريكا بأنها في حالة انحدار حيث تتسم طرقها وجسورها «بالانهيار»، وأن « المطارات عندنا تشبه مطارات دول العالم الثالث».

ترامب: مع مجيء هيلاري ضربت الفوضى العراق وليبيا وحكمت جماعة الإخوان المتطرفة حكم مصر

وشن ترامب هجومًا عنيفًا على السياسة الخارجية التي يتبناها كلا من أوباما وكلينتون قائلاً إنها تفتقر إلى خصائص القيادة وجعلت أمريكا أقل أمنًا، وعرضّت الولايات المتحدة «لعار دولي تلو الآخر». وذكّر الحاضرين بصور «بحارتنا الذين تم إجبارهم على الجلوس على ركبهم من قبل خاطفيهم الإيرانيين تحت تهديد السلاح». وقال إن ذلك حدث قبل اتفاق إيران النووي الذي منح إيران ١٥٠ مليار دولار، ولم يقدم لنا شيئًا». وأضاف بأن «تلك الصفقة سوف تُسجل في كتب التاريخ باعتبارها واحدة من أسوأ الاتفاقيات التي تم عقدها على الإطلاق». وكان الخزي الآخر حسب قوله، عندما «رسم الرئيس أوباما خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه في سوريا -وكان العالم كله يعرف أنّ هذا الأمر لا يعني شيئًا».

ثم قدّم صورة وردية عن العالم قبل أن تكون هيلاري كلينتون على رأس السياسة الخارجية، واتهمها بأنها سبب المصائب التي حّلت على العالم: «كانت ليبيا متعاونة. وكان السلام يعم مصر. وشهدت العراق انخفاضًا في معدلات العنف. وكانت إيران تختنق بالعقوبات. وسوريا تحت السيطرة « . ثم استطرد قائلًا إن بعد مجيء هيلاري كلينتون: «عم الخراب بليبيا، وتُرك سفيرنا وموظفيه بلا حول ولا قوة، ليتم قتلهم على أيدي قتلة متوحشين. وتولت جماعة الإخوان المسلمين المتطرفة حكم مصر، مما دفع بالجيش لاستعادة السيطرة على الحكم. أما العراق فقد عمتها الفوضى».

وأضاف بأن إيران «في طريقها لامتلاك السلاح النووي. واجتاحت الحرب الأهلية سوريا. وأضحى الغرب الآن مهددًا بأزمة اللاجئين. وقال إنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسة تغيير النظم وبناء الدول في الخارج، «وهو الأمر الذي سعت إليه هيلاري كلينتون في العراق وسوريا».

وتتمثل خطة ترامب التي يقدمها لأمريكا في «أمريكا أولاً، ستكون عقيدتنا هي الأمركة وليست العولمة « .

الجمهوريون يحملون كلينتون الفشل في حماية الأمن القومي الأمريكي وتواجد تنظيم داعش الإرهابي في الولايات الخمسين

وقد قال ترامب أن لديه خطة، وأنها سوف تبدأ «بالأمن داخل الوطن». وقال مخاطبًا الشعب الأمريكي «سوف أكون صوتكم». كما كرر ترامب وعده ببناء الجدار، إلا أنه لم يقل في هذه المرة أن المكسيك سوف تتحمل تكلفته.

وواصل هجومه على هيلاري كلينتون حول قضية اللاجئين السوريين قائلاً بأنها «قد دعت إلى زيادة هائلة بنسبة ٥٥٠٪ في أعداد اللاجئين السوريين، فضلًا عن التيار الضخم من اللاجئين المتدفق إلى بلادنا في عهد الرئيس أوباما».

وكرر هجومه على الناتو (حلف شمال الأطلسي)، واصفًا إياه بأنه قد «عفا عليه الزمن» لأنه «لم يواجه الإرهاب بالشكل الصحيح، كما أن العديد من الدول الأعضاء لم تقم بسداد حصتها المفروضة». وأضاف بأنه « كالعادة تحملت الولايات المتحدة التكلفة وحدها».

وتحولت قضية حظر المسلمين من دخول الولايات المتحدة إلى تعليقٍ للهجرة من أي بلد شهدت عمليات إرهابية: « نحن لا نريدهم في بلادنا» وقد قال ذلك وسط تصفيق من مندوبي المؤتمر. ودافع لاحقًا عن هذا الموقف نافيًا أن يكون ذلك تراجعًا عن فرض الحظر على جميع المسلمين. وقال « بل إن هذا يعد توسيعًا للمعنى. فأنا أراقب الإرهابين الآن، إذ انزعج الناس كثيرًا لاستخدامي لفظ مسلم « . وأضاف موضحًا أنه «يتحدث الآن عن المناطق والدول بدلاً من المسلمين».

السياسة الخارجية لدونالد ترامب: الانفصال التام عن السياسة الأمريكية؟

كل يوم يخرج علينا المرشح الجمهوري بسياسة خارجية جديدة أو موقف يتعلق بالسياسة التجارية يزلزل بها مؤسسة الحزب الجمهوري، ويربك مجتمع السياسة الخارجية ويزرع الخوف والقلق في جميع أنحاء العالم. وإليكم بعض الأمثلة على ذلك:

أولاً يبدو أنّ ترامب يدعو إلى «إعادة كتابة السياسة الخارجية للحزب الجمهوري»، كما ورد في مجلة بوليتيكو . ويدور ذلك التغيير حول تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، والتدخل العسكري، والحصول على حلفاء استنادًا إلى القيم المشتركة. وبدلًا من دعم الحزب الجمهوري، الذي امتد لعقودٍ طويلة، لنشأة الديمقراطيات الجديدة ومساندة حملات التغيير في هذه البلدان، أظهر ترامب رفضه لمحاولات تغيير النظام وبناء الدولة التي جرت في المنطقة بدءًا من العراق وامتدادًا إلى ليبيا، ومصر وسوريا.

ودعا أمريكا إلى التوقف عن وعظ العالم حول الحريات المدنية: «عندما ينظر العالم إلى مدى السوء الذي وصلت إليه الولايات المتحدة، نأتي نحن ونتشدق بالحديث عن الحريات المدنية.. لا أظن أننا خير من يحمل هذه الرسالة « .

ويرغب ترامب في تأسيس العلاقات مع الدول استنادًا إلى المصالح، وأن تكون مع حلفاء الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم. حيث قال موجهًا حديثه إلى حلفاء أمريكا: «إذا لم تقوموا بدفع نصيبكم فسوف تضطرون إلى الدفاع عن أنفسكم « .ويبدو أن وجهات نظره تلك قد انبثقت عن اعتقاده بأننا نعيش في عالم جديد حيث «لم تعد بلادنا نفس البلاد، ولم يعد العالم نفس العالم».

أما فيما يتعلق بحماية دول البلطيق في حال شنَّ روسيا هجومًا عليها، فلم يقدم ترامب أية تعهدات بالدفاع عنها، إلا إذا أوفت بالتزاماتها تجاه الولايات المتحدة ودفعت فاتورة ذلك.

وهدد ترامب أيضًا بانسحاب الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية «إذا أثرّت عضوية منظمة التجارة العالمية على خطة معاقبة الشركات التي تنقل الإنتاج الأمريكي إلى الخارج»، كما صرح بذلك في برنامج (لقاء مع الصحافة) الذي يُعرض على قناة إن بي سي. ووصف خبراء السياسة التجارية تصريحاته حول التجارة «بالجنون» وتلقاها العالم بقلق.

وفيما يخص السياسة الخارجية، كتبت صحيفة واشنطن بوست أن حملة ترامب قد سعت للتأكد من أن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لا يتضمن أي لغة تدعو إلى مد أوكرانيا بالسلاح لمحاربة القوات الروسية والمتمردين.

- مؤتمر الحزب الديمقراطي

وأثناء مؤتمر الحزب الديمقراطي في فيلادلفيا، انطلقت الخلافات بين مرشحة الحزب هيلاري كلينتون وأنصار بيرني ساندرز في الشوارع، حتى وصلت إلى قاعة المؤتمر. حيث أدى انفجار فضيحة البريد الإلكتروني في وجه قيادة الحزب عشية المؤتمر (فضيحة بريد إلكتروني أخرى للسيدة كلينتون)، إلى استقالة رئيسة الحزب الديمقراطي وعضو الكونغرس الأمريكي، ديبي واسرمان شولتز. وفي ليلة افتتاح المؤتمر، رفض أنصار بيرني ساندرز خفض أصواتهم وجعلوها منها فوضوية مع اطلاقهم لصيحات الاستهجان ضد هيلاري كلينتون. كما قاطعوا برينى ساندرز, قائد «ثورتهم», حين طلب منهم دعم

الإعلام الأمريكي يتهم ميلانيا ترامب بسرقة أجزاءٍ من كلمتها من خطاب ميشيل أوباما في مؤتمر عام ٢٠٠٨ وحملة ترامب لم تعتذر

هيلاري. وفاضت أعين الكثير منهم أثناء المؤتمر عندما ألقى ساندرز كلمته، صائحين باسمه « بيرني .بيرني» ، رافضين قبول واقع خسارة مرشحهم، وإن كانوا في الغالب غاضبين من قيادة الحزب الديمقراطي. فقد زاد من غضب أنصار بيرني تسريب ويكيليكس لعشرين ألف رسالة بريد إلكتروني تم اختراقها للحزب الديمقراطي، يُزعم أنها تُظهر «تآمر» قيادة الحزب وكبار المسؤولين فيه لمنع ساندرز من الحصول على الترشيح». وثمة مكيدة دولية وراء فضيحة رسائل البريد الإلكتروني، فقد أظهرت التقارير وجود دور روسي محتمل في تسريب رسائل البريد الإلكتروني.

وقد أوعزت حملة كلينتون بأن روسيا لعبت دورًا في تسريب رسائل البريد الإلكتروني. حيث اتهم مدير حملة كلينتون، روبي موك «عناصر من الدولة الروسية» باختراق الرسائل، وصرّح في مقابلة أجراها مع قناة أيه بي سي: «إنه لأمر مقلق أن يقول بعض الخبراء الآن أن الروس قاموا بذلك من أجل مساعدة دونالد ترامب» وأعلن مكتب التحقيق الفيدرالي شروعه في التحقيق في «الاختراق الإلكتروني المتعلق بالمؤتمر الوطني الديمقراطي، وأنه سيعمل على تحديد طبيعته ونطاقه».

وعلق دونالد ترامب ساخرًا من المؤتمر الوطني الديمقراطي عبر حسابه على تويتر قائلاً: «آخر نكتة في بلادنا هي أن تكون روسيا قد سربت رسائل البريد الإلكتروني الكارثية الخاصة بمؤتمر الحزب الديمقراطي، والتي ما كان ينبغي لها أن تُكتب من الأساس (منتهى الغباء)، وأن روسيا قد فعلت ذلك لأن بوتين معجب بي». وألقت رسائل البريد الإلكتروني بظلالها على افتتاح المؤتمر بعد استقالة رئيسة مؤتمر الحزب الديمقراطي، وقررت عدم الظهور في المؤتمر والإشراف على وقائعه. واختار مؤتمر الحزب الديمقراطي دونا برازيل، وهي محللة لدى شبكة سي إن إن ونائب رئيس الحزب الديمقراطي، لتكون رئيسًا مؤقتًا لمؤتمر الحزب الديمقراطي أثناء انعقاده.

وعلى الرغم من الضوضاء التي سببها ثوار ساندرز المُحبطين، استمر متحدثي مؤتمر الحزب الديمقراطي بقوة موضحين أهمية أن تكون أمريكا دولة متسامحة ومتنوعة عرقيًا وثقافيًا. وأسهب الحزب الديمقراطي في عرض خلافه مع المرشح الجمهوري ورسالته من خلال عرض سلسلة من الشهادات المناهضة لترامب بدءًا من قضايا اللاتينيين، وذوي الاحتياجات الخاصة وحتى المهاجرين المهددين بالترحيل خارج البلاد في حال أصبح ترامب رئيسًا للولايات المتحدة. وقد خُصصت الليلة الأولى للجناح التقدمي التابع للحزب بدءًا من السيناتور إليزابيث وارن وحتى بيرني ساندرز نفسه. ولكن أبرز ما جاء في هذه الليلة هي كلمة السيدة الأولى، ميشيل أوباما، التي أحيت بها الحشد بقولها بأن عليهم التصويت لصالح الرئيس الذي ستكون لديه المقدرة على «تشكيل حياة أطفالنا لمدة ٨ سنوات من أعمارهم « .

كما احتفظت ميشيل أوباما بأقسى نقد لترامب دون أن تذكر اسمه. حيث خاطبت حشود الحزب الديمقراطي والشعب الأمريكي قائلةً «لا تدعوا أحدًا يخبركم بأن أمريكا ليست عظيمة. .إنها الآن أعظم أمة على وجه الأرض « . كما شنّ عضو مجلس الشيوخ وارن هجوماً على ترامب منتقداً إياه لأنه لم يقدم خطة حقيقية، وقال «لن نسمح بأن تكون أمريكا دولة تملأها الكراهية في ظل قيادة ترامب».

ووسط الصراخ والدموع وصيحات الاستهجان من أنصاره، أعلن السيناتور بيرني ساندرز عن تأييده القوي للمرشحة كلينتون. وقد حاول ساندرز تهدئتهم، ولبعض الوقت بدا وكأنه قد فقد السيطرة عليهم، لكنه في النهاية، تمكن من إلقاء كلمته وأكد لهم بأنهم قد قاموا بالعديد من الإنجازات التاريخية خلال تلك الانتخابات. وصرح قائلاً «إننا شرعنا في ثورة لتغيير أمريكا، والثورة مستمرة». وأضاف «لقد وضعنا البرنامج الانتخابي، الأكثر تقدمًا في تاريخ الحزب الديمقراطي».

وأخيرًا قال ساندرز أن هيلاري كلينتون يجب أن تصبح الرئيسة المقبلة للولايات المتحدة.

ويدرك الديمقراطيون أنه لكي يمكنهم الفوز بالانتخابات، فعليهم جلب الناخبين إلى صناديق الاقتراع، نظرًا لأن إقبال الناخبين في المرحلة القادمة من الانتخابات سيكون حاسمًا. ووجه ساندرز كلامه إلى مؤيديه وإلى أعضاء الحزب الديمقراطي «إذا كنتم تعتقدون أنه يمكنكم التنحي جانبًا، فلتفكروا في قضاة المحكمة العليا الذين ينوي ترامب تعينهم.»

ومن جانبها، حثت السيدة ميشيل أوباما أعضاء الحزب الديمقراطي على العمل على دفع الناس للإقبال على صناديق الاقتراع، كما حدث في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢م، قائلةً: «نحن نحتاج لأن نطرق كل باب. نحن بحاجة إلى إخراج كل صوت. نحن بحاجة إلى بذل كل طاقتنا وحماسنا وقوتنا وحبنا لهذا البلد لانتخاب هيلاري كلينتون رئيسةً للولايات المتحدة الأمريكية. دعونا نبدأ في العمل.»

ومن المقرر أن يتحدث الرئيس أوباما والسيدة هيلاري كلينتون خلال المؤتمر بالإضافة إلى إعلان اختيار كلينتون للسيناتور تيم كين من ولاية فيرجينيا لمنصب نائب الرئيس. ويعد اختيار كين، المحامي الجاد والمخضرم في مجال الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية، اختيارًا موفقًا من قبل كلينتون، واكتسب كين خبرة في السياسة الخارجية بحكم عضويته في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، وكان قد تصدر للدفاع عن العديد من القضايا من خلال موقعه فيها، من ضمنها القضية السورية. ويعتبر كين مدافعًا قويًا عن دور الكونجرس في إجازة استخدام القوة العسكرية. وقد صرح بأن «هاجسه الحقيقي» هو كيف يمكن لدولة أن تتخذ قرارًا بخوض الحرب».

وكان كين قد عمل رئيسًا للجنة الوطنية الديمقراطية التابعة للحزب الديموقراطي، خلال الفترة الأولى من حكم الرئيس أوباما، كما أنه معروف بموقفه ضد «لوبي السلاح» في أمريكا.

ولا يزال مؤتمر الحزب الديموقراطي قيد الانعقاد حتى وقت كتابة هذا التقرير، ولكنه يعتبر بمثابة عرض ومقارنة بين أمريكا التي يريد الديمقراطيون الاستمرار في تشكيلها حتى بعد مرور ٨ سنوات من حكم أوباما، وبين أمريكا التي يريد الجمهوريون استعادتها بسبب زعمهم بأن ما حلَّ عليها كان بسبب السنوات التي قضاها أوباما والديمقراطيون في البيت الأبيض.

ويبدو أن ترامب قد بدأ في تصدر استطلاعات الرأي بعد انعقاد مؤتمر الحزب الجمهوري؛ إذ جاء أعلى من كلينتون محققًا نسبة ٤٤٪ مقابل ٣٩٪، وذلك في آخر استطلاعات الرأي لقناة سي إن إن. فهناك قلق متزايد من تمكن ترامب من الفوز في حالة فشل الديمقراطيين في التوحد وجمع مناصري ساندرز تحت مظلة كلينتون.

وتتوقف العديد من الأمور والقضايا على انتخابات هذا العام، كما أن العديد من القضايا لا زالت عالقة فيما يخص علاقة أمريكا ببقية العالم. وسوف تكون الثلاثة أشهر القادمة حاسمة لكلا الطرفين لإقناع أمريكا بأنهم أفضل خيار لمستقبلها.

* خبيرة في العلاقات الدولية. واشنطن

الواقعية - ريمون آرون (١)

خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية

صدر كتاب (خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية) لمارتن غريفيش عن مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٨م، وتضمن عرضًا لمدارس العلاقات الدولية في القرن العشرين، وتضمنت المدارس: الواقعية - الليبرالية - النظرية الراديكالية / النقدية - المجتمع الدولي - التنظيم الدولي - ما بعد الحداثة - نوع الجنس والعلاقات الدولية - علم الاجتماع التاريخي/ نظريات الدولة، وأدرج الكاتب الشرح والتفصيل أهم أساتذة هذه المدارس. وفي هذا الجزء سوف نقدم موجزًا للمدرسة(الواقعية) وأحد أهم أساتذتها (ريمون آرون).

آراء حول الخليج: جدة

(Realism) الواقعية

الواقعيون يرون أن النظام الدولي فوضوي كون العلاقات الدولية تقوم في غياب حكومة عالمية، وأن الفهم الأمثل للعلاقات الدولية يأتي بالتركيز على توزيع القوة بين الدول، وأن التوزيع غير مساوٍ للقوة ما يعني أن حلبة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال سياسات القوة، وتوزيع هذه القوة بين الدول يتغير، وليس هناك إجماع حول ما يجب أن يكون عليه هذا التوزيع، لذلك فإن العلاقات الدولية جزء من عالم الضرورة.

(Raymond Aron) ريمون آرون

آرون أحد أقطاب الواقعية ولد عام ١٩٠٥م، في باريس في العام الذي شهد ولادة جان بول سارتر، وتلقى الاثنان تعليمهما في إحدى مدارس النخبة وهي دار المعلمين العليا وكان أسم م.

تتميز أعمال آرون بالتعقيد والاتساع، وطالت اهتماماته الفكرية أبعد من هموم أغلب دارسي العلاقات الدولية، وله كتابه الشهير (السلام والحرب) الذي صدر عام ١٩٦٦م، ما يجعله من المفاتيح الأساسية للنظر فيما وراء المظاهر المتغيرة في علاقات الدول.

ركز آرون على التصنيع ونجاح مختلف الطرق الداعية له في الدول الرأسمالية، وكان أول من قال إن النموذج السوفيتي يسهل التصنيع بالقوة، بيد أنه ليس مناسبًا لإدارة مجتمع صناعي أكثر تعقيدًا، ودافع عن الرأسمالية ضد منتقديها بوصفها أفضل طريقة لدمج النمو الاقتصادي مع إجراءات الحرية السياسية وإعادة التوزيع الاقتصادي، ومع اعترافه بالصراع الطبقي، فإنه لم يؤمن بفكرة أن الطبقة العاملة متناسقة بالشكل الكافي حتى تنتفض ضد ظلم الرأسمالية.

وعند دراسته العلاقات الدولية، استوحى آرون أعمال هويس وكلوزفيتير وتبنى وجهة النظر الواقعية القائلة بوجود فرق جوهري بين العلاقات المحلية والعلاقات الدولية وأن هذا الفرق يجب أن يكون أساسًا لكل النظريات الدولية.

تقوم السياسة الخارجية بالنسبة لآرون على سلوك دبلوماسي. استراتيجي، وتقوم العلاقات الدولية في ظل الحرب ولم يعن بهذا القول الحرب مرجحة على الدوام، بل عنى أن شرعية العنف في تأمين أهداف الدولة مفهوم سائد بين الدول ولا يمكن حصره ضمن حدود الدولة، وتقول واحدة من جمله الشهيرة: "إن العلاقات الدولية وحدات سياسية تدعى كل واحدة منها إحقاق العدالة بنفسها كما تدعي أنها الحكم الوحيد حينما يتعلق الأمر بقرار الحرب واللاحرب".

ويتفق آرون مع مورغنهو على أن العلاقات الدولية في بعض مظاهرها صراع على القوة بين الدول، فإن مفهوم القوة مبهم ولا يصلح مفتاحًا لفهم العلاقات الدولية كما يتفق مع والتز على أن بيئة العلاقات الدولية هي بيئة فريدة البنية، إلا أن الأخير لم يحدد أهداف الدولة، وفي الحقيقة لا يمكن أن تقتصر أهداف الدولة على صيغة بسيطة أبدًا أذ يقول آرون: "الأمن والقوة والمجد والأفكار كلها أهداف متباينة يمكن اختصارها بكلمة واحدة إن أردنا تشويه المعنى الإنساني للنشاط الدبلوماسي. الاستراتيجي إذا كان التنافس بين الدول شبيها بلعبة، فإن الرهان لا يمكن أن يسمى بمفهوم واحد صالح لكل الحضارات وفي كل زمان، الدبلوماسية لعبة يخاطر اللاعبون فيها أحيانًا بخسارة حياتهم ويفضلون أحيانًا أخرى النصر على الفوائد التي قد تنجم عنه".

تأمــلات في قمــة الخيمــة العربيــة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

جاءت القمة العربية السابعة والعشرون التي استضافتها موريتانيا ليوم واحد في ٢٥ يوليو ٢٠١٦م، وسط متغيرات كبيرة وإحباطات أكبر وترقب غير معلوم النتائج لمستقبل المنطقة وكذلك العمل العربي المشترك.

القمة، نجحت في تحقيق عدة نتائج كبقية القمم السابقة، فيما لم تحقق أهدافًا جديدة تناسب الظروف الراهنة، فهي نجحت في الحفاظ على الحد الأدنى من "مظاهر" العمل العربي المشترك ومنها دورية انعقاد القمة سنويًا، وتسمية القضايا العربية الراهنة بمسمياتها، وطرح التحديات أو المهددات التي تواجه الأمة العربية أمام زعماء الأمة وممثليها، وكذلك شرحت التدخلات الخارجية في الشؤون العربية، إضافة إلى توصيف الوضع المشين الذي تمر به بعض الدول الأعضاء تلك التي تعاني من حروب أهلية أو سيطرة الميليشيات المسلحة، أو غياب مفهوم الدولة، كما كشفت القمة عن بزوغ بوادر مرحلة جديدة لدور الجامعة العربية مدفوعة بحماس الأمين العام الجديد السيد أحمد أبو الغيط وإن كان ذلك مرهونًا بالإرادة العربية الجماعية وليس برغبة الأمانة العامة أو طموحها.

في المقابل القمة لم تقدم حلولًا ولم تحدد أطرًا أو توقيتات لمواجهة التحديات أو تفعيل العمل العربي المشترك بالشكل الجماعي، كما أنها لم تبت في شأن المؤسسات العربية المؤجلة والمطلوبة لتفعيل العمل العربي المشترك أو تطوير عمل وأداء الجامعة العربية وآلياتها القائمة، إنما اعتمد البيان الختامي للقمة على صياغة بروتوكولية مكررة وتقليدية معتادة في أدبيات مؤتمرات القمم السابقة.

السؤال الذي يطرح نفسه بعد انتهاء أعمال القمة الأخيرة هو: هل كان المواطن العربي يأمل في أكثر مما أقرته قمة موريتانيا أو ما صدر عنها؟ الإجابة الافتراضية هي أن المواطن العربي أو المتابع لتاريخ جامعة الدول العربية لم يكن ينتظر أكثر مما جاء في إعلان نواكشوط إسوة بالبيانات أو الإعلانات التي صدرت من قبل وفي ظروف مشابهة لما يحدث الآن أو قريبًا منها، لكن توقع البعض - على الأقل - ثمة جديد انطلاقًا من المخاطر الحالية التي استجدت على الساحة العربية وهي غير مسبوقة بهذا الحجم والكيف والتأثير.

ومع أمنيات البعض فإنه بالعودة إلى الوراء يتضح أن الجامعة لم تظهر إلى حيز الوجود بدافع تطوير العمل العربي المشترك، أو لتهيئة المنطقة العربية لمواجهة أخطار محتملة باستثناء القمة الأولى التي توقعت مأساة فلسطين، حيث عُقدت بدافع مواجهة التغلغل الصهيوني في فلسطين وهي قمة أنشاص بمصر عام ٢٠٠٠م، وكل المؤتمرات التي عُقدت بعد ذلك رد فعل لمواجهة تبعات أو تداعيات لحدث عربي جلل وليس لرسم خطط لمواجهة أخطار مستقبلية أو لبحث تفعيل التعاون العربي المشترك، فقد جاءت قمة ١٩٥٦م، في لبنان لبحث مواجهة العدوان الثلاثي، ثم عُقدت قمة الخرطوم عام ١٩٦٧م، لبحث تداعيات نكسة يونيو، وقمة القاهرة عام ١٩٧٠م، كانت لإيجاد حلول لأزمة أيلول الأسود في الأردن، وقمة الرياض عام ١٩٧٦م، بحثت تطورات الحرب الأهلية اللبنانية، وقمة بغداد ١٩٧٨، كانت لرفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وقمة ١٩٨٢م،جاءت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان ومذابح صبرا وشاتيلا، وقمة ١٩٩٠م، بالقاهرة كانت لبحث تحرير الكويت من غزو صدام حسين. ما يعني أن أكثر القمم كانت رد فعل وليس فعلًا عربيًا.

بل إن الكثير مما تم إقراره من اتفاقيات ومعاهدات عربية في إطار هذه القمم لم يتم تطبيقها منذ إعلانها وحتى الآن ولعل أبرز هذه المعاهدات المؤجلة تأتي معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تم التوقيع عليها في ٢ فبراير عام ١٩٥١م، ولو تم تفعيلها ما كانت آلت المنطقة العربية إلى ما آلت إليه الآن من حروب أهلية وتقسيم ونزاعات وتدخلات خارجية معلنة وواضحة، وأيضًا لو تم تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تم توقيعها في الثالث من يونيو ١٩٥٧م، ما كان الوضع الاقتصادي العربي كما نعيشه اليوم وما كانت القمة العربية السابعة والخمسين عُقدت في خيمة بنواكشوط وحتى هذه الخيمة والطرق المؤدية إليها ما كانت موجودة لولا الدعم الخليجي لموريتانيا قبل فترة وجيزة من انعقاد القمة، وللأسف يبدو أن إسرائيل سبقت القمة العربية الأولى التي استضافتها موريتانيا في تاريخها إلى نواكشوط بسنوات ليست قليلة، حيث تبادلت نواكشوط وتل أبيب العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٦م، وكانت موريتانيا ثالث دولة عربية تتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء بعد مصر والأردن في الفترة التي كان يُطلق عليها فترة (الهرولة العربية)، وأعلنت إسرائيل في حينه أنها أنشأت الاستاد الرياضي لموريتانيا هدية.

وكل ذلك يقود إلى أن دورية القمة في حد ذاتها ليست مطلبًا أو هدفًا، بل ترجمة مخرجات هذه القمة هي الأهم، وأن تكون هناك إرادة عربية لتفعيل العمل العربي المشترك وصياغة استراتيجية عربية شاملة جامعة وفقًا لرؤية متكاملة هدفها هو الحفاظ على الأمة ومواجهة ما يُحاك لها من قوى إقليمية طامعة وطامحة، وقوى دولية لها مصالحها التي لا تتوافق مع المصالح العربية، بل تكون على حسابها.

وإذا كانت هناك صحوة على ضوء التحديات التي تستهدف الوجود العربي بالأساس يجب تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وإيجاد مؤسسات لمراقبة تنفيذ القرارات العربية ومتابعتها، وترجمة ما صدر من قرارات بشأن إنشاء استكمال مؤسسات العمل العربي المشترك، وتحديد أولوية المخاطر والتحديات ومن ثم كيفية التعامل معها وخلق الأدوات اللازمة لذلك، وإيجاد ذلك يتطلب مصالحة عربية شاملة ودائمة حتى توجد الإرادة العربية الفاعلة التي تقف خلف العمل العربي المشترك، وبدون تحقيق ذلك سيظل العمل العربي المشترك كما هو قائم، وستظل مقررات القمم العربية محل احتفاء يوم صدورها فقط مع نهاية كل قمة، وعلى الجامعة أن تنتظر طويلًا لتعديل أوضاعها، وعلى القضية الفلسطينية أن تحجز مقعدها الدائم في البيان الختامي لكل المؤتمرات العربية كما اعتادت منذ أول قمة عربية في منتصف أربعينيات القرن العشرين وحتى الآن مع خفض سقف المطالب كلما تقادمت القضية إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولًا.

*مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

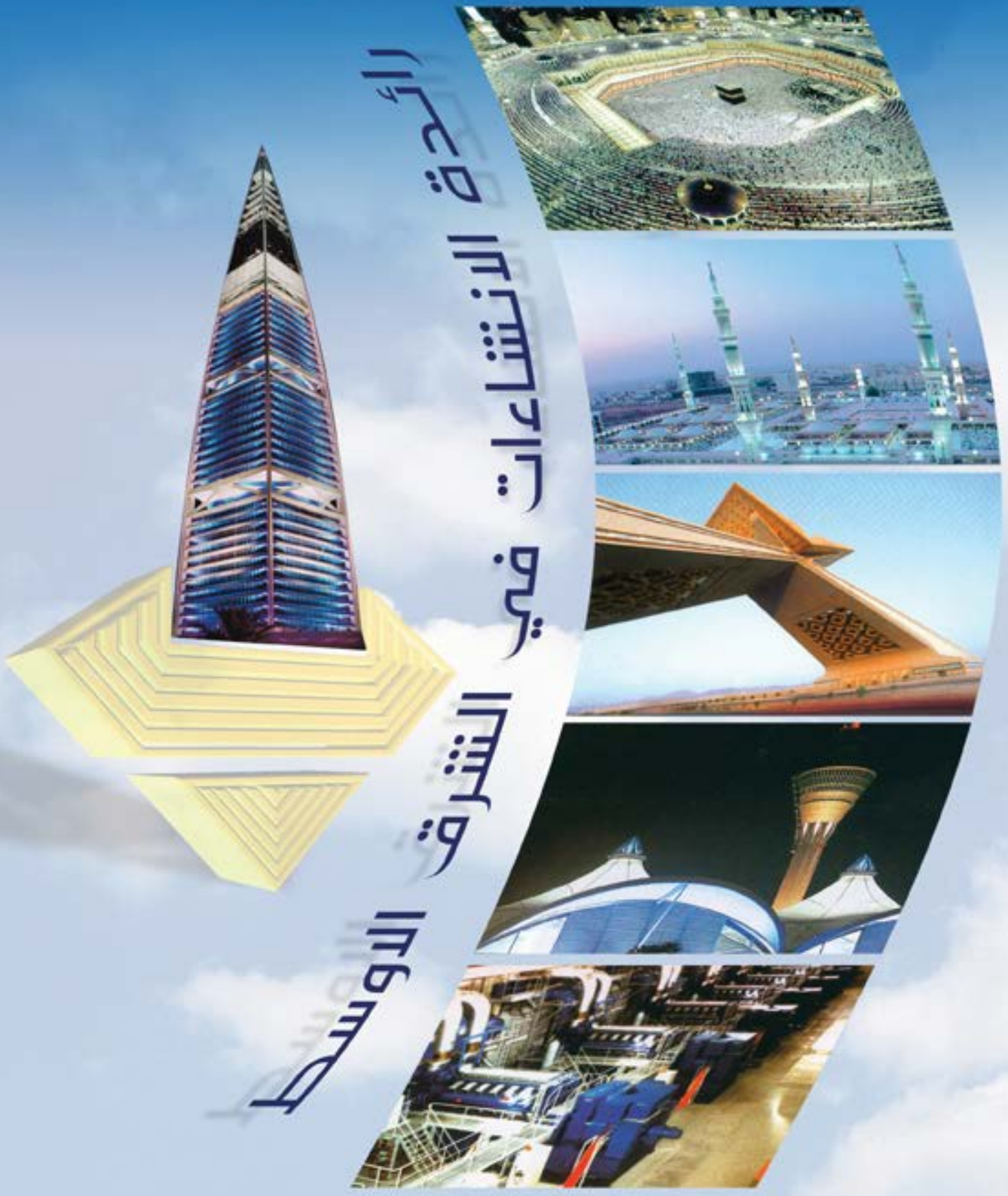

مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP